جامعة العقيد أكلي محند أولحاج

البويرة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

أثر السياسة المالية على المتغيرات الكمية الكلية في الجزائر

دراسة قياسية 2016/1970

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في قسم علوم الاقتصادية تخصص اقتصاد كمي.

من إعداد الطلبة:

- قوباع رتيبة
- حماني سجية

إشراف الأستاذ:

حمادي خديجة

لجنة المناقشة

- مولاي بوعلام.....رئيسا
- حمادي خديجة.....مشرفا
- زاوي ياسمينة.....ممتحنا

السنة الجامعية: 2019/2018

كلمة شكـــر

"ربي أوزعني أن اشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن اعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين"

نشكر ونحمد الله عز وجل الذي وفقنا لإتمام هذا العمل وأنار لنا الدرب للعلم والمعرفة ونقول: "اللهم لك الحمد حتى ترضى، ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضى"

نتقدم بالشكر الجزيل والامتنان العظيم للأستاذة المشرفة "**حمادي خديجة**" على نصائحها وإرشاداتها القيمة طوال مدة إشرافها على تحضير هذه المذكرة فلها منا فائق وأسمى الشكر والعرفان.

كما نتقدم بالشكر والعرفان إلى الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذا البحث وتقييمه وعلى مابذلو فيه من جهد مبين ووقت ثمين

وعلى كثرة مشاغلهم التعليمية ومشاريعهم البحثية لأجل تنقية وترقية بحثنا هذا جزاهم الله خيرا.

كما نتقدم بالشكر إلى كل من ساعدنا لإتمام هذا البحث، وكل الأساتذة اللذين رافقونا طيلة المشوار الجامعي.

محتويات الدراسة

المحتويات	الصفحة
كلمة الشكر	
الإهداء	
فهرس المحتويات	III – I
فهرس الجداول والأشكال والملاحق	VII – V
المقدمة	أ – و
الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة المالية	2– 49
تمهيد	02
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول السياسة المالية	03
المطلب الأول:عموميات حول السياسة المالية.	03
المطلب الثاني: أهداف وآلية عمل السياسة المالية.	06
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في السياسة المالية.	12
المبحث الثاني: السياسة المالية في المدارس الاقتصادية	14
المطلب الأول: السياسة المالية في الفكر الكلاسيكي	14
المطلب الثاني: السياسة المالية في الفكر الكينزي	19
المطلب الثالث: السياسة المالية في الفكر النقدوي	23
المبحث الثالث: أدوات السياسة المالية.	26
المطلب الأول: الإيرادات العامة	26
المطلب الثاني: النفقات العامة	36
المطلب الثالث:العجز الموازني	43
خلاصة	49
الفصل الثاني: السياسة المالية و المتغيرات الاقتصادية الكلية	51–81
تمهيد	51
المبحث الأول: النمو الاقتصادي	52
المطلب الأول: مفاهيم حول النمو الاقتصادي	52
المطلب الثاني: المراحل والعوامل المحددة للنمو الاقتصادي	55
المطلب الثالث: أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي	60
المبحث الثاني: التضخم	62
المطلب الأول: مفاهيم حول التضخم.	62
المطلب الثاني: أسباب وآثار التضخم	65
المطلب الثالث: أثر السياسة المالية في ضبط التضخم	69

المبحث الثالث:البطالة	**71**
المطلب الأول: مفاهيم حول البطالة.	**71**
المطلب الثاني: أسباب وآثار البطالة	**76**
المطلب الثالث: دور السياسة المالية في الحد من البطالة.	**79**
خلاصة	**81**
الفصل الثالث: تطور السياسة المالية وأثرها على المتغيرات الكمية الكلية في الجزائر	**83-133**
تمهيد	**83**
المبحث الأول: فترة التسيير المركزي (1970- 1989).	**84**
المطلب الأول: المخططات التنموية المطبقة في الجزائر خلال فترة التسيير المركزي.	**84**
المطلب الثاني: تطور السياسة المالية في الجزائر خلال فترة التسيير المركزي	**90**
المطلب الثالث: تطور المتغيرات الاقتصادية في الجزائر خلال فترة التسيير المركزي	**99**
المبحث الثاني: فترة الانتقال إلى اقتصاد السوق (1990- 2000).	**103**
المطلب الأول: البرامج المطبقة خلال الفترة (1990- 2000).	**103**
المطلب الثاني:تطور السياسة المالية في الجزائر خلال فترة الانتقال إلى اقتصاد السوق	**109**
المطلب الثالث: تطور المتغيرات الاقتصادية في الجزائر خلال فترة الانتقال إلى اقتصاد السوق.	**115**
المبحث الثالث: فترة تعميق الإصلاحات الاقتصادية (2001- 2014).	**118**
المطلب الأول: برامج الإنعاش الاقتصادي	**118**
المطلب الثاني:تطور السياسة المالية في الجزائر خلال فترة تعميق الإصلاحات الاقتصادية	**123**
المطلب الثالث: تطور المتغيرات الاقتصادية في الجزائر خلال فترة تعميق الإصلاحات.	**129**
خلاصة	**133**
الفصل الرابع: الدراسة القياسية لأثر صدمات السياسة المالية على المتغيرات الكلية في الجزائر	**135-167**
تمهيد	**135**
المبحث الأول: منهجية SVAR	**136**
المطلب الأول: بعض الدراسات السابقة المعتمدة على نموذجSVAR	**136**
المطلب الثاني: كيفية تقدير نموذجSVAR	**139**
المبحث الثاني: بناء النموذج القياسي	**143**
المطلب الأول: إعداد المتغيرات ودراسة الاستقرارية.	**143**
المطلب الثاني: نتائج تقدير نموذجSVAR	**157**
المطلب الثالث: قياس أثر السياسة المالية على متغيرات الدراسة	**160**

خلاصة.	**167**
الخاتمة	**169**
المراجع	**178**
الملاحق	**187**

فهرس الأشكال والجداول والملاحق

قائمة الأشكال

رقم الشكل	اسم الشكل	الصفحة
الشكل رقم (01)	يوضح السياسة المالية التوسعية	09
الشكل رقم (02)	يوضح السياسة المالية الانكماشية	10
الشكل رقم (03)	يوضح العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي.	64
الشكل رقم (04)	تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1970- 1989).	100
الشكل رقم (05)	تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970- 1989).	101
الشكل رقم (06)	تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1970- 1989).	102
الشكل رقم (07)	تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990- 2000)	115
الشكل رقم (08)	تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990- 2000).	116
الشكل رقم (09)	تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990- 2000).	117
الشكل رقم (10)	تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2001- 2014).	129
الشكل رقم (11)	تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001- 2014).	130
الشكل رقم (12)	تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة(2001- 2014).	131
الشكل رقم (13)	نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج متجه الانحدار الذاتي	159
الشكل رقم (14)	دوال الاستجابة الدفعية نتيجة إحداث صدمة في النفقات والإيرادات العامة	161

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
جدول رقم (01)	تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (1970- 1989).	93
الجدول رقم (02)	تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1970- 1989)	95
الجدول رقم (03)	تطور الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (1970- 1989)	97
الجدول رقم (04)	تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990- 2000)	110
الجدول رقم (05)	تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة(1990- 2000)	111
الجدول رقم (06)	تطور الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة(1990- 2000)	113
الجدول رقم (07)	تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2001- 2014).	124
الجدول رقم (08)	تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2001- 2014).	125
الجدول رقم (09)	تطور الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2001- 2014).	127
الجدول رقم (10)	اختبار ديكي فولر الموسع لسلسلة الإيرادات العامة.	147
الجدول رقم (11)	اختبار ديكي فولر الموسع لسلسلة الإيرادات العامة.بعد إجراء الفرق من الدرجة الأولى.	148
الجدول رقم (12)	اختبار ديكي فولر الموسع لسلسلة النفقات العامة.	149
الجدول رقم (13)	اختبار ديكي فولر الموسع لسلسلة النفقات العامة بعد إجراء الفرق من الدرجة الأولى.	150
الجدول رقم (14)	اختبار ديكي فولر الموسع لسلسلة معدل مكمش الناتج الداخلي الخام.	151
الجدول رقم (15)	اختبار ديكي فولر الموسع لسلسلة معدل مكمش الناتج الداخلي الخام بعد إجراء الفرق من الدرجة الأولى.	152
الجدول رقم (16)	اختبار ديكي فولر الموسع لسلسلة معدل الناتج الداخلي الخام.	153
الجدول رقم (17)	اختبار ديكي فولر الموسع لسلسلة معدل الناتج الداخلي الخام بعد إجراء الفرق من الدرجة الأولى.	154
الجدول رقم (18)	اختبار ديكي فولر الموسع لسلسلة معدل البطالة.	155
الجدول رقم (19)	اختبار ديكي فولر الموسع لسلسلة معدل البطالة بعد إجراء الفرق من الدرجة الأولى.	156

الجدول رقم (20)	نتائج اختبار فترة الإبطاء المثلى في نموذج *VAR*	158
الجدول رقم (21)	نتائج اختبارLM للارتباط التسلسلي لبواقي متجه الانحدار الذاتي.	158
الجدول رقم (22)	نتائج اختبار عدم ثبات التباين لنموذج VAR	159
الجدول رقم (23)	تجزئة التباين لمتغير الإيرادات العامة على جميع المتغيرات الداخلة في النموذج	164
الجدول رقم(24)	تجزئة التباين للنفقات العامة على جميع المتغيرات الداخلة في النموذج	165

قائمة الملاحق

رقم الملحق	اسم الملحق	الصفحة
الملحق رقم 01	تطور السياسة في الجزائر خلال الفترة (1970- 1989)	187
الملحق رقم 02	تطور السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة (1990- 2000)	188
الملحق رقم 03	تطور السياسة المالية خلال الفترة (2001- 2016)	189
الملحق رقم 04	تطور معدلات البطالة والتضخم والنمو في الجزائر خلال الفترة (1970-2016)	190
الملحق رقم 05	اختبار ديكي فولر الموسع لجذر الوحدة لسلاسل المتغيرات الأصلية	191
الملحق رقم 06	اختبار ديكي فولر الموسع لسلاسل المتغيرات بعد إجراء الفروقات من الدرجة الأولى.	196

المقدمة

تمثل التنمية الاقتصادية إحدى الاهتمامات الكبرى لدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وتحتل التنمية في البلدان النامية أهمية اكبر باعتبارها الخيار الرئيسي والوحيد للتحرر من التخلف عن الركب الاقتصادي المتقدم ومن هذا المنطلق وضعت الدول التنمية قضيتها الأولى ومعركتها الرئيسية، وفي سبيل ذلك جندت مواردها المتاحة سواء المادية أو البشرية لتحقيق ذلك الهدف الكبير وقد تباينت تلك الدول في الاستراتيجيات المثلى الكفيلة بتحقيق طموحاتها الاقتصادية واللحاق بالدول ذات الاقتصاد المتقدم. ولما كانت عملية التنمية عملية واعية وتزاد أهمية هذا الوعي بالنسبة للمجتمعات النامية التي تعاني من التحديات الهائلة والمعقدة في الوقت الذي لا تتمتع إلا بقدرات وموارد محدودة، ومنه فعلى الدول النامية أن تكون ورقتها الرابحة هي التشبث بالمنهجية العلمية والاحترافية من قبل صانعي السياسات لاقتصادية ، والتي من ضمنها السياسة المالية، حيث تحتل السياسة المالية مكانة هامة بين السياسات الاقتصادية، حيث تتعلق بالإجراءات المعتمدة من طرف الدولة فيما يخص الإنفاق العام، الإيرادات العامة، والاقتراض العام بهدف التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاتجاه المرغوب.

لقد ارتبط تطور مفهوم السياسة المالية ارتباطا وثيقا بتطور دور الدولة في الاقتصاد نتيجة تطور الفكر الاقتصادي من مدرسة لأخرى، حيث أن انتقال دورها من كونها دولة حارسة إلى دولة متدخلة أدى إلى انهيار مبدأ الحياد المالي الذي يركز على ضرورة مراعاة مبدأ توازن الميزانية، وفي المقابل ظهر مفهوم المالية التعويضية من قبل كينز خلال فترة الكساد العظيم ويقوم هذا المفهوم على فكرة الإنفاق التعويضي الذي يهدف إلى تعويض الانخفاض في الاستثمار الخاص، ومع ظهور الاتجاهات التضخمية خلال الحرب العالمية الثانية وفترة ما بعد الحرب، تم الاعتراف كذلك بدور الدولة لأداء مهام مكافحة التضخم وإعادة التأهيل وبالتالي حدث الانتقال من المالية التعويضية إلى المالية الوظيفية، والذي ينطوي على التطبيق البديل لسياسات العجز والفائض في الميزانية من اجل تحقيق والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي في الدول المتقدمة خاصة، أما في الدول النامية فقد تم تغيير مفهوم المالية الوظيفية ليشمل عجز الميزانية كأداة لتحقيق النمو الاقتصادي.

والجزائر كغيرها من الدول النامية سعت إلى تحقيق التنمية وتحسين الظروف الاقتصادية، من خلال تبنيها ومنذ الاستقلال لمجموعة من البرامج والإصلاحات منها المدعومة من قبل صندوق النقد الدولي البنك العالمي من أجل الوصول إلى الأهداف المسطرة في الخطة التنموية، حيث أنها قامت بالتوسع في استخدام أدوات الساسة المالية في إطار ما تسمح به التشريعات المختلفة لوزارة المالية بسياسة نفقاتها وإيراداتها العامة في سبيل تحقيق الأهداف

السياسية والاقتصادية للبلد، إلا أن اعتماد الاقتصاد الجزائري على الموارد البترولية كمصدر رئيسي للعملة الصعبة جعل من نمو الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي مرهونا بتقلبات أسعار النفط في الأسواق العامية.

عرفت الساسة المالية في الجزائر على أنها سياسة مالية توسعية على العموم، من أهدافها تحقيق الاستقرار ودفع عجلة النمو الاقتصادي، وضبط التضخم والحد من البطالة، ومن اجل فهم أكثر لكيفية تأثير السياسة المالية على بعض المتغيرات المهمة في الاقتصاد الجزائري، قمنا بدراسة هذا الموضوع والذي هو بعنوان أثر السياسة المالية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر، على طول الفترة الممتدة من 1970الى غاية 2016.

إشكالية الدراسة:

تلعب السياسة المالية دورا أساسيا في التأثير على أداء المتغيرات الاقتصادية الكلية، فالضرائب والنفقات وغيرها من الأدوات الأخرى للسياسة المالية قد تؤثر إيجابا أو سلبا على كل من النمو الاقتصادي التضخم والبطالة، من هنا يمكن صياغة إشكالية الدراسة على النحو التالي:

ما مدى تأثير أدوات السياسة المالية على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر؟.

ومن اجل الإلمام بجوانب الإشكالية ارتأينا طرح التساؤلات التالية:

- ✓ ما هي الأهداف المرجوة من السياسة المالية؟.
- ✓ ما أهم مميزات السياسة المالية في الجزائر؟.
- ✓ ما مدى تأثير أدوات السياسة المالية على كل من النمو الاقتصادي، التضخم و البطالة؟.

فرضيات الدراسة:

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة يمكن تحديد مجموعة من الفرضيات وهي:

- ✓ تسعى السياسة المالية وباستعمال أدواتها المختلفة الى تحقيق التوازنات الاقتصادية، المالية، والاجتماعية.
- ✓ ترتبط السياسة المالية في الجزائر ارتباطا وثيقا بعوائد قطاع المحروقات مما يؤدي إلى تبعية هذه السياسة المالية إلى الإيرادات النفطية.
- ✓ لسياسة المالية دور هام في التأثير على كل من النمو الاقتصادي، التضخم والبطالة.

أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية دراستنا في كون أن الجزائر كغيرها من الدول النامية بحاجة إلى تحقيق تنمية اقتصادية، بالإضافة إلى الدور الذي يمكن أن تحدثه السياسة المالية في الحد من معدلات البطالة والتضخم والرفع من معدلات النمو الاقتصادي، كما تتجلى أهمية الدراسة في كون أن الجزائر تتوفر على موارد مالية هامة في الفترة الأخيرة والتي كانت ناتجة عن الارتفاع في أسعار البترول، وهذا ما جعل الدولة قادرة على التدخل والتأثير أكثر في النشاط الاقتصادي من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية. وعموما تستمد الدراسة أهميتها من النقاط التالية:

- ✓ المكانة الكبيرة التي تحتلها السياسة المالية في اقتصاديات الدول النامية، والجزائر من بين تلك الدول التي خصت السياسة المالية بالاهتمام الكبير من اجل تطوير اقتصادها.
- ✓ قدرة وتمكن أدوات السياسة المالية من التحكم في ضبط معدل لبطالة والتضخم والنمو.
- ✓ تناول الدراسة للمراحل المختلفة التي مرت بها مختلف الإصلاحات المعتمدة لتحسين أداء الاقتصاد الوطني.
- ✓ اتجاه الدراسة نحو ربط سياسة الإصلاحات الاقتصادية المطبقة في الجزائر بمدى تحقق أهداف السياسة الاقتصادية (النمو الاقتصادي، البطالة والتضخم).
- ✓ محاولة استخدام المنطق الرياضي وتجاوز التحليل الوصفي من خلال اقتراح نموذج رياضي، وذلك سعيا لتدعيم التحليل الاقتصادي الوصفي لسياسة المالية المطبقة في الجزائر.

أهداف الدراسة:

يهدف هذا البحث إلى دراسة أثر الإيرادات العامة والنفقات العامة باعتبارها أهم أدوات السياسة المالية على أداء بعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر وهي التضخم، النمو والبطالة، أما المجال الزمني المعني بالدراسة هو من 1970 إلى غاية 2016.

بالإضافة إلى ما سبق هناك أهداف فرعية أخرى يمكن إدراجها فيما يلي:

- ✓ محاولة التعريف بتطور السياسة المالية في الفكر الاقتصادي.
- ✓ تحديد أدوات السياسة المالية وكيفية العمل بها.
- ✓ تناول الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر ونتائجها.
- ✓ توفير مرجع علمي جديد يمثل دراسة إضافية في حقل البحث العلمي، يضاف إلى جهود من سبقونا في البحث في هذا الميدان.

دوافع اختيار الموضوع:

هناك العديد من الأسباب التي دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع منها ما هو ذاتي ومنها ما هو موضوعي والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

أ- بالنسبة للأسباب الذاتية: نجد ما يلي:

- ✓ طبيعة التخصص الدراسي والذي يتوافق مع طبيعة البحث.
- ✓ الميول الشخصي إلى البحث في جانب المالية العامة وآثارها الاقتصادية.
- ✓ إثراء رصيدنا المعرفي من خلال محاولة الإلمام بجميع جوانب الدراسة.
- ✓ قلة الدراسات التي تناولت وعالجت هذا الموضوع باستخدام نماذج الانحدار الذاتي الهيكلية في الجزائر.
- ✓ إحساسنا بأهمية الموضوع خاصة بعد المرحلة الانتقالية (الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق)، وذلك من خلال الإصلاحات الهيكلية والمالية التي شاهدتها الجزائر بداية التسعينات.

ب- بالنسبة للأسباب الموضوعية: نجد ما يلي:

- ✓ أهمية السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية.
- ✓ مكانة السياسة المالية ضمن برامج الإصلاح الاقتصادية.
- ✓ البحث في السياسة المالية كونه موضوع شائك ذو أبعاد اقتصادية (ضبط التوازن الاقتصادي)، ومالية (البحث عن مصادر تمويل الميزانية العامة للدولة)، واجتماعية (إعادة التخصيص وتوزيع الدخل).

حدود الدراسة:

تناول البحث من الجانب النظري السياسة المالية ومعرفة أثرها على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية والمتمثلة في البطالة، التضخم والنمو الاقتصادي، كما اقتصر البحث على دولة واحدة وهي الجزائر، أما الحدود الزمنية فقد كانت فترة البحث من 1970 إلى 2016،لكونها الفترة التي شهدت العديد من التقلبات واتخاذ للقرارات والإصلاحات الاقتصادية، من اجل تغيير نمط تسيير الاقتصاد و التخفيف من تبعية الساسة المالية للجباية البترولية وبالتالي فهي رهينة للتقلبات الخارجية، إضافة إلى العمل على تحقيق مجموعة من الأهداف التنموية المختلفة.

منهج الدراسة:

للإجابة على أسئلة البحث والإلمام بجوانبه، واختبار صحة الفرضيات المذكورة سابقا في ضوء ما يتوفر لنا من بيانات ومنه ركزنا في بحثنا هذا على:

- ✓ **المنهج التاريخي**: والذي يظهر من خلال استقراء المسار التاريخي لسياسة المالية، البطالة، التضخم، النمو الاقتصادي خلال الفترة من 1970 إلى 2016.
- ✓ **المنهج الوصفي**: يستخدم لتقديم صورة وصفية عن الموضوع من خلال تفكيكه إلى مكوناته الأساسية، أي إلى كل من الجوانب النظرية للسياسة المالية وأثر هذه السياسة على المتغيرات الكمية الكلية.
- ✓ **المنهج الإحصائي**: بعد جمع البيانات الرقمية الرسمية الصادرة عن وزارة المالية، البنك المركزي، والديوان الوطني للإحصاء تم استخدام الرسوم البيانية والنسب المؤوية لتحليل مختلف متغيرات الدراسة، كما يتطلب الموضوع القيام بدراسة قياسية من خلال اقتراح نموذج يتصف بالخطية واعتمادا على بيانات حقيقية بالإضافة إلى استخدام بعض الأساليب والطرق الكمية والإحصائية في الجانب التطبيقي.

صعوبات الدراسة:

لقد واجهتنا بعض الصعوبات والعراقيل أثناء انجازنا لهذا البحث نذكرها فيما يلي:

- ✓ في غالب الأحيان هناك صعوبات في الحصول على المعلومات والإحصاءات من قبل الهيئات الرسمية، بالإضافة إلى الاختلاف الموجود في الأرقام والإحصاءات بين مختلف التقارير، مما ينجم عنه تعدد في تلك المعلومات وتناقضها.
- ✓ صعوبة العثور على المراجع باللغة العربية التي تتحدث عن نموذج SVAR.

تقسيمات الدراسة:

بناءا على أهمية وأهداف البحث والدراسات السابقة التي تم الاطلاع عليها وإشكالية هذه الدراسة وفرضياتها، يقتضي الأمر تقسيم هذه الدراسة إلى أربعة فصول تسبقهم مقدمة وتليهم خاتمة.

يأتي الفصل الأول من هذه الدراسة تحت عنوان **الإطار النظري للسياسة المالية** حيث تطرقنا فيه إلى بعض المفاهيم النظرية للسياسة المالية من التعريف، التطور، بالإضافة إلى العوامل المؤثرة في هذه السياسة وأدواتها المختلفة.

أما الفصل الثاني الذي جاء تحت عنوان **السياسة المالية والمتغيرات الاقتصادية الكلية** والذي نهدف من خلاله إلى إعطاء بعض المفاهيم الأساسية حول كل متغير من التغيرات الكمية الكلية والتي قمنا باختيار منها النمو الاقتصادي، التضخم، والبطالة وتسليط الضوء على دور السياسة المالية في تحقيق هذه المتغيرات.

أما الفصل الثالث معنون ب **تطور السياسة المالية وأثرها على بعض المتغيرات الكلية في الجزائر** والهدف هو تتبع المسار السياسة المالية عبر الزمن في الجزائر، وكذا مختلف الإصلاحات التي انتهجتها الجزائر على طول فترة الدراسة، بالإضافة إلى معرفة أثر هذه الإصلاحات في تحقيق النمو الاقتصادي، كبح التضخم، ومحاربة البطالة.

وأخيرا يأتي الفصل الرابع الذي يمثل الجانب التطبيقي لهذه الدراسة تحت عنوان **الدراسة القياسية لأثر صدمات السياسة المالية على بعض المتغيرات الكلية في الجزائر** والذي تطرقنا فيه إلى التعريف بالنموذج المستخدم في الدراسة القياسية والذي هو نموذج SVAR، إضافة إلى ذلك قمنا بإعداد البيانات المتعلقة بالمتغيرات الداخلة في النموذج، وبعد تقدير النموذج نقوم بقياس أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي والتضخم والبطالة، من خلال إحداث صدمة في الإيرادات العامة والنفقات العامة، ثم نقوم بتحليل الاستجابات المتحصل عليها.

الفصل الأول:

الإطار النظري للسياسة المالية

تمهيد :

تعتبر السياسة المالية أداة فعالة من أدوات السياسة الاقتصادية ، وتعني السياسة الاختيار بين البدائل أو الأهداف، ومن هنا تكون السياسة المالية هي الاختيار بين البدائل في مجال المالية العامة ويضاف إلى ذلك مجال الاقتصاد، حيث تسعى إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وغيرها من اجل ضمان الاستقرار والتوازن في النشاط الاقتصادي.

قد كان لسياسة المالية نصيبها من تطور الفكر الاقتصادي ، حيث انتقلت من سياسة مالية غير فعالة وحيادية، بمعنى غير متدخلة في النشاط الاقتصادي بل مراقبة له فقط إلى سياسة مالية متدخلة وأداة جد فعالة في الحياة الاقتصادية ، من خلال أدواتها التي تسعى من خلالها إلى تحقيق والمحافظة على عل التوازن والاستقرار الاقتصادي .

ومن خلال هذا الفصل، سوف نتعمق أكثر في السياسة المالية وكل ما يحيط بها. وقد حددنا دراستنا في هذا الفصل بثلاثة مباحث كما يلي:

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول السياسة المالية.

المبحث الثاني: السياسة المالية في المدارس الاقتصادية.

المبحث الثالث: أدوات السياسة المالية.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول السياسة المالية

تحتل السياسة المالية مكانة هامة بين مجموع السياسات المكونة للسياسة الاقتصادية وذلك لأهميتها ودورها الفعال في النشاط الاقتصادي، وسنحاول إلقاء الضوء من خلال هذا المبحث إلى مفهوم وأهمية وأنواع السياسة المالية وأهم الأهداف التي تسعى لتحقيقها، بالإضافة إلى كيفية عمل هذه السياسة المالية وفعاليتها.

المطلب الأول: عموميات حول السياسة المالية

تتضمن السياسة المالية اتخاذ إجراءات يمكن من خلالها إدارة المال وتفعيل الآثار الإيجابية لإنفاقه، بحيث تستطيع الحكومة استخدام الأدوات المالية للتأثير على العرض والطلب، وبالتالي تحريك عملية النشاط لاقتصادي بهدف زيادة معدلات الاستخدام وزيادة الدخل القومي.

أولا: تعريف السياسة المالية

هناك عدة تعاريف لسياسة المالية نذكر منها :

التعريف الأول : السياسة المالية هي جملة من القواعد والأساليب والوسائل والإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالي لها، بأكبر كفاءة ممكنة لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية خلال فترة معينة.[1]

التعريف الثاني: السياسة المالية هي استخدام الدولة لإيراداتها وإنفاقاتها بما يحقق أهدافها الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية في ظل ما تعتنقه من عقائد، وفي حدود إمكانياتها المتاحة، مع الأخذ بعين الاعتبار درجة تقدمها ونموها الاقتصادي.[2]

التعريف الثالث: السياسة المالية هي استخدام الإيرادات والنفقات والدين العام من أجل تحقيق مستوى مرتفع للدخل الكلي، ولمنع حدوث التضخم الاقتصادي، أي استخدام بعض السياسات الحكومية من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية المسطرة مسبقا.[3]

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **النظرية الاقتصادية (تحليل كلي وجزئي للمبادئ)**، الدار الجامعية ،2001، مصر، ص425.

[2] عوف محمود الكفراوي، **السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي(دراسة تحليلية ومقارنة)**،مكتبة الإشعاع، مصر، 1997،ص 144

[3] محمود الوادي وآخرون، **الأساس في علم الاقتصاد**، دار البازوري العلمية، الأردن، 2007، ص312.

ولقد عرف الكلاسيكيون السياسة المالية على أنها: عملية تغيير حجم الإنفاق الحكومي، أو الإيراد العام وذلك في حالة عدم التوازن بين جانبي الميزانية العامة للدولة، أو بالأحرى عند وجود تباين بين حجم النفقات العامة وحصيلة إيرادات الدولة، تقوم الدولة بتغيير أحد جانبي الميزانية لغرض خلق التوازن بينهما.[1]

أما الكنزيين فقد عرفوا السياسة المالية على أنها: الأدوات التي تتدخل الدولة من خلالها لتوجيه الاقتصاد الوطني وإحداث تغيرات واضحة، بحيث تؤدي لزيادة حجم الإنتاج والتشغيل ومعدلات النمو الاقتصادي.[2]

كما عرفها صندوق النقد الدولي بأنها: الإدارة السليمة للمالية العامة للدولة من خلال التسيير الرشيد لمواردها وتوجيه نفقاتها توجيها فعالاً ودقيقاً، ويتضح من خلال تنفيذ الميزانية وشفافيتها، الشيء الذي يسمح لها بالاندماج في الاقتصاد العالمي.[3]

من التعاريف السابقة يمكن القول بأن السياسة المالية عبارة عن مجموعة من الإجراءات والتدابير الرشيدة المتخذة من قبل السلطات الحكومية، المتصلة بمستوى ونمط الإنفاق الذي تقوم به الحكومة من ناحية، وبمستوى وهيكل الإيرادات التي تحصل عليها من جهة أخرى، من أجل خدمة الأهداف الاقتصادية وبالأخص معالجة البطالة والتضخم بحيث يكون أثر استعمال النفقات العامة بالزيادة نفس آثار تخفيض الضرائب والعكس.

ثانيا: أهمية السياسة المالية

إن السياسة المالية في الوقت الحاضر برزت وتأكدت أهميتها وبشكل واضح في كافة الدول، سواءا كانت رأسمالية أو اشتراكية وسواء كانت متقدمة أو نامية، ونتيجة لاتساع دور الدولة وزيادة درجة تدخلها في النشاطات الاقتصادية، وزيادة أهمية ماليتها العامة ونشاطها المالي بالشكل الذي تحقق معه إدماج السياسة المالية في إطار السياسة الاقتصادية والذي يجعلها جزءا مهما وأساسيا فيها، ويمكن توضيح أهمية السياسة المالية من خلال النقاط التالية:[4]

- ✓ التدخل في آلية فرض الضرائب بأنواعها والإنفاق الحكومي بأنواعه الخاصة في مجال الصحة والتعليم
- ✓ التعامل مع الضرائب والإنفاق العام كوسيلة لضمان النمو الاقتصادي.

---

[1] المهر خضر عباس، **التقلبات الاقتصادية بين السياسة المالية و النقدية** ، عمادة شؤون المكتبات، الرياض، 1981،ص 139.

[2] كنعان علي، **المالية العامة والإصلاح المالي في سوريا**، دار الرضا، سوريا، 2003، ص193.

[3] أحمد الأشقر، **الاقتصاد الكلي**، الدار العلمية الدولية، الأردن، 2002، ص388.

[4] فليح حسن خلف، **المالية العامة**، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2008، ص337.

✓ العمل جنبا إلى جنب مع السياسة النقدية لتحقيق معدلات التشغيل والاستقرار النسبي في الأسعار.

ثالثا: أنواع السياسة المالية

للسياسة المالية نوعان حسب الدور الذي تلعبه السلطات العمومية في النشاط الاقتصادي وهما كالآتي:

1- السياسة المالية التوسعية (المتمثلة بالتمويل بالعجز)

عندما يعجز الطلب الكلي عن امتصاص العرض الكلي المتاح من السلع والخدمات في الاقتصاد (التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي عند مستوى أقل من التشغيل الكامل)، يعني ذلك ضرورة تحفيز الطلب الكلي لسد الفجوة القائمة، وهنا تقوم الحكومة بتفعيل السياسة الضريبية وزيادة حجم الإنفاق العام لرفع مستوى الطلب من خلال الطرق الآتية: [1]

أ-التوسع في النفقات العامة : وتتمثل في زيادة الدولة من نفقاتها على المرافق الخدمية وعلى المشروعات العامة، كما تزيد من النفقات التحويلية كالزيادة الإعانات على ذوي الدخول المحدودة أو العاطلين عن العمل أو الأطفال ...الخ. وتأخذ هذه الإعانات الحكومية شكلاً نقديا أو عينيا مثل الملابس، الحليب، خدمة الصحة وغيرها. وهذا النوع من الدعم يزيد من مقدرة الأفراد على الإنفاق، مما يؤدي بدوره إلى زيادة الاستثمار وزيادة العمالة.

ب-التسريع في سداد جزء من القروض العامة : حيث أن قيام الدولة بسداد قروضها قبل موعد الاستحقاق يدفع بالقوة الشرائية للمجتمع، ويكون ذلك عن طريق إحلال النقود محل الأوراق المالية في صناديق البنوك مما يزيد من الاحتياطي النقدي لها ومقدرتها على التوسع في الائتمان المصرفي.

ج-تخفيض الإيرادات الضريبية: الهدف من وراء هذا التخفيض هو بعث قوة شرائية جديدة في المجتمع، حيث يشير علماء المالية إلى أن تخفيض الضرائب يزيد من صافي الدخل الفردي، وبالتالي من زيادة الإنفاق الاستهلاكي وهذا بشرط أن ينفق هؤلاء الأشخاص الذين مسهم التخفيض تلك الزيادة في صافي الدخل على السلع الاستهلاكية والخدمات، ولا يكتفوا بإضافتها إلى أرصدتهم النقدية.

ومن هنا يتضح أن زيادة حجم الإنفاق العام أكثر فعالية من تخفيض الضرائب لأن مضاعف الاستثمار في حالة زيادة الإنفاق يزيد عن حجم المضاعف في حالة تخفيض الضرائب.

[1] إياد عبد الفتاح النسور، **المفاهيم والنظم الاقتصادية الحديثة (التحليل الاقتصادي الجزئي)**، دار صفاء، الأردن، ط3، 2013، ص272.

2- السياسة المالية الانكماشية (المتمثلة بالتمويل بالفائض)

عندما يكون الطلب الكلي أكبر من مستوى العرض الكلي ويكون الاقتصاد في حالة التشغيل الكامل، عندها يتولد في الاقتصاد ضغوط تضخمية ترفع المستوى العام للأسعار نحو الأعلى، وهنا تقوم الحكومة المتمثلة في وزارة المالية بمحاولة امتصاص هذه الضغوطات عبر عدة تدابير منها:

أ-زيادة الإيرادات الضريبية: يستعمل هذا الأسلوب خاصة في أوقات التضخم الاقتصادي، حيث يهدف إلى امتصاص جزء من القوة الشرائية للأفراد والحد من الاستهلاك (تقليل الميل الحدي للاستهلاك) لتخفيض مستوى الطلب الكلي، وقد يكون التخفيض مقصود نحو سلع معينة غير أساسية للحد من الاستهلاك.[1]

ب-التوسع في إصدار القروض العامة : يعني ذلك أن تقترض الحكومة من الجمهور عن طريق إصدار أوراق مالية وبيعها للجمهور، ويكون ذلك الاقتراض إما اختياريا أو إجباريا.[2]

ج-الحد من الائتمان المصرفي : يكون ذلك عن طريق سياسة البنك المركزي المتمثلة في بيع الأوراق المالية في السوق المفتوحة، رفع نسبة الاحتياطي وسعر إعادة الخصم، وكل هذا للتأثير على كمية النقود المعروضة وسعر الفائدة وبالتالي التأثير على حجم الاستثمار.[3]

المطلب الثاني : أهداف وآلية عمل السياسة المالية

أصبح من الضروري بعد اتساع دور الدولة في النشاط الاقتصادي أن تعمل الحكومة على أن يتناسق نشاطها مع نشاط الأفراد وينسجم معه، وتوحد الأهداف والجهود ولا تتعارض أو تتنافس ويتم تحقيق هذه الأهداف بإتباع آلية عمل محددة.

أولا : أهداف السياسة المالية

تسعى السياسة المالية من خلال استعمالها لإجراءات معينة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نذكر منها ما يلي:[4]

[1] إياد عبد الفتاح النسور، مرجع سبق ذكره، ص273.

[2] عبد المجيد قدي ، **مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص29.

[3] نفس المرجع، ص 29.

[4] عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي**، مجموعة النيل العربية، مصر، 2003، ص44.

1- التوازن المالي : ويقصد به استخدام موارد الدولة على أساس وجيه فينبغي مثلا أن يتسم النظام الضريبي بالصفات التي تجعله يلاءم حاجات الخزانة العامة من حيث المرونة و الغزارة، ويلائم في الوقت ذاته مصلحة الممول من حيث عدالة التوزيع ومواعيد الجباية والاقتصاد وما إلى ذلك. وأيضا لا تستخدم القروض إلا لأغراض إنتاجية وهكذا.

2- **التوازن الاقتصادي** : ويقصد به الوصول إلى حجم الإنتاج الأمثل، ولذلك على الحكومة الموازنة بين نشاط القطاع الخاص والقطاع العام معا للوصول إلى أقصى إنتاج ممكن .ويتحقق التوازن بين القطاعين الخاص والعام عندما يصل مجموع المنافع الناتجة عن المنشآت الخاصة، والعامة معا إلى أقصى حد مستطاع.أي استغلال إمكانيات المجتمع على أحسن وجه للوصول إلى حجم الإنتاج الأمثل.

3- **التوازن الاجتماعي** :بمعنى أن يصل المجتمع إلى أعلى مستوى ممكن من الرفاهية للأفراد في حدود إمكانيات هذا المجتمع، وما تقتضيه العدالة الاجتماعية وبالتالي لا ينبغي أن تقف السياسة المالية عند حد زيادة الإنتاج، بل يجب أن يقترن هذا الهدف بتحسين طرق توزيع المنتجات على الأفراد، إذ يمكن زيادة المنافع التي يحصل عليها المجتمع من مقدار معين من المنتجات ،عن طريق إعادة توزيعها على الأفراد توزيعا أقرب إلى العدالة أو المساواة ويستلزم ذلك أن تتدخل الحكومة لإعادة توزيع الدخل القومي بأدوات السياسة المالية.[1]

4- التوازن العام: وهو التوازن بين مجموعة الإنفاق القومي (النفقات الأفراد للاستهلاك والاستثمار بالإضافة إلى نفقات الحكومة) وبين مجموعة الناتج القومي بالأسعار الثابتة في مستوى يسمح بتشغيل جميع عناصر الإنتاج المتاحة ،والأدوات التي تستخدمها الحكومة كثيرة ومتنوعة للوصول إلى هذا الهدف، وأهمها الضرائب والقروض والإعانات والمشاركة مع الأفراد في تكوين المشروعات وغيرها.

مما سبق نلاحظ أنه قد يكون هناك تعارض بين الأهداف لكن الترتيب يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار. فالمفروض أن تهدف السياسة المالية إلى تحقيق التوازن العام أولا، ثم تسعى إلى توفير التوازن الاجتماعي، على شرط ألاّ يخل هذا الهدف بالحجم الأمثل للإنتاج، وأخيرا الهدف المالي وتسيير موارد الدولة على أحسن وجه مع مراعاة هدف الاستقرار والنمو والعدالة.

[1] سعاد سالكي، **دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر –دراسة بعض دول المغرب العربي**- ،مذكرة ماجستير، مالية دولية، العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر ،2011/2010. ص 20.

ثانيا: آلية عمل السياسة المالية

تصاغ السياسة المالية للحكومة على ضوء الحاجة إلى تدخل الحكومة في مجريات النشاط الاقتصادي، ويكون ذلك التدخل لمعالجة خلل اقتصادي ما سواء أكان موجودا فعلا أو متوقعا كما في حالات الكساد أو التضخم .

1- حالة الكساد الاقتصادي: يظهر الكساد الاقتصادي عندما يكون مستوى الطلب الكلي منخفض أي أقل من العرض الكلي مما يعني وجود صعوبة تصريف المنتجات ويعني أيضا انخفاض حجم الطلب على العمل وارتفاع معدل البطالة في مثل هذه الحالة يمر الاقتصاد بحالة تباطؤ في نموه، ولانتشال الاقتصاد من هذا الوضع تلجأ الحكومة إلى ما يسمى بالسياسة المالية التوسعية فتزيد حجم الإنفاق العام أو تقوم بتخفيض الضرائب وذلك حسب ما تراه مناسبا للواقع الاقتصادي. ويتم التفصيل في كيفية عمل السياسة المالية في هذا الوضع كما يلي:[1]

أ- زيادة مستوى الإنفاق العام: الذي يتمثل أساسا في زيادة مشتريات الحكومة بصورة مباشرة (سلع وخدمات) أو زيادة المداخيل التي يتحصل عليها الأفراد مما يؤدي إلى زيادة إنفاقهم الاستهلاكي، لأن الإنفاق الحكومي هو بمثابة مداخيل للأفراد. ويعمل ذلك كله إلى زيادة الطلب الكلي مما يدفع المؤسسات الإنتاجية إلى زيادة إنتاجهم وتوظيف عمال جدد، ويؤدي هذا التوظيف الإضافي إلى زيادة الدخول من جديد كما أنه يساهم في معالجة مشكلة البطالة وفي تخليص الاقتصاد من حالة الكساد التي كان يعاني منها.

ب- تخفيض الضرائب: قد تلجأ الحكومة بدلا من زيادة إنفاقها العام إلى تخفيض الضرائب على المواطنين ومن الواضح أن تخفيض الضرائب يعمل على زيادة الدخل التصرفي المخصص للإنفاق الاستهلاكي والادخار مما يزيد الطلب الكلي، إما عن طريق زيادة الطلب الاستهلاكي كنتيجة لزيادة الدخول من جهة وزيادة الميل نحو الاستثمار من جهة أخرى، أو عن طريق زيادة الطلب الاستثماري من جراء ازدياد القدرة على الادخار وازدياد القدرة على تمويل الاستثمار.

ج- المزج بين الحالتين: استخدام مزيج من زيادة الإنفاق وتخفيض الضرائب بما يخدم هدف إعادة النشاط إلى مستوى الطلب الكلي في الاقتصاد.

والشكل التالي يبين كيفية معالجة السياسة المالية التوسعية

[1] أحمد الأشقر، **الاقتصاد الكلي**، دار الثقافة ، الأردن 2002، ص ص 188،189.

شكل رقم 01: يوضح السياسة المالية التوسعية.

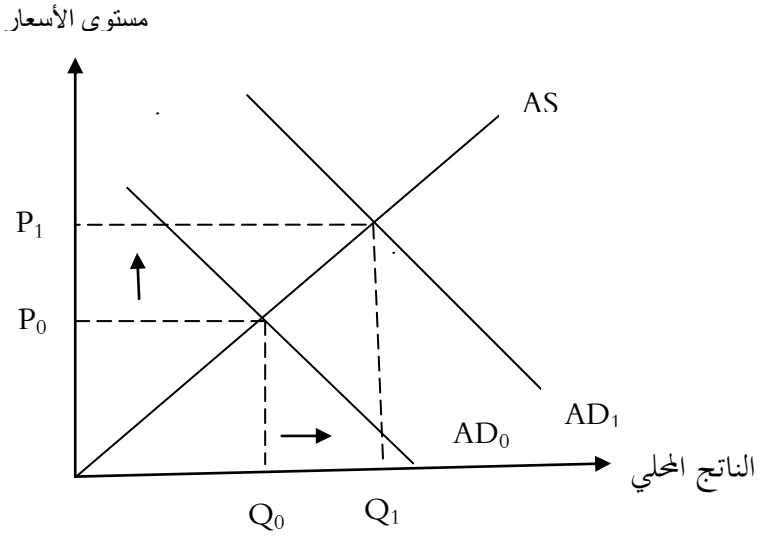

المصدر: أحمد الأشقر، **الاقتصاد الكلي**، دار الثقافة، الأردن،2002، ص189.

حيث أن:

AS :العرض الكلي.

AD_0: الطلب الكلي قبل إتباع سياسة توسعية.

AD_1: الطلب الكلي بعد إتباع سياسة توسعية.

يتضح من الشكل أن السياسة المالية التوسعية لها أثر كبير على الطلب الكلي، حيث أن الزيادة في حجم الإنفاق سيؤدي إلى الزيادة في الطلب الكلي حيث ارتفع الناتج المحلى من Q_0 إلى Q_1 ولمن مع حدوث ارتفاع المستوى العام للأسعار من p_0 إلى p_1.

2- حالة التضخم الاقتصادي : عندما يكون هناك حالة تضخم في الاقتصاد يتمثل في ارتفاع متواصل لمستوى العام للأسعار فإن السياسة المالية للحكومة تهدف إلى تخفيض مستوى الطلب الكلي وتخفيض القدرة الشرائية

للأفراد في المجتمع مما ينعكس في تخفيض مستوى الأسعار والحد من التضخم وتسمى هذه السياسة المالية بالسياسة المالية الانكماشية وتتمثل هذه السياسة في واحد من الإجراءات الآتية أو كليهما:[1]

أ- تخفيض مستوى الإنفاق العام : مما يؤدي بفعل آلية المضاعف إلى تخفيض الدخل وبالتالي تخفيض حجم الاستهلاك مما يؤدي إلى خفض مستوى الطلب الكلي وكبح مستوى الزيادة في الأسعار.

ب- رفع مستوى الضرائب: مما يؤدي إلى خفض الدخل التصرفي ويؤدي بالتالي إلى خفض الطلب الاستهلاكي ومن ثم الطلب الكلي.

ج – المزج بين الحالتين : أي تخفيض مستوى الإنفاق العام ورفع مستوى الضرائب وبالتالي الخروج من حالة التضخم.ويتم توضيح هذه السياسة في الشكل الموالي:

شكل رقم 02: يوضح السياسة المالية الانكماشية

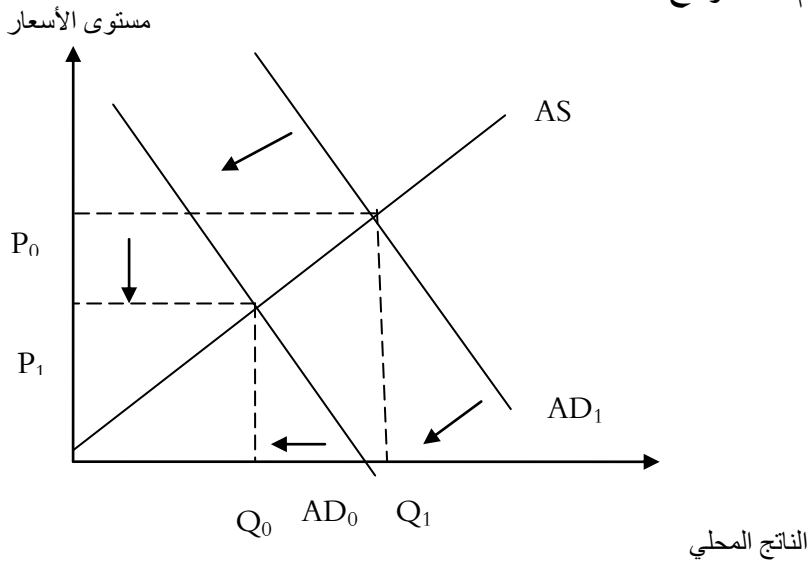

المصدر: نداء محمد الصوص، **الاقتصاد** الكلي،دار أجنادين، الأردن، 2007، ص 84.

من خلال هذا الشكل نلاحظ انتقال منحنى الطلب الكلي من الوضع AD_0 إلى AD_1 وانخفاض الأسعار من P_0 إلى P_1 وهذا يوضح نتيجة السياسة المالية المتبعة من طرف الحكومة من خلال خفض الإنفاق الحكومي وزيادة الضرائب من أجل كبح مستوى الإنفاق في المجتمع والسيطرة على مستويات الطلب الكلي وتزايد الأسعار.

[1] نداء محمد الصوص، **الاقتصاد الكلي**، دار أجنا دين، الأردن، 2007، ص84.

ثالثا:صعوبات تطبيق السياسة المالية في مواجهة الفجوات الاقتصادية.

من خلال التحليل السابق لآلية عمل السياسة المالية في معالجة الفجوات الانكماشية والتضخمية يبدو أن الحلول لمشاكل التضخم والبطالة سهلة وناجعة، ولا تحتاج إلا أن تقوم الحكومة بسياسة توسعية في حالة التراجع الاقتصادي وسياسة انكماشية في حالة التضخم الاقتصادي. لسوء الحظ فإن الأمور ليست بهذه البساطة فعلى الصعيد العملي يواجه تصميم وتطبيق السياسة المالية صعوبات كثيرة أهمها:[1]

- ✓ تطلب تصميم السياسة المالية تغير الإنفاق أو الضرائب وقتا لأخذ الموافقات من قبل الوزراء المعنيين ورئيس الحكومة والجهات البرلمانية. وفي الأخير فإن إقرارها ليس نتيجة مضمونة، وفي حالة إقرارها فإن تنفيذ السياسات يتطلب وقتا إضافيا قد يطول اعتمادا على كفاءة المنفذين، وتعاون الجهات المعنية. كل ذلك يعني وجود فجوة زمنية بين الحدث الاقتصادي وبين بدأ سريان تنفيذ السياسات المالية على أرض الواقع، وجود هذه الفجوة الزمنية الطويلة تجعل من الممكن أن تكون الظروف الاقتصادية على أرض الواقع تغيرت أو حتى انعكس اتجاهها، مما يجعل السياسة المالية غير مناسبة أو فعالة لظروف الاقتصادية الجديدة.
- ✓ تختلف استجابة الوحدات الاقتصادية لسياسة المالية .وهنا تلعب توقعات الأفراد دورا مهما في تقرير مدى تأثير السياسة المالية من ناحية واقعية. فإذا رأى الأفراد مثلا أن السياسة المالية الانكماشية كرفع معدلات الضرائب هي إجراء مؤقت فقط سوف يزول في المستقبل القريب. فلا يتوقع أن يتأثر إنفاقهم الحالي بشكل كبير. وكما رأى الأفراد أن استهلاكهم مرتبط بدخولهم الحالية والمتوقعة في المستقبل (مفهوم الدخل الدائم) فإن السياسة المالية وما تتركه من تأثير على الدخل الحالي ستؤثر فقط بشكل محدود ولمدة قصيرة على الإنفاق .الأمر الذي يعني فشل السياسة المالية في تحقيق أهدافها.

وبالرغم من أن السياسة المالية قد تكون دقيقة من حيث حجم التأثير المطلوب وبدء سريانه إلا أن الكثير من الاقتصاديين يعتقدون بأهمية المبادرة إلى استخدام السياسات المالية الخاصة في فترات الفجوات الانكماشية العميقة والطويلة ذلك لمساعدة آلية التكيف الكلي الذاتية في إرجاع الاقتصاد إلى وضع قريب من وضع التشغيل الكامل.

[1] طالب محمد عوض، **مدخل للاقتصاد الكلي**، معهد الدراسات المصرية، الأردن، 2004، ص ص229،230.

المطلب الثالث : العوامل المؤثرة في السياسة المالية

هناك عدة عوامل متعددة تؤثر في السياسة المالية منها ما تؤثر إيجابا ومنها ما تؤثر سلبا لهذا ينبغي مراعاة هذه العوامل المتنوعة التي تؤثر على السياسة المالية وذلك على النحو التالي:

أولا: العوامل السياسية:

إن كل نظام ضريبي هو ناتج عن قرار سياسي، حيث إن هذا التأثير للسياسة على الضريبة وجد منذ قديم الزمان، حيث يظهر التأثير المتبادل بين السياسة المالية والعوامل السياسية بوضوح.لأن الاقتطاع العام من الدخل الوطني جد هام،كما أن تحديد قيمة هذا القطاع وتحديد توزيعه وقرارات استعماله تثير مشكلات سياسية هامة، ويمكن توضيح الأثر المتبادل بين السياسة المالية والعوامل السياسية في النقاط الآتية:[1]

1- **تأثير الظواهر المالية على السياسة الداخلية** : بحيث يمكن للسياسة المالية أن تؤثر على الحياة السياسية سواء عن طريق النظم السياسية حيث أن كل نظام سياسي يمارس اختصاصات مالية يستخلص من هذا الواقع سلطة سياسية أعلى من السلطة التابعة عادة من الأحكام القانونية التي تحدد نظامه. أو عن طريق الأحداث السياسية ذات الأصل المالي والناتجة من أسباب مالية وضريبية.

2- **تأثير العوامل السياسية على الساسة المالية** : يمكن أن ينظر إلى هذا التأثير من ناحيتين فمن ناحية تأثير السياسية نجد أن مثل الطبقة الحاكمة في أي تاريخ تمثل عنصرا هاما للتوجه المالي للدولة، أي أن السياسة المالية وحجم توزيع النفقات وتحصيل الإيرادات مكيفة بقدر كبير حسب النظام السياسي السائد. أما من ناحية تأثير الواقع السياسي هو أن الأحداث السياسية الهامة لها انعكاسات على السياسة المالية لما لها من تأثير عل إمكانيات الإيرادات وما تحدثه من تغيرات في قيمة ومحل النفقات العامة. ومن هذه الوقائع السياسية نجد الأحداث العسكرية وما لها من تأثير واضح على السياسة المالية، كما نجد في الوقت نفسه المعاصر ملامح التدخل بين الاعتبارات السياسية والسياسة المالية تظهر جليا أثناء الحملات الانتخابية، فقد يأخذ البرنامج طابعا ماليا مثل

[1] مسعود درواسي، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر (1990-2004)** ، أطروحة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006/2005 ، ص ص 65-67

المطالبة بتخفيض الضرائب أو إلغاء نوع معين من الضرائب، حيث أن تنفيذ أي برنامج سياسي يكون عن طريق نفقات جديدة.[1]

3- التأثير المتبادل بين الموازنة العامة والعوامل السياسية: إن المتتبع للعلاقات المتبادلة بين الاعتبارات السياسية والسياسة المالية يلاحظ أنهما سياستين لا يمكن الفصل بينهما فمن الناحية التقنية نجد أن القرار الخاص بكمية الإنفاق والقرار الخاص بتمويل هذا الإنفاق لا يمكن اعتبارهما قرارين منفصلين. إن إمكانية عمل السياسة المالية على الوجه الصحيح تكون أكبر في النظم ذات الحكم الديمقراطي، كما أن فعالية أداء السياسة المالية في الدول المستقلة تكون أكبر منها في الدول المستعمرة .

ثانيا: العوامل الإدارية

من العوامل الهامة التي تؤثر في السياسة المالية وتتأثر بها وذلك على النحو التالي:

1 -تأثير العوامل الإدارية على السياسة المالية: إن هذا التأثير هو تأثير مزدوج فهناك أثر البنيات الإدارية وكذلك تأثير السياسة الإدارية وذلك على النحو التالي: [2]

أ-تأثير البنيات الإدارية على السياسة المالية : هناك بعض البنيات الإدارية تحتاج إلى نفقات كبيرة لأنها تحتوي على عدد كبير من المرافق وما تتطلبه من عنصر بشري ومالي، قد لا يكون متوفر في الدولة المعنية، كذلك في حالة اعتماد الأسلوب اللامركزية على نحو موسع فإنه يؤدي إلى زيادة النفقات لأن الهيآت المحلية ذات الاستقلالية المالية تميل عادة إلى المبالغة في نفقاتها، كما أن هناك اتجاه مفاده أن الإدارة المحلية أقل صلاحية من الإدارة المركزية من ناحية تحصيل الضرائب، ويرجع ذلك لندرة الكفاءات الإدارية في الهيئات المحلية بالإضافة إلى المرتبات الأقل والوضع الأدنى، لكن هذه النتيجة ليست حتمية باعتبار الهيئة المحلية إدارة سيئة حيث يمكن أن تكون أفضل من الإدارة المركزية.

ب-تأثير السياسة الإدارية على السياسة المالية : للسياسة الإدارية مظاهر عديدة لها انعكاسات مالية كالمؤسسات والمنشآت الإدارية، فبناء المنشآت العامة والمصانع في جهة ما تكون مصدر موارد مالية هامة لما يفرض على المصنع من ضرائب مختلفة، كما أن هذا المصنع يساهم في زيادة النشاط الاقتصادي من ناحية عن

[1] سمية زوويش، **السياسة المالية وأثرها في تحقيق التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر (2014/2000)**، مذكرة ماستر، جامعة البويرة، الجزائر، 2015/2014 ص27

[2] وجدي حسين، **المالية الحكومية والاقتصاد العام** ،مصر،1988، ص173

طريق تنمية الاستهلاك ومنه زيادة الموارد المالية، وهذا ما لا نجده في المناطق التي تنعدم بها المصانع ومؤسسات العمل لما تعانيه من صعوبات مالية جمة ،لأنه مع غياب الأنشطة الاقتصادية فمن الصعب فرض الضرائب.

2- **تأثير السياسة المالية على المؤسسات الإدارية:** ويشمل التأثير على المؤسسات الإدارية والتأثير على السياسات الإدارية كما يلي:[1]

أ-تأثير العمليات المالية على المؤسسات الإدارية : في الساحة الإدارية نجد أن أي جهاز يمارس اختصاصات مالية فإنه يستمد من ذلك تدعيما لسلطاته والحكم على مدى استقلالية الهيآت اللامركزية يكون بمدى استقلالها المالي ولا يكون الاستقلال حقيقيا، إلا إذا كان للهيئة المحلية إرادات مستقلة مع التمتع بحرية الإنفاق دون اللجوء إلى السلطة التشريعية للحصول على التصريح بالإنفاق.

ب-تأثير العمليات المالية على السياسة الإدارية : هذا التأثير يتضح من خلال الجماعات المحلية والمنشآت العامة، حيث أن السياسة الإدارية لهذه الهيآت محكومة باعتبارات مالية، ففي حالة توفر الموارد المالية عندئذ تكون سياسة مالية توسعية، أما إذا كانت الموارد المالية غير كافية حينئذ يجب على الهيآت المحلية إتباع سياسة مالية انكماشية بحيث تكتفي بالمرافق الضرورية فقط.

المبحث الثاني: السياسة المالية في المدارس الاقتصادية

لقد مر الفكر المالي في تطوره بحثا في موضوع السياسة المالية بمراحل عديدة، تبعا لتطور الدولة في النشاط الاقتصادي من الدولة الحارسة إلى الدولة المنتجة، وهذا التطور ناتج عن مختلف الأفكار لمختلف المدارس. وفي هذا المبحث سوف نكتفي بدراسة وتوضيح أهم الأفكار لبعض المدارس ونكتفي بالأفكار الكلاسيكية و الأفكار الكينزية والأفكار النقدية.

المطلب الأول: السياسة المالية في الفكر الكلاسيكي

اشتهر الفكر الكلاسيكي التقليدي خلال القرنين 18و 19 ودام حوالي 100 سنة. وقد تزامن ظهور المدرسة الكلاسيكية مع الرأسمالية الصناعية، وكانت تسعى إلى جعل الاقتصاد يعمل في ظل النظام الحر بدون تدخل الدولة .

[1] وجدي حسين، نفس المرجع،ص 173

أولا:أهم أفكار رواد المدرسة الكلاسيكية

من أبرز الأفكار التي جاء بها بعض رواد المدرسة الكلاسيكية حول السياسة المالية نذكر منها:[1]

1- **آدم سميث** : يعتبر آدم سميث مؤسس المدرسة الكلاسيكية وهو فيلسوف اقتصادي اسكتلندي مؤلف الكتاب المشهور" ثروة الأمم" والذي اعتبر بداية لمرحلة جديدة في التحليل الاقتصادي، ولقد تأثر آدم سميث كثيرا بآراء الطبيعيين ولقد عبر عن ذلك في كتابه المذكور فيقول " بعد أن أقصيت كل الأنظمة القائمة على التفضيل أو التقليد، فإن النظام الواضح البسيط ،نظام الحرية الطبيعية وهو الذي يتقرر من تلقاء ذاته".

كان لسميث فكره الاقتصادي الخاص، والذي دعا فيه الحكومة إلى الحد من التدخل في الصناعة والتجارة، وتطرق سميث في كتابه إلى فكرة تقسيم العمل ورأى أنها تعد البداية في نظرية النمو الاقتصادي، والتي تؤدي إلى أعظم النتائج في القوى المنتجة للعمل.[2]

اختلف آدم سميث في أفكاره عن المركانتيليين والفيزيوقراط معا بذهابه إلى أن المصدر الأساسي للثروة ليس التجارة أو الأرض بل العمل ،لأن التجارة تتعامل في سلع جاهزة قبل أن تتم المتاجرة بها. كما أن الأرض ليست هي المصدر الأساسي للثروة عند سميث لأن لأرض تحتاج إلى من يخدمها .بل العمل هو المصدر الأساسي للثروة.

2- **جون ستيوارت ميل:** هو فيلسوف واقتصادي بريطاني ولد عام 1806م. يؤمن ميل بوجود قوانين طبيعية تسيير الكون لكنه لا يؤمن بأن هذه القوانين الطبيعية مصدرها العناية الإلهية. إضافة إلى أن الإنسان وتصرفاته تتأرجح و تتكيف تبعا لمصلحته الشخصية.[3]

لقد دافع ميل عن مبدأ الحرية الاقتصادية ورأى فيه الدعامة الأساسية للنظام الاجتماعي فهو يقول " كل ما يحد المنافسة شر وكل ما يوسع نطاقها خير". غير أن لإيمانه المطلق بمبدأ عدم تدخل الدولة لم يمنعه من استثناء بعض الحالات التي لابد من التسليم فيها بتدخل الدولة وهذه المجالات هي:[4]

- ✓ وضع برنامج إصلاحي للتعليم وجعله إلزاميا دون أن يؤدي ذلك إلى احتكار الدولة لتعليم.
- ✓ حماية الأحداث والأطفال وتحديد ساعات العمل ومد يد المساعدة للفقراء والمحتاجين.

---

[1] وسام ملاك، **تطور الفكر الاقتصادي من المركنتيلية إلى الكلاسيكية** ، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2011، ص ص 125-128

[2] محمد دويدار، **مبادئ الاقتصاد السياسي**، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2009،ص 204.

[3] وسام ملاك ، مرجع سبق ذكره. ص 172.

[4] وديع طوروس، **مبادئ اقتصادية**، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2010، ص75.

- ✓ مصادرة ريع الأراضي عن طريق الضرائب لإعادة توزيعها على المجتمع باعتبار أن الريع هو هبة طبيعية .
- ✓ تحديد الإرث باعتبار أن الملكية الخاصة نظاما اجتماعيا وليست حقا طبيعيا.
- ✓ قيام الدولة بالمشاريع التي لا يقبل عليها الأفراد لسبب من الأسباب كأن تكون غير مربحة أو تفوق قدرتهم.

ثانيا:فرضيات النموذج الكلاسيكي

يستند النموذج الكلاسيكي على مجموعة من المبادئ والركائز الأساسية أهمها:[1]

1- يقوم التحليل الكلاسيكي على فرضية التشغيل الكامل لكافة عناصر الإنتاج خاصة منها الموارد البشرية وكنتيجة لذلك فهي لا تؤمن بوجود بطالة وإن وجدت فتعتبرها المدرسة بأنها بطالة اختيارية حيث العامل هو الذي اختار و رفض العمل بالأجر السائد في سوق العمل.

2- إيمانهم بفكرة المنافسة الحرة والكاملة والحرية الاقتصادية والتي أساسها فكرة "دعه يعمل دعه يمر" لآدم سميث ومنه لا ضرورة لتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية حيث يرون أن تدخلها سيعرقل النشاط الاقتصادي فقط.

3- كانوا يرون بأن الأوضاع في الأسواق تسير وفق قانون المنافذ ل Say، الذي يرى بأن كل عرض إلا ويخلق طلبه الخاص به، حيث كل السلع التي تعرض أو ستعرض ستجد من يطلبها بما في ذلك عناصر الإنتاج. ومنه لن يكون هناك تكدس للسلع ولا اكتناز لنقود وكل عناصر الإنتاج مشغلة تشغيلا كاملا.

4- كانوا يعتقدون بأن الأمور في الأسواق تسير وفق "اليد الخفية" لآدم سميث أو ما يعرف بفكرة التوازن التلقائي للأسواق. حيث يرى الكلاسيك بأن قوى السوق (العرض، والطلب، الأسعار) كفيلة بإرجاع الأمور إلى حالتها الطبيعية والمتمثلة في وضعية التوازن المتطابقة مع وضعية التشغيل الكامل.

5- الفكر الكلاسيكي يقوم على فرضية المرونة الكاملة للأسعار، حيث يعتقدون بأن كل الأسعار بما فيها الأجور (سعر عنصر العمل)، هي قابلة للزيادة والنقصان وهذه الفرضية تعد أساسية لتحقيق أثر اليد الخفية.

[1] محمد عمر أبو عبيدة – عبد الحميد محمد شعبان، **تاريخ الفكر الاقتصادي** ، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات بالتعاون مع جامعة القدس المفتوحة، مصر، 2008، ص ص 493، 494.

6- يقوم الفكر الكلاسيكي على فكرة جد جوهرية وهي فرضية حيادية النقد، فبالنسبة إليهم وظيفة النقود تقتصر على كونها أداة لتسهيل عمليات التبادل فقط. ولا تؤثر في النشاط الاقتصادي، لذا سماها البعض بالوشاح النقدي الذي تختفي وراءه حقائق الأشياء.

اعتبر الاقتصاديون الكلاسيك أن الحرية الاقتصادية هي الدعامة الأساسية للنظام الرأسمالي وهي الإطار الضروري لتحقيق التقدم الاقتصادي، حيث أن الأفراد ضمن مبدأ الحرية الاقتصادية يعملون على إشباع حاجاتهم وأنهم لن يتوقفوا عن زيادة الإنتاج إلا عند مستوى العمالة الكاملة ،ولما كانت مصلحة المجتمع طبقا لهذا الفكر هي مجموع مصالح أفراده فإنهم لإشباعهم لحاجاتهم الخاصة يحققون مصلحة المجتمع وإن هذا يضمن للاقتصاد الوطني التوازن والاستقرار عند مستوى العمالة الكاملة.

ثالثا: أسس السياسة المالية في الفكر الكلاسيكي

يعتمد الفكر الكلاسيكي في تطبيقه لسياسة المالية على مجموعة من الأسس من أهمها ما يلي:[1]

1- **الأساس الأول**: أن الدافع الفردي هو أساس السياسة المالية وهو يحقق الصالح العام. حيث أن سعي الفرد لمصلحته الشخصية يؤدي إلى تحقيق الصالح العام . ولهذا يجب توجيه السلوكيات الاقتصادية للأفراد حتى يبحثوا عن الثروة ويحققوا التطور الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع . بعيدا عن تدخل الدولة.

2- **الأساس الثاني**: هو حياد الدولة وعدم تدخلها في النشاط الاقتصادي وترك الأفراد والقطاع الخاص يعمل بحرية. وألا يؤثر نشاط الحكومة في أعمالهم فإذا تأثرت قراراتهم الاقتصادية نتيجة الإنفاق الحكومي أو نتيجة لتحصيل الدولة الإيرادات العامة أيا كان نوعها فإن ذلك يعتبر تدخل من الحكومة .ومن وجهة نظر الفكر التقليدي تعتبر سياسة مالية خاطئة.فتدخل الدولة الاقتصادي أقل نفعا للمجتمع من قيام الأفراد بالنشاط الاقتصادي .وقد عبر ساي عن هذا الفكر بأن الأحسن نفقة هي الأقل حجما .كما اعتبر هذا الفكر التقليدي الإنفاق الحكومي استهلاك.

3- **الأساس الثالث**: هو مبدأ التوازن الحسابي للموازنة العامة للدولة حيث يتساوى جانب النفقات و الإيرادات بموازنة الدولة سنويا واعتقد التقليديون أن توازن الميزانية سنويا يضمن تحقيق الحياد المالي لدولة.

---

1 محمد عوف الكفراوي، **الساسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي**، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، ط2، 2006، ص ص 153،152

ونتيجة لمبدأ حياد الدولة نشاط الدولة المالي ووجوب عدم تأثيره على أوجه النشاط الاقتصادي المختلفة وسيادة مبدأ الحرية الاقتصادية والاعتقاد بأن النشاط الخاص أكثر كفاءة و إنتاجية من النشاط العام. وضرورة احتفاظ الدولة بميزانية سنوية متوازنة حسابيا.

رابعا:أدوات السياسة المالية التقليدية

يمكن ذكر و إدراج أهم أدوات السياسة المالية التقليدية في النقاط التالية:[1]

- ✓ الإنفاق العام لا يتعدى نطاقا ضيقا ومحدودا وهو الإنفاق على الخدمات الأساسية مثل الدفاع وحفظ الأمن وإنشاء المشروعات والتنظيمات التي لا تصلح بطبيعتها أن تكون محلا للنشاط الفردي، لأن العائد منها لا يكفي لتغطية نفقات القيام بها. لأن الدولة من المنظور التقليدي مدير سيئ تتصف بالإسراف و الإهمال والاستبداد.[2]
- ✓ تفرض الضرائب لتمويل الإنفاق العام بحيث يكون لها أقل على الإنتاج والائتمان والتوزيع.أي لا يؤثر في الاقتصاد ولا يعدل من المراكز المالية للممولين.
- ✓ القروض كانت وسيلة استثنائية تلجأ إليها الدولة عن طريق سوق المال شأنها في ذلك شأن الأفراد وتستعين الدولة في سدادها للقروض بحصيلة الضرائب.
- ✓ أما بالنسبة لتمويل التضخمي فلم تلجأ إليه الدولة في هذه المرحلة من التطور وقد كانت النقود سلعية.

وقد أثبتت الحرب العالمية الأولى وما صاحبها من أزمات اقتصادية عدم مقدرة هذه السياسة المالية وفشلها في معالجة التقلبات الاقتصادية الحادة. وللخروج باقتصاديات الدول المتخلفة من هذه الأزمات الطاحنة فقد تبين بوضوح بأن التمسك بهذه السياسة المالية لا يحقق الأهداف السياسية الاقتصادية المرغوب فيها بل إنه يلحق الضرر البالغ باقتصاديات الدول. فمثلا السياسة المالية في الفكر التقليدي في أوقات الرواج والتضخم تزداد الدخول النقدية ومنه ترتفع حصيلة الضرائب فتزداد إيرادات الدولة مما يدفع الحكومة إلى زيادة الإنفاق العام تحقيقا لمبدأ التوازن الحسابي للموازنة العامة. مما يزيد من حدة التضخم وازدياد الدخول النقدية فترفع حصيلة الضرائب مرة

[1] عوف محمد الكفراوي، مرجع سبق ذكره ص 153.

[2] ثابت محمد ناصر، **العلاقة بين الاقتصاد السياسي وتطور الفكر الاقتصادي**، دار المناهج، الأردن ، 2001 ، ص 47.

أخرى فتزيد الحكومة من إنفاقها لتوازن ميزانيتها مما يساعد على زيادة حدة التضخم من ناحية، ومن ناحية أخرى يخرج هذا الإنفاق المتزايد الدولة من حيادها المالي لما له من آثار اقتصادية.[1]

ويحدث عكس ذلك في أوقات الركود والكساد حيث تقل حصيلة الضرائب فتنقص إيرادات الدولة فتخفض من إنفاقها لتوازن الميزانية. فتتفاقم في الحالتين الأزمات الاقتصادية وتزداد حدتها نتيجة للتمسك بهذه السياسة المالية الخاطئة .هذا فضلا عن انه ثبت خطأ حيادية النشاط المالي للدولة حتى في أضيق حدوده التي افترضها التقليديون وهي نفقات الدفاع فقد ثبت أن لهذه النفقات من الآثار الاقتصادية ما يعادل في هياكل الإنتاج الوطني وما يؤثر في طبقات المجتمع وأوجه النشاط الاقتصادي المختلفة.مما يدل على عدم إمكانية تحقيق مبدأ الحياد المالي للدولة.

المطلب الثاني: السياسة المالية في الفكر الكينزي

تعرض الفكر التقليدي الذي يعتمد على المذهب الحر لعدة انتقادات مست أسسه وركائزه نتيجة تعاقب الأزمات عليه وعجزه عن إيجاد حلول لها. وخاصة أزمة الكساد الكبير 1229 التي فتحت المجال لفكر جديد الذي بني على انتقادات فرضيات الفكر التقليدي وخاصة فرضية التوازن التلقائي للأسواق وقانون المنافذ ل Say وهذا الفكر هو الفكر الكينزي المنسوب إلى جون ميناردكينز.

أولا: أهم أفكار النظرية الكينزية

من أهم النظريات أو الأفكار أو الأسس التي تقوم عليها المدرسة الكينزية هي في الغالب أفكار الاقتصادي جون ميناردكينز مع مساهمات بعض الاقتصاديين. وسنشير ونلقي الضوء على بعض هذه الأفكار فيما يلي:

ولدكينز في كامبريدج عام 1883 وهو اقتصادي ورجل دولة .صاحب كتاب "النظرية العامة في العمالة والفائدة" والذي طرح فيه مبادئ السياسة الاقتصادية للدولة الرأسمالية.[2]

كانت نظريةكينز نقطة تحول في الفكر الاقتصادي وقد بدأ التحليل الكنزي بنقد التحليل التقليدي

هاجمكينز في نظريته قانون ساي للأسواق لتجاهله دور الطلب في تحديد حجم الإنتاج والدخل ومستوى التوظيف، وبرهن على إمكانية حدوث التوازن الاقتصادي عند أي مستوى من مستويات التوظيف، وأكد عجز

[1] ثابت محمد ناصر، مرجع سبق ذكره، ص 48.

[2] وديع طوروس، مرجع سبق ذكره، ص 89.

السياسة المالية والنقدية التي نادى بها الكلاسيك عن تحقيق التوازن الاقتصادي دون حدوث الدورات الاقتصادية الحادة والأزمات العنيفة ،كما بين التناقض بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة، وأن الفرد ليس دائما ذو سلوك اقتصادي رشيد كما يفترض الفكر التقليدي .وبالتالي مصلحة المجتمع لا تتساوى مع مجموع المصالح الفردية كما أن الدولة ليست اقل إنتاجية من القطاع الخاص،فأظهرت النظرية العامة لكينز فكرا اقتصاديا وماليا جديدا انبثق عنه أسس جديدة للسياسة المالية والنقدية. وكان أول عمل قام به كينز هو انتقاد التحليل التقليدي قبل أن يضع منهجه الجديد الذي شكل أرضية انطلقت منها التيارات الفكرية بعد الحرب العالمية الثانية. إذ رأى كينز أن الكلاسيك ارتكبوا خطأ كبير عندما رفضوا اعتبار وجود بطالة لاعتقادهم أن من رغب وأقدم على الشغل يجد بسهولة عملا يناسب إمكانيته الفكرية والجسدية بسبب المزاحمة الموجودة في سوق عوامل الإنتاج.[1]

كما نادى كينز أو الفكر الكينزي بضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية حيث يقول في كتابة "يظهر لنا أن توسيع وظائف الدولة هو الوسيلة الوحيدة للحيلولة دون خراب المؤسسات الاقتصادية الحالية وشرط لممارسة ناجحة للسعي الفردي". [2]

يفترض كينز أن التوازن لا يمكن أن يحدث تلقائيا كما يعتقد الكلاسيك من خلال فكرة اليد الخفية لآدم سميث وإنما لابد من ضرورة تدخل الدولة باستخدام السياسات الملائمة للوصول إلى الوضع التوازني المرغوب. ولقد ركز كينز على مفهوم الطلب الكلي والتغيرات فيه كمحدد أساسي لتغيرات التي تحدث في المستوى التوازني لدخل القومي. وقد اعتقد كينز أن العجز في الطلب الكلي كان مسئولا بدرجة كبيرة عن وجود حالة الكساد التي سادت العالم .وبالتالي فإن زيادة معدلات النمو في مكونات الطلب الكلي ستؤدي إلى زيادة حجم العمالة والتوظيف ومن ثم الاقتراب من مستوى التوظيف الكامل.[3]

كما رفض كينز التمسك بمبدأ الموازنة العامة وحياد السياسة المالية ورأى أن السياسة المالية بشقيها الأساسيين وهما الإنفاق الحكومي والضرائب يمكن لها أن تؤثر على الطلب الكلي وبالتالي إعادة التوازن مرة أخرى

[1] هشام مصطفى الجمل، **دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية (بين النظام المالي الإسلامي والنظام المعاصر دراسة مقارنة)** ، دار الفكر الجامعي، بدون بلد نشر، 2006،ص ص 50-60

[2] وديع طوروس، مرجع سبق ذكره،ص 91.

[3] عادل أحمد حشيش، مرجع سبق ذكره،ص 45.

للاقتصاد القومي. ففي حالة الكساد يمكن إتباع سياسة مالية توسعية (زيادة الإنفاق الحكومي وتخفيض الضرائب) وفي حالة التضخم يمكن إتباع سياسة مالية انكماشية (تخفيض الإنفاق الحكومي وزيادة الضرائب).[1]

ولقد شارك كينز في تطور هذا الفكر علماء اقتصاد آخرون نذكر منهم مسجريف الذي حدد لنا أسس المالية التعويضية أو الوظيفية في شكل قواعد أو قوانين على النحو التالي:[2]

القاعدة الأولى: هي أن تجعل الحكومة من أجل معالجة كل من التضخم و الكساد معدل الإنفاق الكلي في المجتمع يتساوى مع المعدل الذي يمكن بموجبه شراء كل السلع التي يمكن إنتاجها وتستطيع الحكومة تخفيض إجمالي الإنفاق عن طريق تخفيض نفقاتها أو عن طريق رفع الضرائب أو بالطريقتين معا. والعكس عندما تريد الحكومة رفع مستوى الإنفاق.

القاعدة الثانية: أن تقترض الحكومة لتخفيض كمية النقود وزيادة كمية السندات الحكومية وبعبارة أخرى تقترض الحكومة من أجل تخفيض درجة السيولة إلا إذا لم تكن ترغب في ذلك فيمكنها تمويل نفقاتها بطبع المزيد من أوراق النقد.

وباختصار يمكن القول بأن المالية الوظيفية تنادي بإبقاء الإنفاق الإجمالي في الاقتصاد القومي عند مستوى عال بدرجة تمنع خطر الكساد وفي الوقت نفسه عند مستوى منخفض بدرجة تمنع التضخم ،وأن إحداث عجز أو فائض في الموازنة العامة للدولة هو البديل لمبدأ التوازن الحسابي للموازنة العامة للدولة في الفكر التقليدي.

ثانيا: أدوات السياسة المالية في الفكر الكينزي

تتمثل أدوات ووسائل السياسة المالية المستخدمة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي فيما يلي:[3]

1- **الضرائب والقروض**: تغيرت النظرة إلى الضرائب والقروض وأصبحت تتخذ في كثير من الأحيان وسيلة لا لمجرد الحصول على إيراد مالي للموازنة العامة فحسب بل لتحقيق غايات وأهداف اقتصادية واجتماعية.

2- **زيادة الإنفاق العام** : اتسعت دائرة الخدمات العامة وزاد الإنفاق العام وتعددت أهدافه وآثاره الاقتصادية وتغير هيكله.

---

[1] وحيد مهدي عامر، **السياسات الاقتصادية والمالية والاستقرار الاقتصادي**، الدار الجامعية، بيروت، 2010، ص 25

[2] عوف محمود الكفراوي، مرجع سبق ذكره، ص ص 157،158.

[3] نفس المرجع، ص 159.

3– **تدخل الدولة** : تدخلت الدولة في كثير من الميادين الاقتصادية وأصبحت الدولة منتجة في بعض الأدوار ومالكة لبعض وسائل الإنتاج أو مسيطرة عليها.

4– اتخذت الموازنة العامة للدولة طابعا وظيفيا فلم تعد تهدف إلى مجرد إيجاد توازن حسابي بين جانبي الإيرادات والنفقات بل أصبحت تهدف إلى تحقيق التوازن الاقتصادي.

5– التأثير على درجة السيولة النقدية يخفض كمية النقود بواسطة الاقتراض من الجمهور وإصدار السندات الحكومية أو زيادة كمية النقود بالإصدار النقدي.

ولقد أدت هذه السياسة المالية إلى المساهمة في معالجة أزمة الكساد الكبير والتضخم الذي حدث عقب الحرب العالمية الثانية ونجحت هذه السياسة في اقتصاديات الدول المتقدمة .ولكن عند تطبيقها في اقتصاديات الدول النامية والمتخلف لم تحقق أهداف التنمية الاقتصادية في هذه الدول ولم تأتي النتائج كما هو متوقع

وقد اهتمت هذه السياسة بالعمل على زيادة حجم الطلب الفعال ليؤدي ذلك إلى دفع عجلة التنمية الاقتصادية إلى الأمام وبأن الادخار والاستثمار يميلان إلى التعادل عن طريق تغيرات في الدخل القومي ولكن ليس بالضرورة عند مستوى التشغيل الكامل بل عند أي مستوى من مستويات العمالة والدخل ولكن أدى ذلك إلى انتشار موجات من التضخم وارتفاع الأسعار ولم تحقق التنمية الاقتصادية المعدلات المرجوة. وذلك لتجاهل منحنى العرض الكلي في هذه الدول ولطبيعة اقتصادياتها وعدم مرونة جهازها الإنتاجي.[1]

وعلى هذا فلا يجب استمرار بقواعد المالية التعويضية كأساس لا يتغير لرسم السياسة المالية لكل من الدول المتقدمة والدول النامية بل يجب تطوير أسس هذه السياسة لتتلاءم والنظم الاقتصادية المعاصرة ودرجة التقدم التي وصلت إليها اقتصاديات الدول المختلفة فيجب أن تأخذ في الحسبان عند استخدام أدوات السياسة المالية أثرها على كل من العرض الكلي والطلب الكلي واختيار الأدوات التي تحدث الآثار الاقتصادية المرغوب فيها وتجنيب الاقتصاد الآثار الاقتصادية الجانبية غير المرغوب فيها.

[1] وديع طوروس، مرجع سبق ذكره، ص 97.

المطلب الثالث : السياسة المالية في الفكر النقدوي

واجه الاقتصاد الكينزي بسياساته وأفكاره مشكلات كبيرة وتحديات تمثلت في تصاعد معدلات البطالة والتضخم معا،وهو م اعرف فيما بعد بظاهرة الركود التضخمي ولم تستطع النظرية الكينزية من تفسير هذه الظاهرة الجديدة كما لم تنفع معها السياسات الكينزية في معالجة هذه المشكلة .مما أدى إ إلى تبني أفكار أخرى وهي أفكار المدرسة النقدية التي رفعت التحدي من أجل تخليص الاقتصاد من المشاكل التي تواجهه.

أولا: أهم الأفكار الاقتصادية للمدرسة النقدية

قامت المدرسة النقدية وتعرف كذلك بمدرسة شيكاغو التحدي بتخليص الاقتصاد من المشاكل التي تواجهه وذلك بإتباع الأفكار التي جاءت بها. وقد كان الاقتصادي الأمريكي المشهور ميلتون فريدمان قد طور نظرية نقدية منذ الأربعينات لكن أفكاره لم تلقى القبول إلا بعد عدة سنين أي في السبعينات .وقد كان هذا التحول في الرأي حول أفكار المدرسة النقدية في نظر البعض نتيجة لقوة الحجج التي جائت بها المدرسة من جهة ،وضعف الأداء في الاقتصاد الكلي للولايات المتحدة الأمريكية خلال السبعينات من جهة أخرى. مما خلق بيئة مناسبة لتقبل أفكار جديدة والتخلي عن الاقتصاد الكينزي، ويستخدم المصطلح النقدي لأن أصحاب هذه المدرسة يؤمنون باليد الخفية لآدم سميث والتي يمكن أن تحقق الانسجام بين المصلحة الفردية والمصلحة العامة. [1]

من بين أفكار المدرسة النقدية أنهم لا يعتقدون بأن الاقتصاد يخضع إلى حالة عدم التوازن والذي يتعين أن يتعادل بواسطة التدخل الحكومي، بل إن معظمهم يعتقدون بأن الاقتصاد يميل نحو التوازن عند مستوى الناتج الحقيقي ،ويعتقد النقديون أيضا بان التغيرات في السياسة المالية لها تأثير قصير الأمد فقط على الناتج الحقيقي ،وفي الأمد الطويل فإنهم يتوقعون بان الناتج الحقيقي يكون في مستوى يتوافق ويتفق مع المعدل الطبيعي للبطالة. [2]

ويعتقد النقديون بأن السياسة الحكومية تؤدي إلى تفاقم آثار الدورة التجارية* وخاصة بالنسبة لآثار السياسة النقدية ولإثبات وجهة نظرهم فإن النقديين يربطون بين المتغيرات في نمو عرض النقد وبين تقلبات الدورة التجارية ويشيرون إلى أن الفترات التي يكون فيها النمو في عرض النقد سريعا يتبعها التوسع الاقتصادي والتضخم، وإن الفترات التي يكون فيها النمو في عرض النقد بطيئا يتبعها فترة ركود اقتصادي.

[1] مدحت القريشي، **تطور الفكر الاقتصادي**، دار وائل، الأردن، 2008، ص 291.

[2] نفس المرجع سبق.ص 293.

وقد تبنت معظم الدول الرأسمالية ومعها المؤسسات المالية الدولية آراء وأفكار المدرسة النقدية وصاغت سياستها وفقا لمبادئها. حتى أن البنك الدولي يحاول فرض هذه السياسة على دول العالم الثالث، التي ترغب في الحصول على قروض ومساعدات مالية. فهو يطالب بتصفية القطاع العام في هذه الدول وبيعه إلى القطاع الخاص باعتباره أكثر كفاءة وأثبت جدارته من الناحية الإنتاجية والتسويقية، كما يطالب بخفض الضرائب على الاستثمارات وخاصة الأجنبية وفتح الأسواق أمام حرية التجارة.[1]

ثانيا: المبادئ الرئيسية للمدرسة النقدية

يمكن تلخيص أهم المبادئ للمدرسة النقدية فيما يلي:[2]

1– **دور النقود** : يؤكد النقديون على دور النقود في تحديد التوازن في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والأسعار. فالتغيرات في عرض النقد في نظرهم لها آثار واسعة على الإنفاق، من خلال كل من لاستثمار والاستهلاك .في حين أن الكنزيين افترضوا أن السياسة النقدية تؤثر على الطلب الكلي من خلال التغير الحاصل في سعر الفائدة وبالتالي فهي تؤثر على الإنفاق الاستثماري . فالزيادة في عرض النقد بالنسبة لنقديين تدفع منحنى الطلب الكلي إلى الأعلى من خلال الزيادة في الإنفاق من قبل رجال الأعمال وقطاع العوائل، وبالتالي ترفع المستوى التوازني للناتج الحقيقي.

2– **رفض الكينزية** : إن الاقتصاد في نظر الكنزيين يحقق التوازن في شكل آلي مع تقلبات بسيطة. وأن الكساد العميق ينتج عن سياسة نقدية غير ملائمة وليس عن تغيرات مستقلة في جانب الإنفاق، فالتغيرات في عرض النقد تسبب تغيرات مباشرة في الناتج المحلي الإجمالي الاسمي ولا تعمل من خلال أسعار الفائدة كما أن السياسة المالية في نظر النقديين غير فعالة إلا إذا ترافقت مع تغيرات في عرض النقد. وحتى في هذه الحالة فإنها تكون غير فعالة في ظل وجود التوقعات الرشيدة.

3– **سلوك أمثلي** : يؤكد اقتصاديو المدرسة النقدية على المبدأ الكلاسيكي المحدث بأن الناس يحاولون تعظيم رفاهيتهم، وأن الوحدة الاقتصادية الأساسية هي الفرد وأن المستهلكين والعمال والمنشآت يستجيبون للمحفزات المالية الإيجابية والسلبية.

[1] وديع طوروس، مرجع سبق ذكره، ص99.

[2] محمد عمر أبو عبيدة –عبد الحميد محمد شعبان، مرجع سبق ذكره ص ص 591، 594.

4– **حكومة محدودة:** إن الحكومة في نظر النقديين بطبيعتها غير كفئة كوكيل لتحقيق الأهداف التي يمكن أن تتحقق من خلال التبادل فيما بين الأفراد. فالمسؤولون الحكوميون لهم أهدافهم الخاصة بهم التي يسعون لتحقيقها ولذلك يحولون حصة من الموارد في اتجاهات لا تخدم دافعي الضرائب.

ثالثا: أدوات السياسة المالية في الفكر النقدي

يمكن تلخيص أهم ملامح وأدوات السياسة المالية في الفكر النقدي في النقاط التالية:[1]

- ✓ تخفيض عجز الموازنة العامة عن طريق تخفيض الإنفاق الحكومي الموجه للضمان الاجتماعي والخدمات الصحية التي يستفيد منها الفقراء ومحدودي الدخل.
- ✓ تخفيض الضرائب على المداخيل المرتفعة وأرباح الشركات ورؤوس الأموال.
- ✓ تقييد معدلات نمو النقود من خلال زيادة أسعار الفائدة وتقييد حجم الائتمان الممنوح للحكومات والمشروعات العامة.
- ✓ الاعتماد المتزايد على القطاع الخاص وقوى السوق.

في الأخير يمكن القول بأن المدرسة النقدية بشكل عام تتلاءم مع مبادئ المدرسة الكلاسيكية وتعارض أفكار المدرسة الكينزية، لأنها ترى أن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي غير ضروري ويجعل الأمور أسوء مما كانت عليه.إضافة إلى تأكيدهم على أن التغيرات في عرض النقد تلعب أساسيا في تحديد الناتج الحقيقي التوازني ومستوى الأسعار، وأن تأثير السياسة الاقتصادية يعمل بفاصل زمني طويل ومتغير ومنه المحاولات من قبل الحكومة لتحقيق الاستقرار في الاقتصاد بدون فائدة.

[1] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 295.

المبحث الثاني: أدوات السياسة المالية

تسعى السياسة المالية إلى تطوير الاقتصاد مواجهة الاختلالات التي تحدث فيه، وتعمل كذلك على تحقيق التوازن الاقتصادي، وذلك من خلال القيام بالمشاريع والخطط التنموية، وتستخدم السياسة المالية في تحقيق ما سبق مجموعة من الأدوات وتتمثل في الإيرادات العامة، النفقات العامة والموازنة العامة.

المطلب الأول: الإيرادات العامة

الإيرادات العامة هي المصادر التي تستمد الدولة منها الأموال اللازمة لتغطية نفقاتها المتعددة من أجل إشباع الحاجات العامة الضرورية للمجتمع ، ونتيجة لتطور دور الدولة وجعلها مسؤولة عن التوازن الاقتصادي والاجتماعي لم تعد الإيرادات العامة وسيلة لتغطية النفقات العامة اللازمة لقيام الدولة بوظيفتها التقليدية الأمن الدفاع القضاء بل أصبحت أداة من أدوات السياسة المالية مما أدى إلى تطور حجم الإيرادات العامة وإلى تعدد أنواعها ومن الأهمية النسبية لكل نوع منها قد تغيرت تبعا لتغير طبيعة النظام السياسي والاقتصادي .

أولا: تعريف الإيرادات العامة

فيما يلي سوف ندرج بعض التعريفات للإيرادات العامة:

التعريف الأول : يقصد بالإيرادات العامة كأداة مالية مجموعة الدخول التي تحصل عليها الدولة من المصادر المختلفة من أجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي.[1]

التعريف الثاني: يقصد بالإيرادات العامة مصادر تمويل النشاط المالي للاقتصاد العام حيث يتطلب القيام بتغطية النفقات العامة تدبير الموارد المالية اللازمة وتحصل الدولة على هذه الموارد أساسا من الدخل القومي في حدود المقدرة المالية القومية أو من الخارج عند عدم كفاية هذه الموارد لمواجهة متطلبات الإنفاق العام.[2]

التعريف الثالث: الإيرادات العامة هي الأموال التي تحصل عليها الحكومة سواءا بصفتها السياسية أو من أنشطتها وأملاكها الذاتية، أو من مصادر خارجية عن ذلك سواءا أكانت قروضا داخلية أو خارجية أو مصادر تضخمية

[1] محرزي محمد عباس، **إقتصاديات المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط3، 2008، ص 115

[2] محمد طاقة، **إقتصاديات المالية العامة**، دار المسيرة، الأردن ،ط2، 2010، ص 21

لتغطية الإنفاق العام خلال فترة زمنية معينة وذلك للوصول إلى تحقيق عدد من الأهداف الإقتصادية والإجتماعية والمالية.[1]

ثانيا: تقسيمات الإيرادات العامة

لقد قسم المهتمون بالمالية العامة الإيرادات العامة تبعا لمعايير مختلفة فمنهم من قسمها إلى إيرادات أصلية كإيرادات الدومين وإيرادات مشتقة مثل الضرائب والرسوم ومنهم من قسمها إلى إيرادات عادية مثل الدومين والضرائب والرسوم وأخرى غير عادية "استثنائية" كالقروض العامة والإصدار النقدي.

1-إيرادات الدولة من أملاكها (الدومين):

يقصد بإيرادات الدولة من أملاكها كل ماتمتلكه الدولة لسد نفقاتها والاستخدامات الأخرى سواءا كانت ملكية وطنية عمومية أو ملكية وطنية خاصة وسواءا كانت أموالا عقارية أو منقولة ، وتقسم أملاك الدولة بوصفها شخصا معنويا إلى نوعين من الأملاك:[2]

أ –الأملاك العامة أو الدومين العام : يقصد بالملكية العمومية الأموال التي تمتلكها الدولة وتكون معدة للاستخدام العام ، وتحقق نفعا عاما ومن ثم تخضع لأحكام القانون العام وتتكون الأملاك الوطنية العمومية من الحقوق والأملاك المنقولة والعقارية التي يستعملها الجميع والموضوعة تحت تصرف الجمهور المستعمل، وتتمثل الأملاك العامة في الطرق العامة والجسور والسدود والموانئ والكهرباء وكل شيء مخصص للاستخدام العام، كذلك تعتبر الدوائر الحكومية من الدومين العام لأنها مخصصة للنفع العام أي لكل أفراد المجتمع وليس لمنفعة طبقة معينة ولا تقصد الدولة من استغلال الدومين العام تحقيق الربح.

ب – الأملاك الخاصة أو الدومين الخاص : يقصد بالملكية الخاصة الأموال التي تمتلكها الدولة ملكية خاصة ومعدة للاستعمال الخاص وتحقق نفعا خاصا للفئة التي تستخدمها ومن ثمة تخضع لأحكام القانون الخاص ، وهي الأملاك المعدة للاستغلال الاقتصادي بهدف تحقيق الربح ويمكن تقسيم الدومين الخاص تبعا لنوع الأموال التي يتكون منها إلى ثلاث أنواع وهي:[3]

---

[1] عبد الباسط بوزيان، **دور السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر1994 – 2004** ، مذكرة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية،تخصص نقود ومالية،جامعة الجزائر، 2006 /2007 ، ص 103

[2] خبابة عبد الله، **أساسيات في اقتصاديات المالية العامة**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2009. ص ص 201 . 202.

[3] زينب حسين عوض الله ، **أساسيات المالية العامة، دار الجامعة الجديدة**، مصر، 2006، ص ص 96 - 97 .

- ✓ **الدومين الزراعي أو العقاري** : يتضمن كل ما تمتلكه الدولة من عقارات متعددة تتمثل في الأراضي الفلاحية والغابات والمصائد والمناجم ومصادر الثروة المعدنية وهو أقدم أنواع الدومين الخاص ولكن فقد قيمته في الفكر المالي الحديث باعتبار أن استغلال الفرد للأراضي الزراعية أجدى من الاستغلال العام ، أما بالنسبة للغابات والمناجم فإن ملكيتها يجب أن تكون بيد الدولة لدورها الحيوي في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي باعتبارها ثروة قومية يجب الحفاظ عليها.
- ✓ **الدومين التجاري والصناعي** : تزايدت أهمية هذا الدومين واتسعت من خلال تدخل الدولة في النشاطات الاقتصادية بع التطور الذي حصل على واجباتها وبذلك مارست الدولة التجارة وأقامت المشاريع الصناعية الكبرى لإنتاج البضائع.

ومهما يكن الأمر فقد تعددت الأهداف التي من أجلها تدخل الحكومات مجال الإنتاج والتجارة ، فقد تدخل الحكومة في هذا المجال بغية تحقيق الأرباح وزيادة مواردها المالية شأنها في ذلك شأن المنتج الخاص وقد تدخل مجال الإنتاج لتخفيض ثمن بيع السلع للمستهلكين حتى تصبح في متناول أفراد المجتمع.

- ✓ **الدومين المالي** : يعد هذا الدومين من أحدث أنواع الدومين الخاص ويقصد به حق الدولة في إصدار النقود ومحفظتها من الأوراق المالية كالأسهم والسندات المملوكة للدولة.

أوجه الاختلاف بين الأملاك العامة و الأملاك الخاصة : تختلف الأملاك الخاصة عن الأملاك العامة بعدة نواحي أهمها:[1]

- ✓ الأملاك العامة تقدم منفعة عامة لجميع الموظفين في حين أن الغاية من الغاية من الأملاك الخاصة هي الحصول على موارد مالية لخزينة الدولة.
- ✓ إن الأملاك العامة بصفتها مخصصة للنفع العام لا يمكن تملكها من قبل الأفراد بواسطة البيع أو مرور الزمن أو غير ذلك من وسائل التملك، أما الأملاك الخاصة يمكن أن يمتلكها الأفراد بالبيع أو بانقضاء المدة القانونية لها.
- ✓ ينتفع أفراد المجتمع من الأملاك العامة بصورة مباشرة بينما ينتفعون من الأملاك الخاصة بصورة غير مباشرة باعتبار ريع هذه الأملاك الخاصة يصب في خزينة الدولة لينفق على المرافق العامة.

[1] زينب عوض الله مرجع سبق ذكره ص 98.

2- الرسوم

كانت الرسوم في الفكر المالي الكلاسيكي تشكل أهم الموارد المالية للدولة بعد مواردها من أملاكها، إذ لم تكن فكرة الضريبة القائمة على التضامن قد ظهرت وتركزت في أذهان أفراد المجتمع . وقد كانت الفكرة السائدة أن الفرد يدفع للخزينة نسبة ما تأدية الدولة له من خدمة ومنفعة، هذه الفكرة الأساسية التي يقوم عليها الرسم إلى جانب ذلك كان من السهولة على الدولة أن تفرض الرسوم لا الضرائب لأن فرض الضرائب يتطلب موافقة الهيئات النيابية وممثلي الشعب، بينما فرض الرسوم لم يكن يتطلب هذه الموافقة.أما في الفكر المالي الحديث فقد أخذت الرسوم تفقد قيمتها بالنسبة لإيرادات الدولة الأخرى وأصبح اعتماد الخزينة بالدرجة الأولى على الضرائب التي تقوم على فكرة الخدمات العامة والتضامن الاجتماعي.

أ- تعريف الرسوم

بصفة عامة يمكن تعريف الرسم بأنه: يعتبر مصدر من مصادر الإيرادات العامة للدولة ذات الأهمية الخاصة وتتميز بأنها من الموارد المالية التي تدخل خزينة الدولة بصفة دورية منتظمة ومن ثم تقوم السلطات العمومية باستعمالها في تمويل نفقاتها العامة وتحقيق المنافع العامة.[1]

وكتعريف شامل للرسم نجد انه عبارة عن مبلغ نقدي يدفعه الفرد جبرا إلى الدولة أو إلى إحدى مؤسساتها العمومية، مقابل منفعة خاصة يحصل عليها الفرد إلى جانب منفعة عامة تعود على المجتمع ككل.[2]

وهكذا نجد أن الصفة الأساسية للرسم هي دفعه لقاء خدمة معينة تؤديها الدولة لصاحب العلاقة على سبيل المثال تسجيل قيد ، قيد دعوة قضائية ...الخ ، وهذه الخدمة يجب أن تكون ذات نفع عام أي أن يكون الهدف الأساسي منها هو المصلحة العامة وليس تحقيق الأرباح ، وأن المبلغ الذي يدفعه كرسم يقابل قيمة الخدمة المقدمة أي أن مبلغ الرسم يهدف إلى تغطية نفقة الخدمة المقدمة وأحيانا يكون مبلغ الرسم أكثر من نفعه الخدمة مثال ذلك الرسم المفروض على التسجيل العقاري وهنا يصبح الرسم نوع من أنواع الضرائب. وقد يكون العكس من ذلك أي أن مبلغ الرسم أقل من منفعة الخدمة المقدمة مثال ذلك الرسم الذي يدفعه الطالب للتسجيل في

[1] حسني خربوش- حسن اليحي، **المالية العامة**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر، 2013، ص 50.
[2] محرزي محمد عباس، مرجع سبق ذكره، ص125.

جامعات بعض الدول إذ أنه يدفع هذا المبلغ الضئيل ويحق له أن يتمتع بكافة الامتيازات المترتبة على ذلك تحقيقا للنفع العام.[1]

ب–مقارنة الرسم مع بعض الإيرادات: نسعى من خلال هذه المقارنة إسقاط الضوء على بعض نقاط التشابه والاختلاف بين الرسوم وبعض الإيرادات وكتفينا بنوعين من الإيرادات وهما الضريبة وأثمان المنتجات الخاصة بالدولة.

✓ **المقارنة بين الرسم والضريبة:**[2]

يتشابه الرسم مع الضريبة من خلال:

- أن كلاهما مبلغ نقدي يدفع إلى الدولة أو إحدى هيئاتها.
- الرسم والضريبة يفرضان بقانون أي بعد أخذ موافقة السلطة التشريعية عليها.

يختلف الرسم مع الضريبة في النقاط التالية:

- الضريبة تفرض جبرا أما الرسم فيتوفر فيه عنصر الاختيار. .
- يدفع الرسم لقاء خدمة مباشرة ذات نفع عام بينما لا يوجد مقابل مباشر لدافع الضريبة .

ب– المقارنة بين الرسم وأثمان المنتجات الخاصة للدولة:[3]

يتشابه الرسم مع أثمان منتجات الدولة من خلال أن كل منهما يدفع للحصول على مقابل معين لكن الرسم يدفع مقابل خدمة ذات طبيعة إدارية وتغلب عليها النفع العام ، أما أثمان منتجات أملاك الدولة يكون مقابل سلع أو خدمة تجارية أو صناعية تغلب عليها المنفعة الخاصة

الرسم يساوي أو أقل من تكلفة الخدمة المقدمة وما زاد عن ذلك يعتبر ضريبة أما أثمان المنتجات فتكون مساوية لقيمة الخدمة زائد هامش ربح أي الهدف منها هو تحقيق الأرباح .

[1] زينب حسين عوض، مرجع سبق ذكره. ص 111.

[2] نفس المرجع ص 116.

[3] سيد عطية عبد الواحد، **مبادئ إقتصاديات المالية العامة،النفقات العامة – الإيرادات العامة – الموازنة العامة .دراسة مقارنة بالفكر الإسلامي** ، دار النهضة العربية ، مصر 2000، ص 469.

3- الضرائب

يمكن أن نعتبر الضرائب من أقدم وأهم مصادر الإيرادات العامة ، وقد مثلت الضريبة خلال فترات طويلة العنصر الأساسي في الأعمال والدراسات العلمية المالية وهذا الأمر ليس راجعا لكونها إحدى أبرز مصادر الإيرادات العامة فقط ، ولكن لأهمية الدولار الذي تؤديه في سبيل تحقيق أهداف السياسة المالية من جهة ولما تحدثه من إشكالات تقنية واقتصادية متعلقة بفرضها أو بآثارها من جهة أخرى .

أ- تعريف الضرائب

التعريف الأول: تعرف الضريبة بأنها فريضة إلزامية تحددها الدولة ويلتزم الممول بأدائها بدون مقابل تمكينا للدولة بتحقيق أهداف المجتمع.[1]

وتعرف كذلك بأنها: "اقتطاع مالي في شكل مساهمة نقدية إجبارية من الأفراد في أعباء الخدمات العامة تبعا لمقدرتهم على الدفع ودون النظر إلى تحقيق نفع خاص يعود عليهم من هذه الخدمات وتستخدم حصيلتها في تحقيق نفع خاص يعود عليهم من هذه الخدمات وتستخدم حصيلتها في تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية ومالية وغيرها وتقوم الدولة بتحصيلها لذلك.[2]

من التعاريف السابقة نستنتج أن الضريبة لها الخصائص التالية:[3]

- ✓ إقتطاع مالي للدولة من ثروة الآخرين.
- ✓ الضريبة تدفع نقدا.
- ✓ عدم وجود مقابل خاص لدفع الضريبة.
- ✓ تدفع جبرا أي وجود عنصر الإلزام.
- ✓ تغطية النفقات العامة لتحقيق نفع عام.
- ✓ عمومية الضريبة على كل الأفراد.

[1] يونس أحمد البطريق ، **المالية العامة (الضرائب والنفقات العامة)**، الدار الجامعية ، مصر، ص 12.

[2] إيمان عطية ناصف ، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2006، ص 450.

[3] خبابة عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 132.

ومما سبق يمكن تعريف الضريبة بأنها: "فريضة مالية يدفعها الفرد جبرا إلى الدولة أو إحدى الهيئات العامة المحلية بصورة نهائية مساهمة منه في التكاليف والأعباء العامة دون أن يعود عليه نفع خاص مقابل دفع الضريبة " .

مع الملاحظة إن هناك عدد من القواعد الرئيسية التي يجب أن يرتكز عليها كل نظام ضريبي حديث ، وهي وفرة الحصيلة و العدالة و الثبات و الملائمة والاقتصاد وفي كل الأحوال عند توزيع الأعباء الضريبية ، يجب مراعاة حسن اختيار موضوع الضريبة، وتحديد حالات الإعفاء الضريبي بدقة وعناية .

ب– تقسيمات الضرائب:

من أهم تقسيمات الضرائب التي يجمع عليها جل الكتاب الاقتصاديين تلك التي تميز بين الضرائب المباشرة والضرائب الغير المباشرة ،حيث تمس الضرائب المباشرة الدخل و الثروة بينما تمس الضرائب الغير المباشرة التداول والإنفاق وبالرغم من أهمية هذا التقسيم إلا أنه حتى الآن لا يوجد تقسيم واضح للضرائب. لذلك نجد عدد من التقسيمات للضرائب نذكر منها:[1]

- ✓ **الضرائب التوزيعية:** هي تلك التي تحدد السلطات المالية مقدارها الكلي على أن يوزع على الممولين تبعا لمقدرتهم على الدفع دون تحديد سعر الضريبة ومن ذاتها معرفة السلطات المالية مقدما الحصيلة الضريبية وعيوبها ،لا تتفق و مبادئ العدالة الضريبية فتم العدول عنها.
- ✓ **الضرائب القياسية:** هي تلك التي تحدد السلطات المالية سعرها دون تحديد مقدارها الكلي و ميزاتها، إن كل الدول أصبحت تطبق الضرائب القياسية وأن هناك إمكانية تقدير الحصيلة المنتظرة .
- ✓ **الضرائب العينية:** لا تراعي مصدر الدخل و تصيب العنصر الخاضع للضريبة بأكمله (دخل أو ثروة) مهما بلغت قيمة وتفرض دون مراعاة لظروف الممول الشخصية وتفرض بسعر موحد(ضرائب نسبية)وتكون على إجمالي الدخل أو رأس المال.
- ✓ **الضرائب النوعية** : فهي تفرض على كل مصدر من مص ادر الإيراد والدخل التي يحصل عليها الممول على حده وبسعر معين ، ومن مزاياها أنها يمكن أن توفر حصيلة معقولة وخاصة في الدول النامية التي تكثر فيها ظاهرة التهرب الضريبي ولاكن من عيوبها ارتفاع تكاليف جبايتها.[2]

[1] إيمان عطية ناصف، مرجع سبق ذكره ص ص 451- 454.

[2] زينب حسين عوض، مرجع سبق ذكره ص 132.

- ✓ **الضرائب المباشرة** :من المستحيل نقل عبؤها ودافعها هو الذي يتحملها (ضرائب الدخل)وتفرض دوريا (سنويا) على المركز المالي للممول الذي يتكون من عناصر ثابتة لفترة طويلة ويتم تحصيلها بناءا على أوراق وقوائم اسمية يوضح فيها اسم الممول ومقدار الضريبة المفروضة عليه. ويتصف هذا الن وع من الضرائب بمجموعة من المزايا نذكر منها:

- عدالتها في توزيع الأعباء حيث تأخذ مبدأ التصاعد وظروف الممول
- عدم تأثرها بالدورات التجارية التقلبات الاقتصادية مما يؤدي إلى ثبات حصيلتها نسبيا .
- سهولة تقديرها وبالتالي يعتمد عليها في تقديرات إيرادات الموازنة .
- يشعر الممول بوطأتها مما يجعله يتابع الدولة في كيفية إنفاقها.
- تتميز بالوضوح حيث يعرف كل ممول على وجه التحديد مقدار ما يدفعه.

ويؤخذ على هذا النوع من الضرائب ما يلي:

- عدم المرونة الكافية ،عدم الإمكان التحكم في حصيلتها (بالزيادة أو بالنقصان).
- انخفاض القيمة الحقيقية للحصيلة منها في ضل استمرار ظهيرة التضخم.
- تعقد وطول إجراءات الربط والتحصيل مما يؤخر تحصيل الكثير منها.
- وجود علاقة مباشرة بين الممول و السلطة القائمة على التحصيل بفتح بابا للتهرب من دفعها أو جزء منها بالاستعانة بشتى الطرق.

- ✓ **الضرائب الغير المباشرة** :من الممكن نقل عبؤها ، ودافع الضريبة هو الذي يتحملها (الضرائب الجمركية، ضريبة المبيعات) ويتوقف على درجة مرونة العرض والطلب على السلعة محل الضريبة ونوع العنصر الخاضع ومدى توافر أو انعدام المنافسة وغالبا تفرض على وقائع خاصة أو أعمال مقتطعة (كالأسلاك والتداول، الإنتاج والاستعمال).يتم تحصيل الضرائب الغير المباشرة دون الحاجة إلى إصدار قوائم ودون البحث عن حالة الممول الشخصية وإنما يتم تحصيلها عند حدوث وقائع معينة كإنتاج سلع أو استيرادها أو بيعها للمستهلك.ولضرائب الغير مباشرة مجموعة من المزايا نوجزها فيما يلي:[1]

- فهي إلى جانب ميزاتها المالية من وفرة الحصيلة وخلافه فإن لها وظيفة اقتصادية وهي تحقيق التوازن بين العرض والطلب لكل فرع من فروع الإنتاج من خلال خفض وزيادة سعره.

[1] فوزي عطوا، **المالية العامة النظم الضريبية وموازنة الدولة**، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003، ص 87.

- يرى البعض أن الضرائب الغير المباشرة قد تكون أكثر عدالة من الضرائب المباشرة لان الأخيرة قد تجابي الدخول المرتفعة ولديهم الفرصة لتهرب منها وهذا قد يقل حدوثه في الضرائب غير المباشرة .
- تتميز حصيلة الضرائب غير مباشرة بالمرونة (الرخاء – الكساد)
- سهلة في تحمل أعبائها نظرا لعدم الشعور بوطأتها
- قد لا يكون نقل عبء الضريبة غير المباشرة له أثار سيئة
- يتم نقلها بطريقة منتظمة ويعلمها صانع السياسة المالية
- أن التصاعد في الضرائب غير المباشرة يمكن تطبيقه بدرجة أفضل– أن التصاعد في الضرائب غير المباشرة يؤدي إلى تقليل للاستهلاك وليس الادخار.

ويؤخذ عليها من العيوب ما يلي :

- إنها قد لا تحقق العدالة الضريبية ولا تتناسب مع المقدرة التكلفية للممول وخاصة أنها تفرض بدرجة أكبر على السلعة الضرورية التي يقع عبئها على محدودي الدخل وذلك لضمان حصيلة كبيرة منها.
- تنخفض انخفاضا شديدا في فترات الانكماش الاقتصادي .
- تستلزم العديد من الإجراءات والشكليات لإيجاد رقابة على الاستهلاك ، وتداول الثروة ، مما يؤدي إلى عرقلة حركة إنتاج السلع وتداولها .

النظم الضريبية في جميع دول العالم (رأسمالية ، اشتراكية ، متقدمة ونامية) تجمع بين الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة ، إلا أن مدى مساهمة كل منها هي الحصيلة الإجمالية للضرائب من دولة لأخرى .

ثالثا : الآثار الاقتصادية للإيرادات العامة .

لما كانت الضريبة تمثل المصدر الرئيسي للإيرادات العامة للدولة وأفضل أداة تستخدمها للتدخل في النشاط الاقتصادي والتأثير على الحياة الاجتماعية فإنه يتعين علينا أن نتعرف على أثارها الاقتصادية دون غيرها من الإيرادات الأخرى. وهناك العديد من الآثار الاقتصادية للضرائب من أهمها :[1]

[1] إيمان عطية ناصف، مرجع سبق ذكره، ص ص 455، 456.

1- الأثر على الاستهلاك والإنتاج.

إن فرض الضريبة على الدخول المنخفضة يقلل من القدرة على الاستهلاك والإنتاج مما يؤدي إلى نقص الدخل القومي ومن ثم إلى نقص إيرادات الدولة ونفس الأثر يحدث في حالة فرض ضريبة غير مباشرة على الضروريات.

ومن ناحية أخرى أن فرض الضريبة غير المباشرة على السلع الكمالية يؤدي إلى تقليل الاستهلاك ولكن لا يؤثر عادة على مقدرة الأفراد على الإنتاج.

وبالإضافة إلى ذلك فإن فرض ضرائب غير مباشرة ومباشرة تبعا لقواعد معينة فإن ذلك يسمح للحكومة بتوجيه الاستهلاك والإنتاج بما يتفق مع احتياجات وظروف الاقتصاد القومي من ناحية التأثير كليا على حجم الإنتاج وحجم الاستهلاك وكذلك التأثير قطاعيا.

2- الأثر على الادخار و الاستثمار

إن فرض ضرائب مباشرة تصاعدية عالية يقلل من القدرة على الادخار ويصبح المطلوب التوازن بين العدالة وتشجيع الادخار ومن ناحية أخرى أن فريضة إلى القيم المنقولة يؤدي إلى نقص الادخار وتقليل استعداد الأفراد على الادخار ويضاف إلى ذلك أن فرض ضرائب غير مباشرة على السلع الكمالية يزيد من الادخار وفرضها على السلع الضرورية يؤدي إلى نقص الادخار الاختياري.

ومن ناحية أخرى فإن فرض ضريبة على الأرباح غير الموزعة في الشركات المساهمة بمعدل أعلى من الضريبة على أرباح الأسهم يؤدي إلى تقليل الأموال الاحتياطية أي الاستثمار الذاتي وزيادة دخول الأفراد نتيجة زيادة التوزيعات وربما يؤدي ذلك إلى زيادة الادخار ، وأخيرا فإن فرض ضريبة على الأموال المودعة بالبنوك يؤدي إلى زيادة الاستثمار المباشر أو الاكتناز.[1]

3- الأثر على توزيع الدخل

يؤدي فرض ضرائب مباشرة تصاعدية إذا أمكن تقليل التهرب الضريبي وتوجيه الضريبة إلى الخدمات العامة للفقراء ، فإن النتيجة هي إعادة توزيع الدخل بطريقة أقرب إلى العدالة ، وأيضا قد يؤدي فرض ضرائب مباشرة على الشركات وتداول الأوراق المالية ورسوم تسجيل العقارات إلى إعادة توزيع الدخل بطريقة أقرب إلى

[1] زينب حسين عوض الله، نفس المرجع السابق.ص 196.

العدالة ، ويتفق ذلك مع فرض ضرائب غير مباشرة على السلع الكمالية حيث يؤدي ذلك إلى إعادة توزيع الدخل بطريقة أقرب إلى العدالة ، بينما فرض ضريبة غير مباشرة على السلع الضرورية يؤدي إلى سوء توزيع الدخل أو زيادة الفوارق بين دخول الأفراد.[1]

4- الأثر على الإقبال على العمل

حيث قد يؤدي فرض ضريبة على ذوي الدخول المحدودة إلى زيادة الإقبال على العمل عن طريق القيام بعمل إضافي. وقد يؤدي فرض ضريبة على دخل مرتفع إلى تقليل العمل أو عدم الإقبال عليه.

المطلب الثاني: النفقات العامة

تتجلى سياسة النفقات العامة من خلال تطور دور الدولة وتوسع سلطاتها وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية باعتبار النفقات العامة الأداة التي تستخدمها الدولة للقيام بالتدخلات العمومية وتحقيق أهدافها.

أولا: تعريف النفقات العامة

هناك عدة تعاريف للنفقات العامة منها :

التعريف الأول : النفقات العامة هي كم قابل للتقويم النقدي يأمر بإنفاقه شخص من أشخاص القانون العم إشباعا لحاجات عامة.[2]

التعريف الثاني : النفقات العامة هي مبلغ من المال، تستعمله الدولة أو إحدى هيئاتها الرسمية لتحقيق غرض عام.[3]

التعريف الثالث: النفقات العامة هي مبلغ من النقود تنفقه الدولة لغرض تحقيق نفع عام.[4]

---

[1] خبابة عبد الله، نفس المرجع السابق ص 150.

[2] يونس أحمد البطريق – حامد عبد المجيد دراز، مرجع سبق ذكره ص 184.

[3] مصطفى الغار، **الإدارة المالية العامة**، دار أسامة للنشر بدون بلد نشر، 2008، ص 50.

[4] سعيد على العبيدي، **اقتصاديات المالية العامة**، دار دجلة، مصر، 2011، ص 122.

وفقا لهذه التعاريف يمكن اعتبار النفقات العامة أنها ذات الخصائص التالية :[1]

1- النفقة العامة مبلغ نقدي: ليس من المنطق أن تكون النفقة العامة على شكل عيني. علما أن هذا الشكل كان موجود في العصور القديمة إذ كانت النفقة على شكل نقدي أو على شكل عيني ،ولكن مع تطور الدولة وتعدد مؤسساتها وكثرة حاجات أفرادها ،أصبحت النفقة العامة تحمل الشكل المالي النقدي لأن النقود أصبحت وسيط للتبادل ومن السهل على السلطة التشريعية أن تراقب الإنفاق النقدي .

2- **مصدر النفقة العامة:** إن الجهة الوحيدة التي تتولى عملية الإنفاق العام هي الدولة من خلال أجهزتها المختلفة ضمن القوانين المعمول فيها والمقررة من السلطة التشريعية فمصدر النفقة العامة هي خزينة الدولة.

3- ترتبط النفقة العامة بهدف تلبية الحاجات العامة : فلا يجوز أن يكون الإنفاق العام لتلبية مصالح شخص بعينه سواءً أكان مواطنا أو مسؤولا. بل الأصل في النفقة العامة أن تخدم الصالح العام، وتلبي حاجات عامة. مثل المحافظة على الأمن الداخلي أو حماية حدود الدولة من أي عدوان خارجي أو تعجيل التنمية الاقتصادية.

ثانيا: قواعد الإنفاق العام

يجب أن يخضع الإنفاق العام لقواعد تراعى عند الإنفاق أهمها:[2]

1- قاعدة المنفعة : يهدف الإنفاق الحكومي إلى تحقيق أقصى منفعة ممكنة وذلك من أجل إشباع حاجات المجتمع المتعددة بينما تصرف النفقة الخاصة لتحقيق أهداف فردية وتنفق لغرض الحصول على مردود معين.

2- قاعدة الاقتصاد : المقصود بها الابتعاد التبذير والإسراف التي يؤدي إلى ضياع أموال عامة كان من الممكن توجيهها إلى مجالات أخرى أكثر منفعة ،بالإضافة إلى أن هذه الحالة تضعف الثقة العامة في مالية الدولة ،ويعطي للمكلفين بدفع الضريبة مبررا للتهرب منها . من الطبيعي أن هذه القاعدة ملازمة للقاعدة الأولى فتحقيق أقصى منفعة ممكنة يجب أن يتم بأقل كلفة ممكنة ، أي تحقيق أقصى عائد بأقل كلفة . ومن مظاهر التبذير في كثير من الدول ولاسيما النامية منها زيادة عدد الموظفين في الأجهزة الإدارية و لإسراف في شراء الأجهزة الغير ضرورية لمجرد التقليد و المحاكاة وعدم الاستغلال العقلاني لها و الاهتمام بالمظاهر الخارجية ، وبذلك فـ'ن قاعدة الاقتصاد تعني

[1] طارق الحاج ،**المالية العامة**، دار صفاء، الأردن، 2012، ص ص 123، 124

[2] طاقة محمد، مرجع سبق ذكره، ص ص 34، 35.

الالتزام بسياسة ترشيد الإنفاق ويتطلب تحقيق هذه القعدة في الإنفاق العام تعاون وتضافر جهود كافة الأجهزة التنفيذية والتشريعية وأحكام الرقابة.[1]

3- قاعدة الترخيص: تعني هذه القاعدة أن أي مبلغ من الأموال لا يصرف إلا إذا سبقه ذلك موافقة الجهة المختصة بالتشريع وهذا ما يميز النفقة العامة عن النفقة الخاصة.

ثالثا: تقسيمات النفقات العامة

هناك نوعين من التقسيمات للنفقات العامة. تقسيمات علمية وأخرى عملية ويقصد بالأولى وهي التي تستند إلى أسباب منطقية في تطبيقها. أما التقسيمات العملية فهي ما يوجد في الواقع في التطبيقات المعاصرة وقد لا تستند إلى سبب منطقي.

1- التقسيمات العلمية للنفقات العامة: تنقسم إلى ثلاث أقسام وهي :

أ- من حيث دورية النفقة: تقسم من حيث تكرارها الدوري إلى نوعين:[2]

- ✓ **نفقات عادية:** يقصد بها تلك التي تكرر بصفة دورية منتظمة في الميزانية العامة للدولة. أي خلال كل سنة مالية. والمقصود بالدورية والتكرار هنا ليس تكرار كميتها أو حجمها ولكن تكرار نوعها في كل ميزانية حتى لو اختلف مقدارها من وقت لآخر ومن أمثلتها أجور الموظفين والعمال، أسعار المواد واللوازم الضرورية لسير المرافق العامة ونفقات تحصيل الضرائب،..... الخ
- ✓ **النفقات غير العادية** : هي تلك التي تكرر بصورة عادية منتظمة في ميزانية الدولة ولكن تدعو الحاجة إليها مثل نفقات مواجهة مخلفات الكوارث الطبيعية...الخ

وقد تحول هذا التقسيم إلى تقسيم النفقات إلى نفقات جارية وتسمى أيضا بالنفقات التسييرية وهي تلك اللازمة لسير المصالح العامة وإشباع الحاجات العامة وهي تقابل النفقات العادية . و إلى النفقات الرأسمالية وتسمى كذلك بالنفقات الاستثمارية وهي تلك المتعلقة بالثروة الوطنية مثل نفقات البناء والأشغال العمومية للطرق والسكك الحديدية ...الخ فهي تخصص لتشكيل رؤوس الأموال العينية في المجتمع ومن ثم فهي نفقات تماثل النفقات غير العادية .

[1] خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير نشامية، أسس المالية العامة، دار وائل ،الأردن، ط2، 2005، ص62.

[2] محرزي محمد عباس، مرجع سبق ذكره، ص 77.

ب– من حيث غرض النفقة (تقسيم وضيفي للنفقات العامة) تنقسم النفقات العامة وفقا لهذا المعيار إلى:[1]

- ✓ **النفقات الإدارية:** يقصد بها النفقات التي تتعلق بسير المرافق العامة واللازمة لقيام الدولة وتشتمل هذه النفقات على نفقات الأمن والعدالة و الجهاز السياسي وهي نفقات تواجه الاحتياجات العامة في المجالات التقليدية والضرورية لحماية الأفراد داخلياً وخارجياً وتوفير العدالة فيما بينهم.
- ✓ **النفقات الاجتماعية** : وهي التي تتعلق بالأهداف و الأغراض الاجتماعية للدولة والتي تتمثل في الحاجات العامة التي تؤدي إلى التنمية الاجتماعية للأفراد ويشمل هذا النوع من النفقات تلك المتعلقة بالتعليم و الصحة و النقل و المواصلات السكان وغيرها .
- ✓ **النفقات الاقتصادية:** يقصد بها تلك النفقات التي تقوم بها الدولة لتحقيق أغراض اقتصادية بصورة أساسية ويسمى هذا النوع من النفقات بالنفقات الاستثمارية حيث تهدف الدولة من ورائها إلى زيادة الإنتاج القومي وخلق رؤوس أموال جديدة ، ويمثل هذا النوع من النفقات أهمية كبيرة في الدول النامية ويرجع ذلك إلى أن الدولة تقوم بنفسها بعمليات التكوين الرأسمالي نظرا لكونها تحتاج إلى نفقات كبيرة من جهة ولا تحقق عائدا مباشرا من جهة أخرى لذا فإن القطاع الخاص لا يقوى عليها ولا يرغب في القيام بها.

ج– من حيث طبيعة النفقة: تقسم النفقات العامة وفقا لطبيعة النفقة إلى:[2]

- ✓ **نفقات ضرورية لسير المرافق العامة:** كالنفقات الإدارية العامة والمحلية و الأمن و الدفاع وتشتمل على الأجور ونفقات شراء المهمات التي تحتاجها الإدارة الحكومية.
- ✓ **نفقات تحويلية:** وهي إعتمادات تنفقها الدولة دون أن يقابلها خدمة حيث تقدم المساعدة للمحتاجين وللمناطق المنكوبة . وتنقسم النفقات التحويلية بدورها إلى :

- **نفقات تحويلية اجتماعية:** وهي عادة تعطى للمعوزين كالتأمين الصحي في حالة المرض أو العجز عن العمل .
- **نفقات تحويلية مالية** : اللازمة لخدمة الدين العام واستهلاكه وهي تحول من دافعي الضرائب إلى حملة السندات و يشترط هنا بطبيعة الحال أن تكون القروض استهلاكية وليست استثمارية .

[1] سوزي عدلي ناشد، **أساسيات المالية العامة**، منشورات المحلبي الحقوقية، مصر، 2009، ص ص 35- 37.
[2] أعاد القيسي، المالية العامة والتشريع الضريبي ، دار الثقافة، الأردن، ط8، 2011، ص46.

• **نفقات تحويلية اقتصادية** : كالإعانة التي تدفعها الدولة للمنتجين حتى يمكنهم تخفيض أسعار السلع التي يقومون بإنتاجها.

2- التقسيمات العملية للنفقات العامة

ترجع هذه التقسيمات أساسا إلى ظروف تاريخية واعتبارات إدارية تهدف إلى تحديد المبالغ التي تحصل عليها الوزارات المختلفة . والاتجاه الحديث هو نحو محاولة التوفيق بين التقسيمات العلمية والاعتبارات الإدارية.[1]

رابعا: الآثار الاقتصادية للنفقات العامة

أهم أثر للنفقات العامة إشباعها للحاجات العامة ، كما أنها تؤثر على النشاط الاقتصادي في مجموعه عن طريق تأثيرها على الإنتاج والاستهلاك الوطني وإعادة توزيع الدخل ،وهذه الآثار تعرف بالآثار المباشرة للنفقات العامة وهناك أيضا آثارا غير مباشرة للنفقات العامة تنتج من خلال دورة الدخل والذي يعرف من الناحية الاقتصادية بمبدأي المضاعف والمعجل .

1- الآثار الاقتصادية المباشرة للنفقات العامة: تتمثل آثار هذه النفقات على كل من حجم الإنتاج الوطني الاستهلاك، نمط توزيع الدخل الوطني.

أ- آثار النفقات العامة على الإنتاج الوطني: للإنفاق العام آثار مباشرة على الإنتاج الوطني ويتم توضيح هذا الأثر فيما يلي:[2]

تؤدي بعض النفقات العامة مباشرة إلى زيادة الإنتاج الوطني مثل النفقات الاستثمارية و الإعانات الاقتصادية التي تدفعها الدولة لبعض المشروعات الإنتاجية حيث تكون النفقات الاستثمارية مرتفعة في الدول النامية و الدول التي تسعى إلى إقامة الصناعات المختلفة و من النفقات العامة التي يترتب عليها زيادة الإنتاج الوطني الإعانات لاقتصادية التي تقدمها الدولة للمشروعات الخاصة و العامة لتحقيق أغراض معينة من أبرزها الأغراض الاقتصادية التي تسعى الدولة من خلالها إلى زيادة الإنتاج الوطني إما عن طريق مساعدة المشروعات الصناعية الضرورية للتنمية الاقتصادية التي ليمكنها الاستمرار بدون مساعدات حكومية،وإما عن طريق تعويض المشروعات ذات النفع العام عما تقدمه من خدمات استثنائية للجمهور رغبة في استمرار هذه الخدمات. ويترتب

[1] يونس أحمد البطريق، مرجع سبق ذكره، ص 229.

[2] علي زغدود، **المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، بدون بلد نشر، ط4 ، 2011،ص ص 58، 59.

على النفقات الاجتماعية أثر يؤدي إلى زيادة الإنتاج الوطني، فالإنفاق على الصحة والتعليم يؤدي إلى زيادة الإنتاج الوطني .كذلك يترتب على النفقات الاجتماعية التي تقدمها الدولة في صورة إعانات نقدية للبطالين والعجز والشيخوخة زيادة في إنتاج السلع الاستهلاكية إذ يترتب على هذه الإعانات النقدية زيادة الطلب على هذه السلع الأمر الذي يشجع على زيادة إنتاجها.

ب– آثار النفقات العامة على الاستهلاك: يؤثر الإنفاق العام على الاستهلاك من عدة جوانب نذكر أهمها فيما يلي:[1]

- ✓ يؤدي قيام الحكومة وأجهزتها بشراء خدمات أو سلع استهلاكية مثل الأدوية و الدفاع ولأمن والتعليم فهي تزيد الاستهلاك القومي .
- ✓ يؤدي توزيع الحكومة دخلا في شكل أجور ،مرتبات وفوائد مدفوعة لمقرضيها فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الاستهلاك القومي بالإضافة إلى ذلك أنه إذا قامت الحكومة بإعطاء إعانات بطالة وغيرها أو إعطاء إعانات دعم عيني فهي تزيد كذلك من الاستهلاك القومي .
- ✓ تؤثر النفقات بصورة مباشرة على الاستهلاك من خلال أن الأفراد يخصصون نسبة كبيرة من الدخول التي تمنحها الحكومة في مختلف أشكالها لإشباع الحاجات الاستهلاكية ويكون هذا الأثر واضحا خاصة في الدول النامية أو الفقيرة.

ج–آثار النفقات العامة على توزيع الدخل الوطني: تؤثر النفقات العامة على توزيع الدخل الوطني كما يلي:[2]

تسعى الدولة إلى تقليص حجم الفوارق في الدخول بين مختلف فئات المجتمع من خلال التأثير على نمط توزيع الدخل. أي عن طريق إعادة توزيع الدخل من خلال تأثير النفقات العامة كوسيلة في يد الدولة تستخدمها لتحقيق هذا الغرض وذلك بزيادة القوة الشرائية لبعض الأفراد أو الطبقات ذات الدخول المنخفضة. ويكون أثر الإنفاق العام على توزيع الدخل مباشرا بزيادة القدرة الشرائية لبعض الأفراد عن طريق منح الإعانات النقدية. كما يمكن أن يكون الأثر ا غير مباشر عن طريق تزويد فئات معينة ببعض السلع والخدمات بلا مقابل أو بسعر أقل من سعر تكلفته ،وذلك بدفع إعانات استغلال للمشاريع التي تنتج هذه السلع والخدمات .[3]

[1] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 257.
[2] علي زغدود، مرجع سبق ذكره،ص ص 60 61
[3] محرزي محمد عباس، مرجع سبق ذكره،ص 105.

2- الآثار الاقتصادية غير المباشرة للنفقات العامة: للنفقات العامة آثار اقتصادية غير مباشرة تنتج من خلال دورة الدخل وهي ما تعرف من الناحية الاقتصادية بأثر المضاعف و المعجل.

أ- أثر المضاعف: يشير المضاعف في التحليل الاقتصادي إلى المعامل العددي الذي يشير إلى الزيادة في الدخل الوطني المتولد عن الزيادة في الإنفاق وأثر زيادة الإنفاق الوطني على الاستهلاك.

ولتوضيح فكرة المضاعف فإنه عندما تزيد النفقات العامة فإن جزء منها يوزع في شكل أجور ومرتبات وفوائد وأسعار للمواد الأولية أو ريع لصالح الأفراد، وهؤلاء يخصصون جزء من هذه الدخول لإنفاقه على المواد الاستهلاكية المختلفة ويقومون بادخار الباقي وفقا للميل الحدي للاستهلاك والادخار، والدخول التي تنفق على الاستهلاك تؤدي إلى إنشاء دخول جديدة لفئات أخرى وتقسم مابين الاستهلاك والادخار والدخل الذي يوجه إلى الادخار ينفق جزء منه في الاستثمار، وبذلك تستمر دورة توزيع الدخول من خلال ما يعرف بدورة الدخل التي تتمثل في الإنتاج – الدخل – الاستهلاك – الإنتاج، مع ملاحظة أن الزيادة في الإنتاج و الدخل لا يتم بنفس مقدار الزيادة في الإنفاق، ولكن بنسبة مضاعفة ولذلك سمي بالمضاعف.

ولما كان اثر المضاعف ذا علاقة بالميل الحدي للاستهلاك فهو يزيد بزيادته وينخفض بانخفاضه. أضف إلى ذلك أن الأثر الذي يحدثه المضاعف يرتبط بمدى مرونة وتوسع الجهاز الإنتاجي ،وهذا يرتبط بدوره بدرجة النمو الاقتصادي فهي لدى الدول المتقدمة حيث الجهاز الإنتاجي يتمتع بالمرونة والقدرة على التجاوب مع الزيادات في الاستهلاك فالمضاعف ينتج أثره بشكل ملموس . أما الدول النامية وبالرغم من ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك ،يكون أثر المضاعف ضعيفا نظرا لعدم مرونة الجهاز الإنتاجي و انعدام قدرته على التجاوب مع الزيادة في الاستهلاك.

ب- أثر المعجل: يشير المعجل في التحليل الاقتصادي إلى أثر زيادة الإنفاق أو نقصه على حجم الاستثمار، حيث أن الزيادة في الطلب على السلع الاستهلاكية يتبعها على نحو حتمي زيادات في الاستثمار والعلاقة بين هاتين الزيادتين يعبر عنها بمبدأ المعجل.[1]

[1] محرزي محمد عباس، مرجع سبق ذكره، ص 109.

وحقيقة الأمر أن الزيادة في الدخول يترتب عليها زيادة في الطلب على السلع الاستهلاكية (أثر المضاعف) ومع مرور الوقت فإن منتجي هذه السلع وبعد نفاذ المخزون يجدون أنفسهم مدفوعين إلى زيادة إنتاج تلك السلع بغرض زيادة أرباحهم، ومن ثم يضطرون إلى زيادة طلبهم على السلع الاستثمارية من معدات وآلات لازمة لاستمرار إنتاجية السلع التي زاد الطلب عليها ومع زيادة الاستثمار يزداد الدخل الوطني فزيادة الإنفاق العام بما تحدثه من زيادة أولية في الإنتاج الوطني ،تسمح بإحداث زيادة في الاستثمار بمرور الوقت بنسبة أكبر.[1]

مما هو جدير بالذكر أن هناك تفاعلاً متبادلا بين مبدأي المضاعف والمعجل كما أن أثر المعجل شأنه في ذلك أثر المضاعف يختلف من قطاع صناعي إلى آخر.

المطلب الثالث: العجز الموازني

يعبر العجز الموازني عن تلك الوضعية التي تكون فيها النفقات العامة أكبر من الإيرادات العامة ، وقد يكون هذا العجز مقصود وهو ما يطلق عيه بنظرية العجز المؤقت والمنظم ،كما قد يكون هذا العجز غير مقصود وإنما قصور الدولة في تحصيلها للإيرادات هو السبب في ذلك .

أولا: تعريف العجز الموازني

يمكن تعريف العجز الموازني بصفة عامة كما يلي: هو عبارة عن الزيادة في مجموع النفقات العامة عن الإيرادات العامة الجارية.[2]

كما يمكننا تعريف العجز الموازني من منظورين :

1- العجز الموازني من المنظور التقليدي: كان عجز الميزانية يبدو في نظر المفهوم التقليدي بمثابة الخطر الرئيسي ويعد أخطر بكثير من فائض الميزانية، ذلك أن وجود عجز يعني في التحليل التقليدي التجاء الدولة إلى مواجهة هذا العجز وتغطيته إما عن طريق الاقتراض أو الإصدار النقدي.

ولما كانت العمالة الكاملة هي الفرض الأساسي في النظرية الاقتصادية التقليدية، فإنه يترتب على تغطية العجز بالإصدار النقدي حدوث زيادة في وسائل الدفع دون أن تقابلها زيادة في السلع والخدمات ، مما يؤدي إلى

[1] زينب حسين عوض الله، مرجع سبق ذكره ص 78.

[2] عبد الهادي عبد النجار، **السياسة المالية في الفكر الاقتصادي المعاصر و الفكر الإسلامي**، المكتبة العصرية، مصر، 2012، ص 20.

ارتفاع في الأسعار والدخول في الحلقة التضخمية والتي تتدهور فيها القيمة الحقيقية للنقود، وتميل هذه الحلقة إلى الاتساع نتيجة اضطرار الحكومة مرة أخرى إلى إصدار أوراق نقدية جديدة تؤدي بدورها إلى زيادة الأسعار وانهيار قيمة النقود.[1]

ومن ناحية أخرى فإن تغطية العجز عن طريق الالتجاء للقروض من شأنه يؤدي إلى تناقص الأموال الموجودة في يد الأفراد، والتي كانت ستوجه في الغالب إلى الاستثمار مما يؤدي إلى نقص رؤوس الأموال الإنتاجية في الاقتصاد القومي، نقصا لا يعوضه قيام الحكومة بإنفاق حصيلة القروض في سد العجز، أي في إنفاق غير استثماري في الغالب وطالما تناقصت الأموال التي كانت ستوجه إلى الاستثمار فإن ذلك يعني تناقص فرص العمل أمام أفراد المجتمع مما يؤدي إلى زيادة البطالة أضف إلى ذلك أن سد العجز عن طريق الاقتراض من شأنه تحميل الأجيال القادمة أعباء إضافية تتمثل في خدمة الدين العام وعدم استفادتها بالأموال المقترضة.[2]

2- العجز الموازني من المنظور الحديث

النظرية الحديثة لم تعد تنظر إلى العجز في الميزانية على أنه كارثة مالية محققة وذلك في ضوء التطورات المالية والاقتصادية، ولكن ليس معنى ذلك أن الفكر المالي المعاصر يستبعد فكرة التوازن. كل ما هنالك أنه يميل إلى أن يستبدل بفكرة التوازن المالي البحت (المحاسبي) فكرة أوسع منها هي فكرة التوازن الاقتصادي العام حتى لو أدى هذا إلى حدوث عجز مؤقت في الموازنة. هذا الاستبدال هو ما يطلق عليه بنظرية العجز المؤقت والمنظم.[3]

تتلخص نظرية العجز المنظم في أنه يتعين على الدولة في حالة الكساد أي عندما يكون الاقتصاد القومي دون حالة العمالة الكاملة ،أن تعمل ما من شانه زيادة الطلب الكلي الفعلي حتى تنتعش الحياة الاقتصادية مرة أخرى وتزداد العمالة إلى الحد الذي نصل فيه إلى تشغيل كل الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي ،أي مرحلة العمالة الكاملة، ولتوصّل الدولة إلى زيادة الطلب الكلي الفعلي في حالة الكساد بواسطة عجز الميزانية، أي إنفاق مبالغ تزيد عن الإيرادات المحصلة، ذلك أنه في الحالة الكساد تقل حصيلة الضرائب لقلة الأرباح ونقص الدخول، وتشير نظرية العجز المنظم على الدولة بوجوب تخفيض هذه الضرائب مما يزيد من القوة الشرائية للأفراد والمشروعات ومن ثم الطلب الخاص الفعلي، كما تشير عليها في نفس الوقت بوجوب زيادة إنفاقها على المشروعات الاقتصادية

[1] محمد حلمي الطوابي ،**أثر السياسة المالية الشرعية في تحقيق التوازن المالي العام**، دار الفكر الجامعي، مصر، 2007، ص47.
[2] إيمان ناصف عطية، مرجع سبق ذكره ص 172.
[3] عبد الحميد محمد القاضي، **مبادئ المالية** ، دار الجامعة المصرية، مصر، 1984، ص 289.

ولاجتماعية مما يزيد من الطلب العام وبوجوب منح مساعدات وإعانات للمشروعات حتى تستطيع معاودة نشاطها ومواجهة الزيادة في الطلب الفعلي الخاص والعام.[1]

وبهذه الطريقة يمكن للاقتصاد أن يخرج من حالة الركود، تزيد العمالة إلى الحد الذي يشتغل فيه الجهاز الإنتاجي للدولة بكل طاقته" التشغيل الكامل،" ووسيلة الدولة في تمويل عجز الميزانية هي أساساً الإصدار النقدي، وتشير نظرية العجز المنظم بوجوب عدم الخوف من التضخم في هذه الحالة بالذات لأنه تضخم نافع ومفيد طالما أن الاقتصاد القومي دون العمالة الكاملة، مما يعني وجود طاقة إنتاجية معطلة لا ينتظر تشغيلها سوى حدوث طلب على منتجاتها وهذا ما يكفله عجز الموازنة على النحو المشار إليه، وعندما تعود حالة العمالة الكامل إلى الاقتصاد القومي فإن هذا كفيل وحده بإعادة ميزانية الدولة إلى توازنها الحسابي، فمن جهة تؤدي زيادة الإنتاج القومي إلى زيادة الضرائب على أرباح المشروعات ودخول الأفراد، ومن جهة أخرى تكف الدولة عن منح إعانات للعاطلين ومساعدات للمشروعات وذاك كفيلان بزيادة إيرادات الدولة وفي الوقت نفسه بتقليل نفقاتها مما يؤدي في النهاية إلى تحقيق توازن الميزانية.[2]

ثانيا: أسباب العجز الموازني

للعجز الموازني أسباب كثيرة ومتنوعة نذكر منها ما يلي:[3]

- ✓ انخفاض الإيرادات عن المتوقع سبب حصول العجز.
- ✓ حدوث مشكلة طارئة أدت إلى زيادة الإنفاق عن المتوقع.
- ✓ عدم ضبط الإنفاق بعدم الالتزام بما تتضمنه قائمة الميزانية العامة.
- ✓ عدم الاستفادة من الإنفاق كما هو متوقع إذ يفترض أن يساعد في تحقيق رفاهية الفرد ويساعد المنشآت الخاصة في تقليل تكاليفها كالنقل أو الإنفاق بقصد حل مشكلة دون حلها يعد خطأ في توجيه النفقات وسوء التخطيط.

1 سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص 355.

[2] زينب حسين عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص 280.

[3] عبد الله إبراهيم نزال، **الإدارة العامة والمالية الدولية**، الوراق للنشر، بدون بلد نشر، 2014، ص ص 130. 131

ثالثا: أنواع العجز الموازني

يمكن التمييز بين عدة أنواع للعجز الموازني أهمها:[1]

1- العجز الجاري: ويعبر عن صافي مطالب القطاع الحكومي من الموارد، والذي يجب تمويله بالاقتراض ويقاس بالفرق الإجمالي بين مجموع أنواع الإنفاق والإيرادات لجميع الهيئات الحكومية مطروح منه الإنفاق الحكومي المخصص لسداد الديون المتراكمة من سنوات سابقة. وهناك من يرى أنه الفرق بين الإنفاق الجاري والإيرادات الجارية، حيث يعبر الإنفاق الجاري عن مجموع الإنفاق من دون الإنفاق الاستثماري، في حين تعكس الإيرادات الجارية النفقات العادية.

2- العجز الأساسي: يتضمن العجز الجاري وفقاً للمفهوم الأول فوائد الديون. إلا أن الديون في الواقع تصرفات تمت في الماضي، مما يعني أن الفوائد عيها تتعلق بتصرفات ماضية وليست حالية. ويعمل العجز الأساسي على استبعاد هذه الفوائد ليتمكن من إعطاء صورة عن السياسات المالية الحالية.

إذن: **العجز الأساسي = العجز الجاري – الفوائد على القروض المتعاقد عليها سابقاً.**

3- العجز التشغيلي: يعبر عن ذلك العجز الناجم عن ربط الديون وفوائدها بالأسعار الجارية لتلاقي آثار التضخم، حيث يطالب الدائنون في العادة بتغطية الخسائر لانخفاض القيمة الحقيقية للديون بربطها بتطور الأسعار ومثل هذا الربط يعمل على رفع القيمة النقدية لفوائد وأقساط القروض المستحقة، ومنه يرتفع حجم العجز إذا استخدم صافي متطلبات القطاع الحكومي من الموارد (العجز الجاري) مما يجعل البعض يدعو إلى استبعاد هذه المدفوعات المتعلقة بتصحيح آثار ارتفاع الأسعار وكذلك الفوائد الحقيقية من متطلبات القطاع الحكومي من القروض.[2]

4- العجز الشامل: يتكون القطاع الحكومي من الحكومة المركزية وحكومات الولايات والأقاليم والمشروعات المملوكة للدولة، ومن هنا فإن العجز الشامل يعبر عن مجموع العجز المتعلق بالحكومة المركزية والمجموعات المحلية ومؤسسات القطاع العام.

---

[1] حمدي أحمد العناني، **اقتصاديات المالية العامة ونضام السوق دراسة في اتجاهات الإصلاح المالي والاقتصادي**،الدار المصرية اللبنانية، مصر،1992،ص143

[2] عبد المجيد قدي مرجع سبق ذكره، ص 208.

5- العجز الهيكلي : ويعبر عن العجز الشامل مصححاً بإزالة العوامل الظرفية المؤقتة لانحرافات المتغيرات الاقتصادية (إيرادات، نفقات) دون أن تعكس حقيقة في المدى الطويل. وبالتالي يعبر العجز الهيكلي عن العجز الذي يحتمل استمراره ما لم تتخذ الحكومة إجراءات للتغلب عليه.

إذن : **العجز الهيكلي = العجز الشامل – العجز الظرفي**

رابعا: آثار سياسة العجز الموازني

يمكن لسياسة العجز الموازني إحداث مجموعة من الآثار الإيجابية والسلبية نذكر منها ما يلي:

1- **الآثار الإيجابية لسياسة العجز الموازني:** يترتب على سياسة العجز الموازني مجموعة من الآثار المرغوبة و الإيجابية وهي:[1]

أ- الأثر على تدعيم استهلاك العائلات : يعتبر طلب العائلات عنصرا هاما في النمو الاقتصادي. فالاتجاه الأوروبي عرف عودة جوهرية للنمو الاقتصادي حيث أن استهلاك العائلات تطور، ولقد كيفت المؤسسات بدورها قدراتها الإنتاجية نحو الارتفاع، وهو ما حفز نفقات استثمار المؤسسات. لقد تمت المحافظة على الاستهلاك من خلال رفع الدخل المتاح للعائلات.

ب- الأثر على إنعاش استثمارات المؤسسات: يعتقد كينز أن ارتفاعا في الاستثمارات يؤدي إلى الزيادة في الإنتاج والنشاط والعاملة ويسمح الاستثمار الإضافي برفع الإنتاج والدخل بحيث أن الادخار الإضافي يوازن الاستثمار الإضافي الذي تم ضخه في القناة الاقتصادية . ويتعاظم أثر المضاعف بفعل أثر المسارع (المعجل) . ويشير ساميلسون باعتماده على التحليل الكينزي للدورة الاقتصادية إلى أن المديونية يمكنها أن تؤدي دورا توسعيا، وتسمح هذه الآلية المسماة ب (المعجل ، المضاعف) وبالتوسع بفضل علاوة للمدينين ولقد أشار كينز إلى مزايا المديونية بالنسبة للأعوان الاقتصاديين إذ يجعل التصور الكينزي أداة للسياسة طوعية تمكن من الاستدانة.

تسمح المديونية بإنعاش الطلب وتؤدي بفعل المعجل إلى ارتفاع الاستثمار . وهذه هي نتيجة أثر الطلب المتوقع ، يؤدي هذا الارتفاع في الطلب بفعل المضاعف إلى ارتفاع الإنتاج.

[1] عبد المجيد قدي مرجع سبق ذكره ص ص 211، 212.

2- **الآثار السلبية لسياسة العجز الموازني** : يمكن إيضاح بعض الآثار السلبية لعجز الموازنة من خلال التطرق للنقاط التالية:[1]

أ- أثر عجز الموازنة على الاستثمار : يؤثر عجز الموازنة على الاستثمار الخاص من ناحيتين. فمن ناحية يترتب على قيام الدولة بالاقتراض من الجمهور لتمويل عجز الموازنة العامة إلى انخفاض الأموال المتاحة لديهم للاستثمار الخاص. ومن ثم ينخفض حجم الاستثمار الخاص. ومن ناحية أخرى يترتب على اقتراض الدولة من الأفراد ارتفاع أسعار الفائدة مما يؤدي لإلى انخفاض حجم الاستثمار. ولا شك ان تخفيض حجم الاستثمار يعني انخفاض في مستوى الناتج القومي ومعدلات النمو الاقتصادي.

ب- أثر عجز الموازنة على معدلات التضخم : في حالة قيام الحكومة بتغطية عجز الموازنة عن طريق الاقتراض من البنك المركزي، يزيد العرض الكلي من النقود داخل الاقتصاد القومي ويترتب على ذلك زيادة معدلات التضخم بشكل كبير خاصة إذا كان الاقتصاد القومي يقترب من حالة التوظف الكامل أو يعاني من انخفاض مرونة عرض عناصر الإنتاج المختلفة.

ج- أثر عجز الموازنة العامة على مستويات الرفاهية: في الفترة الطويلة يترتب على استمرار العجز في الموازنة العامة للدولة زيادة عبء الدين الداخلي على الحكومة وتلجأ الدولة في هذه الحالة إلى زيادة الضرائب المفروضة على أفراد المجتمع لتسديد هذا العجز ويؤثر ذلك بطبيعة الحال على مستويات الاستهلاك و الادخار لأفراد المجتمع، مما يؤثر سلبا على مستوى الرفاهية لأفراد المجتمع والتي قد تنتقل من جيل إلى آخر إذا لم يتم تداركها.

[1] إيمان عطية ناصف، مرجع سبق ذكره ص ص 172، 173.

خلاصة :

من خلال دراستنا للإطار النظري للسياسة المالية تبين لنا أنها من أهم السياسات الاقتصادية التي تعتمد عليها الدولة للتدخل والتحكم والتوجيه لمختلف قطاعاتها ومدى تحقيقها لمختلف الأهداف الاقتصادية والاجتماعية ، إذ أنها ساهمت في تنظيم الحياة الاقتصادية من خلال فرض الضرائب وإعادة توزيعها كأسلوب لتحقيق العدالة الاجتماعية بين طبقات المجتمع ومن ثم تحقيق ما يسمى بالمساواة والعدالة .

كما أن السياسة المالية تشكل أهم ركائز السياسة الاقتصادية للدولة حيث تعمل على تحقيق التوازن وذلك من خلال مجموعة الإجراءات والسياسات المختلفة التي تتشكل منها السياسة المالية لكل دولة .

تعتبر السياسة المالية عند الكلاسيك محايدة كون الدولة تلعب دور الحارس على عكس المدرسة الكينزية التي تنادي بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي .

تعتمد السياسة المالية كغيرها من السياسات على مجموعة من الأدوات تسهل مهمتها في تحقيق التنمية الشاملة ولعل من بين أهم هذه الأدوات نجد النفقات العامة والإيرادات العامة التي تستعملها الدولة في التأثير على أبرز المتغيرات الكمية في الاقتصاد من اجل تحقيق أهدافها المختلفة وهذا ما سنتناوله في الفصل الثاني بشيء من الدراسة والتحليل .

الفصل الثاني:

السياسة المالية والمتغيرات

الاقتصادية الكلية

تمهيد

من خلال دراستها للفصل السابق توصلنا إلى أن السياسة المالية عبارة عن مجموعة من الإجراءات، تتخذها الدولة من أجل تحقيق أهداف اقتصادية معينة، بواسطة أدواتها والتي تطرقنا إليها بالتفصيل في الفصل السابق وهي النفقات والإيرادات والعجز الموازني، التي تؤثر من خلالها على النشاط الاقتصادي الذي يتكون من تفاعل مجموعة من المتغيرات الكلية التي تعبر عن الأهداف الكبرى للسياسة الاقتصادية.

من بين المتغيرات الاقتصادية التي نهتم بدراستها في هذا الفصل النمو الاقتصادي، الذي يعتبر من أهم المؤشرات المستعملة في تصنيف الدول وترتيبها من حيث درجة التقدم، ويعتبر من أهم الأهداف الاقتصادية الواجب على الدولة تحقيقها.إلى جانب النمو على الدولة الاهتمام بمتغير البطالة والتضخم ويعتبران من اخطر المشاكل الاقتصادية التي تواجه مختلف الدول النامية منها أو المتقدمة، لذا وجب وضع حد لها من خلال انتهاج إجراءات معينة. بالإضافة إلى المتغيرات السابقة قمنا بإدماج سعر الفائدة كمتغير مستقل له أثره البارز على النشاط الاقتصادي من خلال تأثير السياسة النقدية

قمنا بتقسيم دراستنا في هذا الفصل إلى ثلاث مباحث وهي كما يلي:

المبحث الأول: النمو الاقتصادي.

المبحث الثاني:التضخم.

المبحث الثالث: البطالة.

المبحث الأول: النمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي من أهم أهداف السياسات الاقتصادية لأي دولة في العالم ، المتقدمة منها أو المتخلفة ، وفيما يلي سوف نحاول إعطاء المفاهيم العامة المتعلقة بالنمو الاقتصادي ومختلف المراحل المحددة له وفي الأخير نتطرق إلى اثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي.

المطلب الأول: مفاهيم حول النمو الاقتصادي.

يعتبر النمو من أهم مؤشرات المعتمدة في تصنيف الدول وقياس مدى تطورها ، ومن خلال هذا المطلب سوف نطلع أكثر على مفهوم النمو ونتناول أهم المفاهيم المرتبطة به.

أولا: تعريف النمو الاقتصادي

كأي مفهوم هناك عدة تعاريف للنمو الاقتصادي ومن جملة هذه التعريفات ما يلي:

التعريف الأول: النمو هو الزيادة المستمرة في إجمالي الناتج القومي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي.[1]

التعريف الثاني: هو الزيادة في الطاقة الإنتاجية لاقتصاد ما في إنتاج السلع والخدمات مما يؤدي إلى حدوث زيادة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي.[2]

التعريف الثالث: النمو الاقتصادي هو الزيادة في كمية السلع والخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط اقتصادي معي.[3]

التعريف الرابع : النمو هو الزيادة في كمية السلع والخدمات التي ينتجها الاقتصاد معين وهذه السلع يتم إنتاجها باستخدام عناصر الإنتاج الرئيسية، وهي الأرض والعمل ورأس المال و التنظيم. ويعرف كذلك بأنه تغيير ايجابي في مستوى إنتاج السلع والخدمات بدولة ما في فترة معينة من الزمن أي انه زيادة الدخل لدولة معينة.[4]

---

[1] محمد عبد العزيز عجمية، مرجع سبق ذكره، ص 73.

[2] السعيد بريش، **الاقتصاد الكلي**، دار العلوم للنشر، الجزائر، 2007، ص 22.

[3] Arrous.J. **les théories de la croissance**, éditon seuil , 1999,P9.

[4] علي بوسفات، **عتبة التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1970–2009**. مجلة الباحث ، الجزائر عدد2012/11. ص 68.

ملم سبق يمكن تعريف النمو الاقتصادي بأنه عبارة عن الزيادة في إجمالي الناتج المحلي خلال فترة زمنية محددة يضمن الزيادة في متوسط الفرد الحقيقي.

ومن كل هذه التعاريف السابقة يمكن استخلاص النقاط الآتية:

- ✓ النمو الاقتصادي عبارة عن الزيادة التي تتحقق في الدخل ويجب أن تكون على المدى الطويل وليست مؤقتة سرعان ما تزول بزوال أسبابها.
- ✓ الزيادة الحاصلة في دخل الفرد يجب أن تكون حقيقية ولا يكفي أن تكون نقدية، يعني استبعاد معدل التضخم.
- ✓ حدوث زيادة في دخل الفرد الحقيقي أي لا بد لمعدل النمو الاقتصادي أن يتجاوز معدل نمو السكاني.

ثانيا: قياس النمو الاقتصادي.

يمكن قياس النمو الاقتصادي باستخدام ما يلي: [1]

1– **المعدلات النقدية للنمو** : وهي معدلات النمو التي يتم حسابها استنادا إلى التقديرات النقدية لحجم الاقتصاد الوطني أي بعد تحويل المنتجات العينية لذلك الاقتصاد إلى ما يعادلها بالمعاملات النقدية المتداولة والمتمثلة في:

أ– معدلات النمو بالأسعار الجارية : يتم قياس الاقتصاد الوطني باستخدام العملات المحلية ويتم نشر البيانات الخاصة به سنويا ، وبذلك يمكن قياس معدلات النمو السنوية أو الخاصة لفترات معينة استنادا إلى هذه البيانات.

ب– معدلات النمو بالأسعار الثابتة: لا تعتبر الأسعار الجارية تعبيرا صحيحا عن الزيادة في الإنتاج أو الدخل لذلك يتم استخدام نفس المؤشرات السابقة بحيث يتم تقديرها بالأسعار الثابتة بعد إزالة اثر التضخم.

ج– معدلات النمو بالأسعار الدولية : عند إجراء الدراسات الاقتصادية الدولية المقارنة لا يمكن استخدام العملات المحلية نظرا لاختلاف التحويل من بلد لآخر لذلك يجب تحويل العملات المحلية بعد إزالة اثر التضخم إلى ما يعدلها بعملة واحدة عادة ما تكون بالدولار الأمريكي ثم تحسب بعد ذلك مقاييس المطلوب حسابها.

[1] هوشيار معروف،**تحليل الاقتصاد الكلي**، دار صفاء،الأردن، ط2، 2005، ص77.

2- المعدلات العينية للنمو : مع التأثير الكبير لارتفاع معدلات وازدياد السكان في الدول المتخلفة لدرجة تقارب معدلات نمو الدخل والناتج أصبح من الملائم استخدام مؤشرات معدلات نمو متوسط نصيب الفرد ومنها: معدلات نمو الفرد من الناتج الوطني، معدلات نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام، معدل نصيب الفرد من الدخل الوطني.

3- **مقارنة القوة الشرائية:** تستخدم الهيئات الدولية و المنظمات لقياس قيمة الناتج الوطني والخام مقوما بسعر الدولار الأمريكي عند نشر تقاريرها الخاصة بالنمو الاقتصادي المقارن لبلدان العالم ثم تقوم بترتيب الدول بحسب درجة التقدم والتخلف استنادا لذلك المقياس، ومن عيوب ذلك المقياس أن يربط بطريقة تعسفية بين قوة الاقتصاد في حد ذاته وبين معدل العملة الوطنية والدولار الأمريكي.

ثالثا: أنواع النمو الاقتصادي

إذا كان النمو الاقتصادي يعبر عنه بالزيادة الحقيقية في الناتج المحلي خلال فترة زمنية معينة فإنه يجب التمييز بين ثلاثة أنواع من النمو وهي:[1]

1- النمو الطبيعي: ويمر بأربعة مراحل نلخصها فيما يلي:

أ-المرحلة الأولى: هي عملية التتابع في تقسيم العمل، بالانتقال من مرحلة الزراعة إلى الصناعة اليدوية فالصناعة الآلية.

ب- المرحلة الثانية: هي عملية تراكم أولي لرأس المال، في بادئ الأمر كان مركزا على خدمة التجارة الخارجية للدولة/ ليتحول بعد ذلك إلى الصناعة.

ج- المرحلة الثالثة: هي عملية سيادة الإنتاج السلعي و الانتشار الواسع للعملية الإنتاجية، ليس بهدف إشباع حاجات المنتج نفسه، بل بهدف المبادلة في السوق، ثم من خلال الدخل المحقق يتم اقتناء سلع الاستهلاك.

2- النمو العابر: وهو النمو الذي يفتقد إلى صفة الديمومة والثبات،فهو يأتي كنتيجة لظهور عوامل طارئة عادة ما تكون عوامل خارجية، سرعان ما تختفي ويختفي معها النمو الذي أحدثته.

3- **النمو المخطط:** هو عبارة عن ذلك النمو الذي يكون نتيجة عملية تخطيط شاملة لموارد ومتطلبات المجتمع وترتبط قوة وفاعلية هذا النمط من النمو ارتباطا وثيقا بقدرات المخططين وواقعية الخطط المرسومة، كما ترتبط بفعالية التنفيذ.

[1] كميل حبيب وحازم الببلاوي، **دراسات في الائتمان والتطور، المؤسسة**، الحدية للكتاب، لبنان، 1997، ص ص 17- 19.

4- أنواع أخرى للنمو الاقتصادي: بعض الاقتصاديين يرون بأن النمو الاقتصادي يصنف إلى نوعين وهما:[1]

أ-النمو الاقتصادي الموسع : يتمثل هذا النمو في كون نمو الدخل يتم بنفس نمو السكان أي أن الدخل الفردي ساكن.

ب-النمو الاقتصادي المكثف : يتمثل هذا النوع في كون نمو الدخل يفوق نمو السكان وبالتالي فإن الدخل الفردي يرتفع.

وعليه فإن المرور من النمو الموسع إلى النمو المكثف يمثل نقطة الانقلاب أي أن المجتمع يتحول تماما والظروف الاجتماعية تتحسن.

المطلب الثاني: المراحل والعوامل المحددة للنمو الاقتصادي

سنحاول من خلال هذا المطلب إلقاء الضوء على المراحل التي يتميز بها النمو الاقتصادي وأهم العوامل ال تي تلعب دورا أساسيا في تحقيق الجهود الهادفة لتكوين نظرة عامة للنمو الاقتصادي.

أولا: مراحل النمو الاقتصادي

قام الاقتصادي والت ريتيمان روستو بتحديد مراحل النمو الاقتصادي وذلك بالاعتماد على الحقائق التاريخية التي مرت بها الدول المتقدمة وسوف نتعرض لكل هذه المراحل بإيجاز على النحو التالي:[2]

1-**مرحلة المجتمع التقليدي** : وهو مجتمع بدائي بسيط يعتمد بصورة أساسية على القطاع الزراعي كمصدر للدخل واستيعاب أغلب أفراد المجتمع للعمل به، ولذا فإنه يكون مجتمع منغلق على نفسه ويغلب عليه طابع المقايضة والاكتفاء الذاتي ويستخدم وسائل بدائية للعمليات الإنتاجية وبالتالي يسوده حالة من الركود الاقتصادي حيث تكون معدلات الزيادة في الإنتاج محدودة وتقل عن معدلات الزيادة في السكان. كما تتسم هذه المرحلة بجمود الهيكل الاجتماعي الذي تحكمه المجتمعات القبلية وقد سادت هذه المرحلة في الدول الأوروبية في العصور الوسطى.[3]

2- **مرحلة التهيؤ للانطلاق** : تتميز هذه المرحلة بحدوث تغيرات اقتصادية وسياسية واجتماعية وبالتالي فإن التحول في مرحلة المجتمع التقليدي إلى مرحلة التهيؤ للانطلاق تتم من خلال:

- ✓ ظهور نظام سياسي جديد يرغب في تحقيق التقدم الاقتصادي وتحقيق المصلحة القومية .

[1] شعيب بونوة، زهرة بن يخلف، مرجع سبق ذكره، ص62

[2] محمد مروان السمان، **مبادئ التحليل الاقتصادي(الجزئي والكلي)**، دار الثقافة، الأردن،ط2، 1998، ص ص 390- 391.

[3] محمد عبد العزيز عجمية، مرجع سبق ذكره، ص151.

- ✓ ظهور نخبة من رجال الأعمال ترغب في إحداث التقدم الاقتصادي من خلال تعبئة المدخرات و الابتكارات.
- ✓ تطبيق فنون إنتاجية حديثة في الأنشطة الزراعية والصناعية فضلا عن الاهتمام بتدريب وتأهيل العمالة .
- ✓ ظهور مجموعة من المؤسسات المالية مثل البنوك، شركات التأمين.
- ✓ نمو نشاط التجارة الداخلية والخارجية.

غير أن هذه التغيرات تحدث عادة على نطاق محدود وبمعدل بطيء بسبب الوسائل التقليدية في الإنتاج وسيطرت القيم الاجتماعية التقليدية ولذا تعد هذه المرحلة بمثابة فترة انتقالية من المجتمع التقليدي إلى مرحلة الانطلاق.

3– **مرحلة الانطلاق**: هي المرحلة الحاسمة في عملية النمو والتقدم الاقتصادي، حيث أنه في هذه المرحلة يستطيع المجتمع القضاء على كل العقبات والمشاكل التي تعترض طريق التقدم وتحقيق النمو الاقتصادي الذاتي. لأن هذه المرحلة تتميز بحدوث ثورات صناعية تنطوي على تغيرات جذرية في وسائل الإنتاج واستخدام التكنولوجيا الحديثة وظهور صناعات كبيرة الحجم. هذا بالإضافة إلى حدوث تغيرات مواتية في النظم والقيم الاجتماعية والثقافية والمؤسسية التي تساعد على تحقيق النمو.

ويرى روستو أن هذه المرحلة تنطوي على التغيرات التالية:

- ✓ ارتفاع معدل الاستثمار الصافي.
- ✓ ظهور مجموعة من الصناعات الرائدة التي تنمو بمعدلات مرتفعة.
- ✓ نمو واتساع نشاط المؤسسات المالية التي تعمل على تعبئة المدخرات وتوجيهها للاستثمار في كافة الأنشطة.
- ✓ تقدم قطاع النقل والمواصلات وتوسيع الأسواق الداخلية والخارجية.
- ✓ بروز إطارات سياسية واجتماعية وهيكلية مواتية للنمو الاقتصادي المطرد ودافعة له.
- ✓ ويقدر روستو أن مرحلة الانطلاق تغطي عقدين أو ثلاثة عقود من الزمن ،ثم ينتقل بعدها المجتمع إلى مرحلة النمو التي بعدها.

4– **مرحلة النضج** : وهي تلك المرحلة التي يستطيع المجتمع فيها إنتاج أي شيء يرغب في إنتاجه ،ويقوم فيها المجتمع بالتطبيق الفعال للتكنولوجيا المتطورة باستمرار، ومن ثم تمثل فترة تدعيم للنمو الاقتصادي المطرد الذي بدأ في المرحلة السابقة.كما يكون الاقتصاد قادر على الصمود أمام الصدمات غير المتوقعة ويستطيع امتصاصها.

ويرى روستو أن هذه المرحلة تتميز بالخصائص التالية:[1]

- ✓ زيادة مستوى التصنيع بالمجتمع فضلاً عن التقدم التكنولوجي السريع الذي يستخدم في نواحي الاقتصاد كافة .
- ✓ زيادة رأس المال البشري بالمجتمع وارتفاع مستوى أدائه.
- ✓ استغلال المجتمع لموارده بأكبر كفاءة ممكنة وإنتاج العديد من السلع والخدمات.
- ✓ زيادة المدخرات ومن ثم الاستثمارات.
- ✓ ارتفاع معدل نمو الدخل القومي بمعدل يفوق معدل نمو السكان ومن ثم زيادة متوسط نصيب الفرد منه.
- ✓ زيادة درجة انفتاح المجتمع على العالم الخارجي وتحقيق فائض في المعاملات الخارجية.

ويقدر روستو أن مرحلة النضج تغطي حوالي أربعة عقود من الزمن.

5– **مرحلة شيوع الاستهلاك الوفير** : وهي تمثل أرقى مراحل النمو والتطور ، ويرى روستو أن هذه المرحلة تتميز بالخصائص التالية:

- ✓ زيادة مستويات الدخول بدرجة كبيرة.
- ✓ ازدياد اهتمام المجتمع بالقطاعات والأنشطة التي تنتج السلع الاستهلاكية المعمرة والكمالية.
- ✓ توجيه قدر أكبر من موارد المجتمع نحو دعم الرفاهية الاجتماعية، بما يؤدي إلى زيادة الضمان الاجتماعي للفرد.
- ✓ زيادة نسبة سكان الحضر على حساب تراجع نسبة سكان الريف.
- ✓ تخفيض ساعات العمل المتوسطة والتوسع في الاستفادة بأوقات الفراغ بمجالات الترفيه.

يتضح من تحليل روستو لمراحل النمو أن النمو الاقتصادي يكون في صورة سلسلة معينة ذات خطوات محددة ومعروفة بوضوح بالتالي فإن التخلف الاقتصادي الذي تمر به الدول النامية حاليا ما هو إلا مرحلة تاريخية من مراحل التطور الاقتصادي.

[1] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص470

❖ **الانتقادات الموجهة لمراحل النمو الاقتصادي لروستو**

يؤخذ على مراحل النمو لروستو ما يلي:[1]

- ✓ إن تقسيم روستو لمراحل النمو هو تقسيم ينطوي على تعميمات واسعة تقوم على مشاهدات تاريخية حيث يوجد تداخل فيما بين المراحل.
- ✓ قد يفهم من تحليل روستو أنه ينبغي أن تمر المجتمعات خلال تطورها بهذا التتابع، وهو الأمر الذي يصعب تحقيقه في الواقع العملي ،لأن ظروف المجتمعات تختلف من فترة إلى أخرى ،فضلاً عن اختلاف الأولويات المستهدفة لدى كل مجتمع وتختلف ظروف الدول النامية حالياً عن ظروف الدول الصناعية، حيث لازالت بعض الدول النامية تمر بمرحلة المجتمع التقليدي أو التهيؤ للانطلاق.
- ✓ ليس من الضروري أن تسبق مرحلة التهيؤ للانطلاق مرحلة الانطلاق حيث لا يوجد سبب لضرورة حدوث الثورة الزراعية وتراكم رأس المال الاجتماعي في المواصلات قبل أن يحدث الانطلاق. كما أن مرحلة شيوع الاستهلاك الوفير لا تمثل تسلسل تاريخي، حيث أن هنالك دولا دخلت هذه المرحلة قبل النضج.

وخلاصة ذلك أن النظرية مراحل النمو لروستو هذه لا يمكن تعميمها على ظروف الدول النامية في الوقت الحاضر إلا أنه يمكن الاستفادة منها وخاصة فيما يتعلق بمرحلة الانطلاق.

ثانيا: العوامل المحددة للنمو الاقتصادي

هناك العديد من العوامل المحددة للنمو الاقتصادي أي تلك العوامل التي تعمل على إحداث النمو ومن أهمها:[2]

1- رأس المال المادي: ينطوي رأس المال المادي على كل أصل منتج، وينتج سلعا أخرى كالآلات والمعدات بالإضافة إلى التجهيزات والبنية الأساسية اللازمة لقيام المشروعات الإنتاجية سواء زراعية أو صناعية أو خدمية ويتخذ رأس المال الصورة العينية في الأساس وعند أعطاء قيمة فيتحول إلى شكل نقدي.ورأس المال لأي دولة أو اقتصاد هو عبارة عن كمية رأس المال في تلك الدول أو الاقتصاد في لحظة معينة أي يعبر عما تملكه تلك الدولة من مباني ومعدات ولآلات في تلك اللحظة، وهذا الموجود من رأس المال يمكن أن يتغير عبر الزمن. إن عملية الإضافة إلى الموجود من رأس المال يشار إليها بعبارة التكوين الرأسمالي. وهي عملية تراكمية تضاف من سنة إلى أخرى وهي تكشف عن معنى الاستثمار. فالاستثمار في النهاية هو عبارة عن مقدار الإضافة إلى الطاقة الإنتاجية ، فالتكوين الرأسمالي أو الاستثمار هو احد العوامل

[1] محمد عبد العزيز عجمية، مرجع سبق ذكره، ص 157.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص ص 468- 472.

الرئيسية المحددة للنمو الاقتصادي فكلما زاد التكوين الرأسمالي أو الاستثمار كلما زاد النمو الاقتصادي والعكس صحيح. ويتخذ التكوين الرأسمالي كمعيار للتفرقة بين الدول المتقدمة والدول النامية والدول الفقيرة. و هناك شروط معينة لكي يتحقق التكوين الرأسمالي أو الاستثمار وهي:

- ✓ الشرط الأول: تحقق الادخار فلا استثمار بلا ادخار.
- ✓ الشرط الثاني: أن يتم استثمار ما تم ادخاره.
- ✓ الشرط الثالث: أن لا يكون هناك اكتناز.

2- **رأس المال البشري** : يعتبر رأس المال البشري أو الاستثمار البشري من أهم العوامل التي تؤثر على النمو الاقتصادي. ولا يعتمد تكوين رأس البشري على التعليم والتدريب فقط بل على مقدار الخدمات الصحية والاجتماعية التي تعمل على بناء وصيانة رأس المال البشري.وإن أهم عنصر في تكوين رأس المال البشري هو السكان ونوعية هؤلاء السكان والهرم السكاني، وزيادة السكان في هذه الحالة تعني زيادة عرض العمل مع الأخذ بعين الاعتبار اثر النمو السكاني على مستوى نصيب الفرد من الناتج القومي، حيث يشكل ذلك مصدرا رئيسيا للطلب الفعال ومن ثم استمرار دورة النشاط الاقتصادي والنمو الاقتصادي.[1]

وعليه يمكن القول أن زيادة الاستثمار في رأس المال البشري لابد أن يتوازن ويتواكب مع الزيادة في رأس المال المادي حيث يمكن زيادة إنتاجية العمل وبالتالي زيادة معدل النمو الاقتصادي.ومن هنا وجب الاهتمام بتدريب العنصر البشري وتنمية الموارد البشرية لأنها هي التي تميز الدول المتقدمة عن الدول النامية.

3- **مدى توافر الموارد الطبيعية**: وهي الموارد التي لا دخل للإنسان في صنعها بل هي هبة من الخالق سبحانه وتعالى، وهي تتكون من الأرض وما عليها وما بباطنها فكلما توافرت هذه الموارد كلما زاد معدل النمو الاقتصادي والعكس صحيح مع ثبات العوامل الأخرى. ولذلك وجب على أي اقتصاد قومي أن ينمي الموارد الطبيعية التي لديه حتى يزداد معدل النمو الاقتصادي.

4- **التخصص وتقسيم العمل والحجم الكبير للإنتاج** : حيث يؤدي هذا العامل إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية والإنتاجية وتحسين الأداء وتولد تكنولوجيا جديدة ومن ثم زيادة معدل النمو الاقتصادي.[2]

[1] حربي محمد موسى عريقات، **مبادئ الاقتصاد الكلي(التحليل الكلي)**، دار وائل، الأردن، 2006، ص 270.
[2] نفس المرجع، ص 273.

5- التقدم الفني والتكنولوجي: يلعب هذا العامل دورا هاما ورئيسيا في استحداث وسائل جديدة للإنتاج وتحسين أداء المعدات والآلات وتحسين نظم الإدارة والتنظيم. وكلما زاد مستوى التقدم الفني والتكنولوجي كلما زاد معدل النمو الاقتصادي.[1]

ومرهـ بالاعتماد على هذه العوامل والمعايير يتم إحداث النمو في مختلف الدول ومنها من يستعمل في تصنيف الدول إلى مستويات مختلفة كتصنيف الدول إلى: الدول الأكثر تقدما يليها الدول المتقدمة وفي المرتبة الثالثة الدول النامية.

المطلب الثالث: أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي

حققت مجموعة من الدول النامية قدرا لا بأس به من النمو الاقتصادي في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وهي الفترة التي ازدهر وانتعش فيها فيها الاقتصاد العالمي ، لم ينحصر هذا التطور في البلدان المتقدمة فقط بل مس كذلك البلدان المصدرة للبترول ومن بينها الجزائر.

وفي ظل هذا الازدهار استفادت هذه البلدان من انتعاش التجارة الخارجية وما رافقها من نمو اقتصادي حيث زاد الطلب العالمي على المواد الأولية التي تصدرها، ولكن منذ حلول فترة الثمانينات اعتمدت الدول النامية على النمو المتزايد للنفقات العامة سواء في مجال الإنفاق العام الجاري الاستثماري، والذي يمكن قياسه بنسبة هذا الإنفاق إلى الناتج المحلي الإجمالي مما نتج عنه في المقابل زيادة حجم ومعدلات الضرائب ليساهم ذلك في الإيرادات السيادية للدولة بالشكل الذي يواكب نمو النفقات العامة.

نتيجة لزيادة الإنفاق العام بنسبة اكبر من الإيرادات العامة ظهر عجز الموازنة العامة، والذي تم تمويله عن طريق زيادة حجم الدين العام الداخلي، بل وأيضا باستخدام طريقة التمويل التضخمي. مما أدى إلى تحويل قدر مهم من الموارد والمدخرات المتاحة من القطاع الخاص إلى الحكومة والقطاع العام، وإضعاف حجم الاستثمارات الخاصة المنفذة، وكل ذلك يؤثر على النمو الاقتصادي.

من هنا يتضح لنا دور السياسة المالية في التأثير على النمو الاقتصادي والذي يتمثل في التغيير المخطط للإنفاق الحكومي والضرائب من اجل تحقيق الأهداف الاقتصادية وعلى رأسها الاستقرار الاقتصادي والتوظيف وتوزيع الدخل، حيث يتم استخدام الإنفاق العام والضرائب في تحفيز النمو في الناتج الوطني في أوقات البطالة وانخفاض المستوى العام للأسعار، وذلك من خلال تخفيض الضريبة وزيادة الإنفاق العام أو خفض الناتج الوطني في حالة ارتفاع معدل التضخم

[1] ميشيل توادرو، **التنمية الاقتصادية**، دار المريخ، السعودية، 2006، ص 172.

وانخفاض البطالة وذلك من خلال رفع الضريبة وخفض الإنفاق العام وفي حالة تغير كل من الإنفاق العام و الضرائب في نفس الاتجاه.[1]

ويمكن إظهار العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 03: يوضح العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي

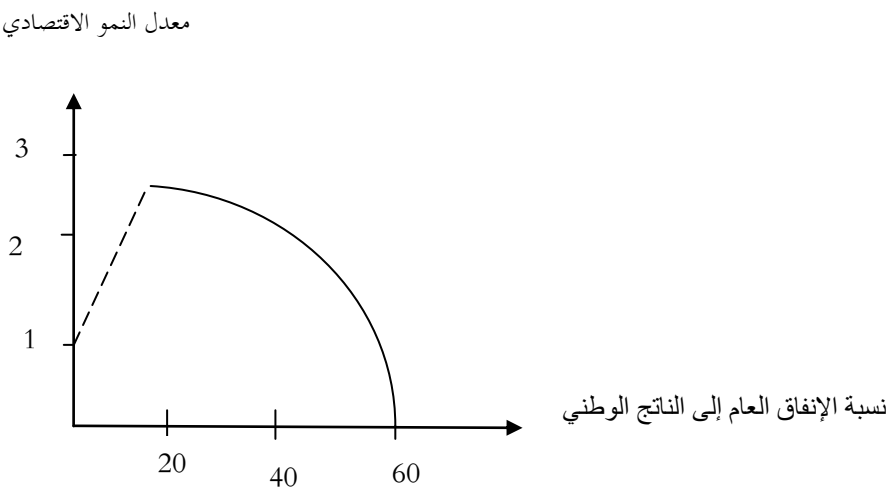

المصدر: محمد لامي، **دراسة تأثير النفقات العامة على معدل النمو الاقتصادي(دراسة حالة الجزائر)** مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، الجزائر،2011/2010، ص80.

نلاحظ من خلال الشكل أنه إذا لم يكن هناك إنفاق عام فإن معدل النمو الاقتصادي يكون منخفضا جدا وغير بعيد عن الصفر، لان الاقتصاد بحاجة إلى بني تحتية تسهل حركة عوامل الإنتاج وتنظيم السوق وفق قوانين وأنظمة محددة وذلك يظهر من خلال المنحنى الذي يبدأ في الارتفاع مشيرا إلى تزايد معدل النمو الاقتصادي كلما ارتفع حجم الإنفاق العام إلى الناتج الوطني إلى غاية بلوغ الحد الأقصى من النمو الاقتصادي الذي يقابله حجم الإنفاق العام إلى الناتج الوطني حوالي 15٪، وبعدها فان أي ارتفاع في نسبة الإنفاق العام إلى الناتج الوطني يفوق 15٪ فان ذلك يؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي بشكل يعكس وجود علاقة سلبية بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي.

ويظهر لنا أن العلاقة بين الإنفاق العام والنمو لاقتصادي تكون موجبة ، إذا كان يعبر عنها في شكل التغير النسبي السنوي، وعموما فان أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي يتأثر بخصائص البلد المعنى بالدراسة ومنها الكفاءة التكنولوجية، المقدرة التنظيمية، والتخصص الإنتاجي،وغرها من الخصائص التي تختلف من بلد لآخر.

[1] أمال أبو بكر أطبقية، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية في ليبيا منذ عام 1992**، أطروحة دكتوراه، معهد البحث والدراسات الإفريقية، قسم السياسة والاقتصاد، جامعة القاهرة، مصر، 2011، ص 28.

المبحث الثاني: التضخم

تعتبر مشكلة التضخم من اكبر المشاكل التي تعاني منها جميع الدول النامية و المتقدمة على السواء في الوقت الحاضر حقيقة يوجد إخلاف في أسباب و معدلات التضخم ما بين دولة لأخرى و من فترة زمنية لأخرى داخل نفس الدولة ، إلا أن الحقيقة القائمة هي معانات جميع دول العالم من هذه المشكلة و تشير هذه المشكلة اهتمام الاقتصاديين لما لها من أثار سلبية على كافة جوانب الحياة اقتصاديا و اجتماعيا بل وأخلاقيا أيضا وتكتسب هذه المشكلة اهتماما خاصا في الدول النامية باعتبارها اكبر الدول معانات من حدة موجات التضخم

المطلب الأول: مفاهيم حول التضخم

ظاهرة التضخم تعد من أهم المظاهر الاقتصادية التي عانت ولا تزال تعني منها الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، وهو يعتبر من أهم المشاكل الاقتصادية التي يسعى علماء الاقتصاد إلى وضع الحلول المناسبة لها. ومن خلال هذا المطلب سنتعرف أكثر على هذه الظاهرة.

أولا: تعريف التضخم

على الرغم من شيوع انتشار هذا المصطلح و شموله معظم اقتصاديات العالم في الوقت الحاضر إلا انه لم يوجد لحد الآن اتفاق بين الاقتصاديين حول تعريف محدد وواضح للتضخم وفيما سوف نتطرق إلى بعض التعاريف:

التعريف الأول: التضخم هو الارتفاع الملموس والمستمر في المستوى العام لكل السلع والخدمات يصاحبه ارتفاع في تكاليف المعيشة بشكل عام.[1]

التعريف الثاني: التضخم هو الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار خلال الفترة الزمنية الحالية مقارنة بالفترة الزمنية السابقة.[2]

ويعرفه بعض الاقتصاديين كما يلي:

يعرف **كاردنير أكلي Gandener Ackly** التضخم انه الارتفاع المستمر المحسوس في المستوى العام للأسعار أو معدل الأسعار ، و استناد إلى هذا التعريف لا يعتبر من التضخم تلك الحالة التي ترتفع فيها الأسعار بشكل متقطع

[1] هيثم الزغبي وحسن أبو الزيت، **أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي**، دار الفكر، الأردن،2000، ص 151.

[2] احمد أبو السندس وعبد الناصر طلب نزال، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار تنسيم، الأردن، 2008، ص 209.

وغير مستمر أو عندما يكون الارتفاع في الأسعار قليل جدا و غير محسوس . يضيف الأستاذ أكلي قائلا نعرف التضخم بأنه حالة الارتفاع المستمر في الأسعار و ليس الأسعار العالية. بعبارة أخرى إن التضخم يعبر عن حالة عدم التوازن.[1]

ويعرفه **بيجو** على انه: تتوفر حالة التضخم عندما تصبح الزيادات في كمية الإنتاج المتحققة بواسطة استخدام عناصر الإنتاج التي تحصل على تلك الدخول.[2]

وبناءا على ما تقدم يمكننا تعريف التضخم على أنه كل زيادة في التداول النقدي يترتب عليه زيادة في الطلب الكلي الفعال عن العرض الكلي للسلع والمنتجات في فترة زمنية معينة، تؤدي إلى زيادة في مستوى العام للأسعار.

ثانيا: قياس التضخم.

يقيس معدل التضخم البسيط معدل التغير في الأسعار في أي فترة زمنية بالنسبة للفترة الزمنية السابقة لها مباشرة وذلك عن طريق استخدام العلاقة التالية:[3]

$$\text{معدل التضخم في السنة الحالية} = \frac{\text{المستوى العام للاسعار في السنة الحالية} - \text{المستوى العام للاسعار في السنة السابقة}}{\text{المستوى العام للاسعار في السنة}} \times 100$$

ثالثا: أنواع التضخم

وضع بعض الاقتصاديين مجموعة من المعايير للتمييز بين أنواع التضخم مع مراعاة أن هذا التمييز بين تلك الأنواع للتضخم لا يعني أنها منفصلة عن بعضها البعض بل هي مترابطة ومتشابكة بحيث قد يتضمن نوع من التضخم على نوع آخر، كما أن حدوث احد هذه الأنواع قد يؤدي إلى حدوث نوع أو أنواع أخرى. وهذه المعايير سنتناولها فيما يلي:

1- المعيار الأول: التضخم وفقا لحدته (شدته)

وفقا لهذا المعيار هناك ثلاثة أنواع من التضخم كما يلي:[4]

أ- التضخم المعتدل (الزاحف) : ويشمل الحالات التي تتزايد فيها الأسعار بشكل بطيء ومتوقع، حيث يأخذ معدل التضخم منزلة عشرية أي اقل من 10٪ وهذا النوع من التضخم لا يحدث اختلالا في التوازن الاقتصادي، كما أن

[1] ضياء مجيد الموسوي، **أسس علم الاقتصاد**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2011،ص 105.

[2] ضياء مجيد الموسوي، مرجع سبق ذكره ، ص 106.

[3] إيمان عطية ناصف، **مبادئ الاقتصاد الكلي**،المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2006،ص 240.

[4] حسام علي داود، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار المسيرة، الأردن، ط2، 2013، ص ص 162- 163.

الاقتصاديون الكنزيون يرون أن هذا التضخم لا يشعر الأفراد بخطورته إلا بعد مرور فترة زمنية، رغم وجوده بصورة دائمة، لذلك تضل النقود تؤدي وظائفها الأساسية تظل مقبولة في عمليات التبادل رغم انخفاض قوتها الشرائية.

ب- التضخم المتسارع: ويشمل الحالات التي تتزايد فيها الأسعار بمعدلات مرتفعة خلال فترة زمنية بسيطة.

ج- التضخم الجامح : وهو عبارة عن حالة ترتفع فيها الأسعار بمعدلات عالية وسريعة حتى تصل إلى آلاف المرات في فترة وجيزة نسبيا، الأمر الذي يؤدي إلى انعدام ثقة الأفراد في النقود تماما مما يدفعهم إلى التخلص منها وفي ظل هذه الظروف فانه يصعب على السلطات الحكومية في هذه الخالة إعادة الاستقرار بوسائل مباشرة وغير مباشرة ومن ثم فان هذا النوع من التضخم يعد اخطر أنواع التضخم على الإطلاق.[1]

2- المعيار الثاني: وفقا لمصدر التضخم

طبقا لهذا المعيار فانه يمكن التمييز بين نوعين رئيسين للتضخم هما:

أ- التضخم المحلي: غالبا ما يحدث التضخم المحلي نتيجة للإفراط في الإنفاق المحلي مقارنة بما هو متاح من سلع ،ويحدث الإفراط في الإنفاق المحلي نتيجة لعامل مختلفة أهمها السياسات الحكومية التوسعية سواء المالية منها أو النقدية. قد تلجأ الحكومة إلى الاقتراض المحلي (بيع السندات في السوق المفتوحة) لمقابلة التوسع في نفقاتها المتكررة و الرأسمالية أو لتغطية العجز في ميزانيتها، وقد يكون مصدر التزايد في الإنفاق المحلي المغالاة في الاستهلاك الخاص أو التوسع في خطط الاستثمار بشكل مبالغ فيه نتيجة لقراءة خاطئة من قبل رجال الأعمال للمؤشرات السوقية.[2]

ب- التضخم المستورد : يكون السبب الأساسي في هذا النوع من التضخم هو اعتماد الدولة على السلع والخدمات المستوردة من الخارج وبالتالي فعندما تكون الدولة المصدرة لهذه السلع والخدمات تعاني من أصلا من هذا التضخم ينتقل إلى الاقتصاد المحلي عن طريق السلع والخدمات المستوردة، كما أن تدفقات رأس المال الدولية تؤثر بشكل غير مباشر على الأسعار المحلية من خلال قنوات أسعار الفوائد وأسعار الصرف الأجنبي.[3]

[1] إسماعيل محمد هاشم، **النقود والبنوك**، المكتب العربي الحديث، مصر، 2005، ص 206.

[2] طالب محمد عوض، مرجع سبق ذكره، ص 164.

[3] شعيب بونوة، مرجع سبق ذكره،ص134.

3- المعيار الثالث: وفقا لدرجة تحكم السلطات النقدية في مراقبة وتحديد الأسعار

وفقا لهذا المعيار فانه يمكن التمييز بين نوعين من التضخم: [1]

أ- التضخم الظاهر : وهو عبارة عن حالة ترتفع فيها الأسعار بصورة مستمرة دون أن يعترض طريقها أي عائق وذلك استجابة لفائض الطلب، أو بعبارة أخرى ترتفع الأسعار بحرية لتحقيق التعادل أو التوازن الغرض والطلب بدون تدخل السلطات النقدية

ب- التضخم المكبوت: في هذا النوع من التضخم لا يظهر التضخم في صورة ارتفاع في الأسعار حيث تتدخل الدولة بوسائل إدارية خاصة لمنع الارتفاع في الأسعار من الظهور عن طريق تثبيت الأسعار بوسائل إدارية خاصة بالنسبة للسلع الأساسية أو عن طريق منح إعانات للمنتجين لتعويضهم عن أرباحهم ومنع الارتفاع في الأسعار من الظهور.

وعلى الرغم من عدم ظهور ارتفاع الأسعار في هذا النوع من التضخم إلا أن التضخم المكبوت يكون واضحا في عدة مظاهر أخرى لعل من أهمها اختفاء السلع ذات الأسعار الثابتة من الأسواق الرسمية وظهور السوق السوداء. إضافة إلى ظهور طوابير المستهلكين أمام منافذ التوزيع الرسمية التي تفرض السلع بالسعر المثبت. وانخفاض وزن عبوات السلع وانخفاض جودتها مع بيعها بنفس السعر المثبت. وغيرها من المظاهر الأخرى.

المطلب الثاني: أسباب وآثار التضخم.

مشكلة التضخم لها أسباب متعددة، وقد تحدث في بعض الظروف لأحد الأسباب دون الآخر، وقد تحدث أحيانا لأكثر من سبب، ويترتب على هذه الظاهرة مجموعة من الآثار الغير مرغوبة على الاقتصاد والتي يجب مواجهتها.

أولا: أسباب حدوث التضخم.

توجد أسباب عديدة تفسر موضوع التضخم، فالبعض يرى أن التضخم هو ظاهرة نقدية.والبعض يرى أن زيادة الطلب الكلي في ظروف التوظيف الكامل من أهم أسباب التضخم وفيما يلي سوف نتناول بشيء من التفصيل أهم الأسباب التي تسمح بحدوث التضخم.

1-**ارتفاع المعروض من النقد** : يرى الاقتصادي الشهير ميلتون فريدمان أن التضخم دائما وفي كل الأحوال ظاهرة نقدية فهو يرى أن التغيرات في العرض النقدي هي المصدر الرئيسي للتغيرات في الأسعار، ومن ثم حدوث التضخم وبالتالي فان علاج التضخم من وجهة نظر فريدمان إنما يتمثل في محاولة تخفيض معدلات نمو العرض النقدي إلى

[1] إيمان عطية ناصف، مرجع سبق ذكر،ص ص 238- 239.

مستويات منخفضة، ويقرر فريدمان بأنه في كل حالة يمر فيها بلد ما بمعدل تضخم غاية في الارتفاع ولفترة ممتدة من الزمن فان معدلات النمو في العرض النقدي لهذا البلد يكون أيضا غاية في الارتفاع، ولذلك فان التحليل القائم على افتراضات النموذج الكلاسيكي يقرر أن الزيادة في كمية النقود تؤدي دائما إلى حدوث ارتفاع في المستوى العام للأسعار وبنفس نسبة الزيادة في كمية النقود.[1]

2-**زيادة الطلب الكلي** : ترتكز نظرية الطلب على انه السبب الرئيسي لحدوث التضخم يتمثل في زيادة الطلب الكلي بسبب زيادة أحد العناصر المكونة له (سواء الاستهلاك الخاص أو الاستثمار أو زيادة الإنفاق الحكومي) وفي نفس الوقت لا يقابل هذه الزيادة زيادة مماثلة لها في العرض الكلي بسبب وصول الاقتصاد القومي إلى مستوى التوظيف الكامل أو مستوى قريب من التوظيف الكامل حيث تنخفض مرونة الجهاز الإنتاجي مما يؤدي إلى حدوث ارتفاع مستمر في المستوى العام للأسعار.

ووفقا للتحليل السابق فان الزيادة في الطلب لا يترتب عليها بالتأكيد ارتفاع في المستوى العام للأسعار حيث تتوقف هذه الزيادة على مرونة العرض الكلي في الاقتصاد القومي.

3- **انخفاض العرض الكلي**: تفسر نظرية دفع النفقة حدوث التضخم بانخفاض العرض الكلي نتيجة لارتفاع الأجور دون أن يقابلها زيادة في الإنتاجية ويترتب على ارتفاع الأجور ارتفاع في نفقة الإنتاج ومن ثم انخفاض العرض الكلي. ويحدث الارتفاع في الأجور لأسباب مختلفة، فقد يحدث الارتفاع في الأجور بصورة منتظمة نتيجة لوجود نقابات عمالية قوية تطالب دائما بزيادة أجور أعضائها، وقد يحدث الارتفاع في الأجور نتيجة الارتفاع مستويات الأسعار ومن ثم ترتفع تكلفة المعيشة، فيطالب العمال برفع أجورهم لتغطية الارتفاع في تكلفة المعيشة والمحافظة على أجورهم الحقيقية الثابتة.[2]

ومنه فإنه أيا كان سبب الزيادة في الأجور فإن ارتفاع تكاليف الإنتاج نتيجة لارتفاع الأجور يترتب عليه حدوث انخفاض في العرض الكلي ويترتب على انخفاض العرض الكلي حدوث انخفاض في حجم الناتج الكلي وارتفاع في المستوى العام للأسعار.

4- **ارتفاع التكاليف الإنتاجية** : يحدث أحيانا ارتفاع ملموس في أسعار السلع والخدمات النهائية نتيجة الارتفاع التكاليف الإنتاجية بشكل عام وهو ما يعرف بتضخم التكاليف وارتفاع الأجور بصفة خاصة.

[1] محمد فوزي أبو السعود، مرجع سبق ذكره، ص 204.

[2] سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص57.

5– **استيراد معظم السلع والخدمات النهائية من الخارج:** يظهر بوضوح في الاقتصاديات الصغيرة المفتوحة على الاقتصاديات الأخرى، والتي تستورد معظم احتياجاتها من السلع والخدمات النهائية من الخارج وهذا ما يدعى بالتضخم المستورد.

ثانيا: آثار التضخم.

خلال فترات التضخم تتغير أسعار السلع بطريقة عشوائية حيث ترتفع أسعار بعض السلع ارتفاعا كبيرا وتظل أسعار السلع الأخرى ثابتة، كما يحدث أيضا تغير في مستويات الدخول النقدية بطريقة عشوائية. ويترتب على ما سبق ظهور بعض الآثار السلبية للتضخم والتي لا تقتصر على الجانب الاقتصادي فقط بل تشمل أيضا الجانب الاجتماعي. ومن أهم الآثار الاقتصادية والاجتماعية ما يلي :

1– الآثار الاقتصادية للتضخم:هناك العديد من الاقتصادية الناتجة عن مشكلة التضخم نذكر منها التالي:

أ– أثر التضخم على الثروة: في أوقات التضخم تنخفض القيمة الحقيقية للثروة التي يحتفظ بها الأفراد في صورة نقود سائلة أو تلك التي يتم الاحتفاظ بها في صورة ودائع في البنوك فعلى الرغم من الحصول أصحاب هذه الودائع على فائدة مقابل هذه الودائع إلا أن الفائدة تكون عادة اقل من معدلات التضخم و في نفس الوقت ترتفع القيمة الرأسمالية للثروات التي تكون على شكل أصول عينية مثل الأراضي و العقارات حيث يستفيد أصحابها من ارتفاع قيمتها إذا تم بيعها في أوقات التضخم و يؤدي التضخم أيضا إلى استفادة المدنيين المقترضين على حساب الدائنين المقرضين حيث يلتزم المدين برد القيمة النقدية لدينه في حين تقل قيمتها الحقيقية بالمقارنة لوقت قيامه بالاقتراض.[1]

ب– **اثر التضخم على الاستثمار**:يؤثر التضخم سلبا على الاستثمار القومي من عدة جوانب نذكر منها:[2]

- ✓ يؤدي التضخم إلى تشجيع استخدام المدخرات في شراء المعادن النفيسة وشراء العقارات والتحف بدلا من استخدام المدخرات في الاستثمارات المنتجة نظرا لارتفاع أسعار هذه الأصول في أوقات التضخم.
- ✓ يشجع وجود التضخم الاتجاه إلى الأنشطة الاستثمارية سريعة الدورات مثل الأنشطة الخدمية لبناء الفنادق و المطاعم في حين يقل الاستثمار في الأنشطة الإنتاجية طويلة الأجل مثلا الأنشطة الصناعية والزراعية وذلك لانخفاض معدل دوران رأس المال فيها وصعوبة التنبؤ باتجاهات الأسعار في المستقبل.

[1] مطر محمد، **إدارة الاستثمارات الإطار النظري والتطبيقات العلمية**، مؤسسة الوراق، الأردن،1999، ص60.

[2] إيمان عطية ناصف، مرجع سبق ذكره، ص 251.

ج- اثر التضخم على الصادرات والواردات : يؤثر التضخم سلبا على احتياطي الدولة من العملات الأجنبية من خلال أثره السلبي على صادرات وواردات الدولة، ففي أوقات التضخم تصبح الأسعار المحلية أعلى نسبيا من الأسعار في الدول الأخرى، حيث تصبح صادرات الدولة أغلى نسبيا من وجهة نظر الأجانب مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي عليها وبالتالي تنخفض حصيلة الصادرات من العملات الأجنبية. ومن ناحية أخرى تصبح السلع المحلية أغلى نسبيا من الدول الأخرى مما يشجع على زيادة الاستيراد واستنزاف قدر كبير من العملة الأجنبية. ويترتب على ما سبق تزايد العجز في ميزان المدفوعات واستنزاف احتياطي الدولة من العملات الأجنبية.[1]

2- الآثار الاجتماعية للتضخم

هناك مجموعة من الآثار التي تصدر عن حدوث التضخم وتصنف في الناحية الاجتماعية منها ما يلي:[2]

أ- أثر التضخم على توزيع الدخول: تختلف معدلات الزيادة في الدخول النقدية بين أفراد المجتمع خلال فترات التضخم فبعض الفئات تزيد دخولها بمعدل أكبر من معدل التضخم وهي فئات رجال الأعمال. في حين تزيد دخول فئات أخرى بمعدل اقل من معدل التضخم وهي فئة موظفي الدولة حيث يحصلون على علاوات لمواجهة ارتفاع الأسعار، إلا أن هذه العلاوات لا تعادل التضخم، في حين تظل دخول بعض الفئات ثابتة مثل أصحاب الإيجارات.

فإذا علمنا أن الدخل الحقيقي هو عبارة الدخل النقدي مقسوم على المستوى العام للأسعار($\frac{\text{الدخل النقدي}}{\text{المستو العام}}$)

يمكننا أن نميز بين الفئات التالية للمجتمع خلال فترات التضخم:[3]

- ✓ الفئة التي تزيد دخولها بمعدل أكبر من معدلات الارتفاع في الأسعار يرتفع دخلها الحقيقي، وهذه الفئة تستفيد من حدوث التضخم.
- ✓ الفئة التي تزيد دخولها بمعدل أقل من معدل الارتفاع في الأسعار ينخفض دخلها الحقيقي وتتأذى من حدوث التضخم.
- ✓ الفئة ذات الدخول الثابتة يحدث انخفاض شديد في دخلها الحقيقي يوازي الارتفاع في الأسعار وهي أكثر الفئات تضررا من حدوث التضخم.

[1] غزلان محمد عزت، **اقتصاديات النقود والمصارف**، دار النهضة العربية، لبنان،2002، ص 32.

[2] صلاح الدين كروش، مرجع سبق ذكره، ص 22.

[3] إيمان ناصف عطية، مرجع سبق ذكره، ص 249.

وعلى ذلك يمكن القول أن التضخم يؤدي إلى إعادة توزيع الدخول في المجتمع لصالح الفئات ذات الدخول المتغيرة حيث يتحول الدخل الحقيقي من الفئات ذات الدخول الثابتة وشبه الثابتة إلى أصحاب الدخول المتغيرة.

ب– تفشي الرشوة والفساد الإداري : تؤدي الارتفاعات المستمرة لمستويات الأسعار المحلية إلى انخفاض القدرة الشرائية للنقود، وهو ما يؤدي إلى عجز نظام الأجور عن التكيف مع تلك الارتفاعات مما يتسبب في بروز ظاهرة الرشوة التي يلجأ إليها بعض أصحاب الدخول الثابتة لمواجهة الانخفاض في مستويات دخولهم الحقيقية.

المطلب الثالث: أثر السياسة المالية في ضبط التضخم

من بين الوسائل التي تستخدمها السياسة المالية في ضبط التضخم السياسة الضريبية وسياسة الإنفاق العام وكذلك القرض الحكومي وهي كما يلي:

أولا: دور الإنفاق العام في ضبط التضخم

بما أن إجمالي الإنفاق هو السبب الأول للتضخم فان التخفيض في الإنفاق الحكومي يؤدي إلى تقليل الضغوط التضخمية، وعندما تضمنت السياسة المالية التي تستهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي تغييرا في مستوى الإنفاق فان نتائج توزيع الدخل تكون قوية أيضا، وعندما تستخدم السياسة الاتفاقية في تحقيق الاستقرار فان ذلك لا يعتبر صنفا غير منتظم من النفقات. لكنه يعتبر إنفاقا على بعض المشروعات التي يؤثر كل منها على بعض الأشخاص أكثر من بعضها الآخر وبطرق مختلفة. ومع ذلك فإن اخطر أنواع التضخم يحدث في فترات الإنفاق العالي حيث لا يمكن فيه تخفيض الأصناف الكبيرة من الإنفاق إذا كانت الأهداف المعتبرة ذات أهمية أولية في مثل هذه الفترات. [1]

وبالتالي فان خفض الإنفاق الحكومي وخصوصا الإنفاق المتعلق بالسلع الاستهلاكية والكمالية و الحد من الإسراف و التبذير في القطاعات الحكومية وفي تنفيذ مشاريع التي تقوم بها الحكومة مع عدم المساس بأوجه الإنفاق، الذي يتعلق بزيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد، يعتبر احد أهم السياسات المالية التي تهدف إلى كبح جماح التضخم. ومثال ذلك أن تعمل الحكومة على تقليص حجم الإنفاق على القطاعات الخدمية دون القطاعات أخرى الإنتاجية لان القطاعات الإنتاجية تعمل على إيجاد التوازن في الاقتصاد في هذه الحالة التضخمية، أما المشروعات الخدمية والتي هي الطرق والجسور والمدارس والمستشفيات والكهرباء للقرى وهي لا يتحقق منها عائد.

[1] السيد عطية عبد الواحد، **دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية التوزيع العادل لدخول التنمية الاجتماعية وضبط التضخم** دار النهضة العربية،مصر، 1993، ص 56

وبالطبع فان هذا الحد من الإنفاق سوف يعود إلى حالته الطبيعية بعد زوال هذا التضخم وعودة الاقتصاد لحالة التوازن والاستقرار.

ثانيا – دور السياسة الضريبية في ضبط التضخم.

تعتبر الضريبة إحدى الوسائل الجيدة لمقاومة التضخم لأنها تقلل من السيولة النقدية في أيدي الأفراد عن طريق تحولات في دخولهم أو عن طريق زيادة الأسعار وتقليل المسافة بين الحجم النقدي والأموال الحقيقية، ولكن عند استخدام السياسة الضريبية في تحقيق هذا الهدف بصفة خاصة ينبغي مراعاة قيود العبئ الضريبي، ويزداد دور السياسة الضريبية أهمية لقاء إحداث تخفيضات هامة في النفقات الحكومية أحيانا، وبالتالي تكون أكثر التدابير المالية فعالية لمقاومة التضخم في جانب الدخل هي السياسة الضريبية التي يبدو أن لها أعظم الاحتمالات لنجاح، حيث أن الضرائب لها أثر انكماشي اكبر من مصادر الإيرادات الأخرى.[1]

وبالتالي فان جوهر عمل السياسة الضريبية إذا كان التضخم سائدا فيمكن محاربته بزيادة الضرائب ومن المعروف فان الضرائب تتنوع وتفرض على الشرائح معينة وكل فرض لضريبة يهدف لأثر معين على جهة معينة من أوجه الاقتصاد على سبيل المثال أن زيادة ضريبة الدخل تؤدي إلى تقليص حجم الإنفاق الاستهلاكي لدى الأفراد بينما زيادة الضرائب غير المباشر على السلع والخدمات وخصوصا السلع الكمالية يؤدي إلى خفض الطلب على تلك السلع.وقد ترى الحكومة أن الطلب مرتفع عل هذه السلع وسياستها المالية تتطلب خفضه لكبح جموح التضخم.

ثالثا – أثر القرض الحكومي وسداده.

إن الاقتراض الحكومي وتسديد الدين لا يشكلان في حد ذاتهما أدوات تثبيت مستقلة عن أدوات الضرائب والإنفاق، ويعتبر الاقتراض أو تسديد الدين نتيجة لمدى استخدام أدوات الضرائب والإنفاق، ويمكن لأشكال الاقتراض ومصادر الأموال المستعملة معالجتها بشكل مستقل لتأثير على حجم الطلب، وبالمثل فإن قرار سداد الدين أو عدم سداده من الفائض الجاري يؤثر في ضبط التضخم.[2] وعندما تقترض الحكومة في فترة التضخم النقدي أي بيعها لسندات الحكومية على الجمهور فانه سوف يكون هذا البيع على ذوي الدخول المتوسطة والكبيرة، وهذه السياسة قد تسبب انخفاض الاستهلاك.

[1] السيد عطية عبد الواحد، مرجع سبق ذكره، ص57.

[2] محفوظ فاطمة، اثر السياسة المالية على سلوك بعض متغيرات الاقتصاد الكلي الجزائري،مذكرة ماجستير، تخصص مالية المؤسسة، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، الجزائر، 2015/2014، ص 53.

المبحث الثالث: البطالة.

طالت مشكلة البطالة العديد من البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء، لكنها تعتبر مشكلة تؤرق أكثر الدول النامية وتكون فيها أكثر حدة من الدول المتقدمة، لعدم قدرتها على تدارك الوضع وإيجاد الحلول بسرعة بسبب أوضاعها الاقتصادية الغير مستقرة. ينتج عن هذه الظاهرة نتائج وخيمة على مختلف الجوانب اقتصادية كانت أو اجتماعية أو حتى سياسية وغيرها. ولذلك فقد حضي موضوع البطالة على حيز كبير من الاهتمام من قبل الاقتصاديين. وسنحاول من خلال هذا المبحث تقديم نظرة شاملة عن البطالة من خلال التطرق الى مفاهيمها وأسبابها والآثار الناجمة عنها.

المطلب الأول:مفاهيم حول البطالة

تعتبر البطالة من أهم المشاكل الاقتصادية، التي تعاني منها جميع دول العالم، وقد تعددت الدراسات والمفاهيم حول هذه المشكلة. لذا سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى مفهومها و كيفية قياس معدلها وأنواعها.

أولا: تعريف البطالة

هناك عدة تعاريف للبطالة نذكر منها:

التعريف الأول: البطالة هي التوقف الإجباري لجزء من القوى العاملة عن العمل مع وجود الرغبة والقدرة على العمل.[1]

التعريف الثاني: هي التوقف أو التعطل عن العمل الإجباري أو الاختياري لجزء من قوة العمل في مجتمع ما على الرغم من قدرة هذه القوة العاملة ورغبتها في العمل والإنتاج.[2]

التعريف الثالث: يعرفها الديوان الوطني للإحصاء بأن الشخص يعتبر بطالا إذا توفرت فيه المواصفات التالية:[3]

- ✓ أن يكون في سن يسمح له بالعمل أي يتراوح ما بين 15 و64 سنة.
- ✓ لا يملك عملا عند إجراء التحقيق الإحصائي وتشير إلى أن الشخص الذي يملك عملا هو الشخص الذي لا يزاول عملا ولو لمدة ساعة واحدة خلال فترة إجراء التحقيق.
- ✓ أن يكون في حالة بحث عن عمل حيث انه يكون قد قام بالإجراءات اللازمة للعثور على منصب عمل.
- ✓ أن يكون على استعداد تام للعمل ومؤهلا لذلك.

---

[1] جهاد أحمد أبو السندس، مرجع سبق ذكرة، ص 201.

[2] هيثم الزغبي وحسن أبو الزين، مرجع سبق ذكره، ص 145.

[3] L'office national des statistique, l'emploi et le chomage(donnés statistiques n'226 ,éditions oris), Algérie, 1995, p8.

ومن خلال هذه التعاريف يمكن تعريف البطالة بأنها عبارة عن عدم الحصول على عمل أو وظيفة لكل قادر على العمل ومحتاج إليه.

ثانيا: قياس معدل البطالة.

لحساب معدلات البطالة إحصائيا يتبع أسلوب العينات وليس أسلوب الإحصاء العام أو المسح العام، بالنظر لما يتطلبه ذلك من وقت طويل وتكاليف باهظة. وعادة يجري حساب معدلات البطالة في الدول المتقدمة مرة كل شهر أو ثلاثة أشهر .يقاس معدل البطالة باستخدام المعادلة التالية:[1]

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{اجمالي القوة}} \times 100$$

من المعادلة السابقة نلاحظ أن معدل البطالة هو عبارة عن نسبة مئوية من القوة العاملة المتمثلة في العاملين والعاطلين عن العمل، حيث يعتبر أحد المقاييس الرئيسية لأداء اقتصاد ما وأن السياسة الاقتصادية لكل بلد ترتكز على إبقاء هذا المعدل منخفض قدر الإمكان. ونقصد بالعاملين الأفراد الذين يعملون عند الغير أو في مؤسسة خاصة مقابل أجر. أما العاطلون فهم الأفراد القادرون على العمل ويبحثون عنه ولكن ليس لديهم وظيفة.

وهناك مجموعة من عناصر يتم استبعادها أو حذفها من القوة العاملة وهي:[2]

- ✓ الأفراد دون سن معينة وتختلف هذه السن من دولة لأخرى فمثلا في الجزائر يستبعد الأطفال دون سن الخامسة عشر (15)
- ✓ الأفراد من فئات معينة التي هي غير قادرة على العمل لأسباب مختلفة كالمرض، الإعاقة...الخ
- ✓ الأفراد الذين لا ينافسون غيرهم في مجال العمل.

ويصنف الأشخاص الذين يزيد عمرهم على الحد الأدنى لعمر العمل في أحد المجموعات التالية:[3]

1- **فئة مستخدم أو لا يعمل** : تضم كل من يشغل عملا بدوام كامل أو جزئي حتى وان كان يعمل ساعة أو ساعتين باليوم.

[1] جهاد أحمد أبو السندس، مرجع سبق ذكره ص 208.

[2] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الدار الجامعية للكتاب، مصر، 1997، ص 311

[3] نفس المرجع، ص 312.

2- **فئة غير مستخدم أو عاطل**: تضم كل من لا يشغل وظيفة أو عمل وأنه مستمر بالتفتيش عن فرص العمل.

3- **فئة خارج القوة العاملة** : تضم كل شخص لا تنطبق عليه شروط الفئة الأولى والثانية يعد من الفئة الثالثة في تضم المتقاعدون عن العمل بشكل كامل، الطلبة في الثانوي والجامعي، ربات البيوت وغيرها.

يتم قياس البطالة في البلدان المتقدمة عن طريق المعلومات الإحصائية التي يقوم بها مختلف مكاتب العمل، وأما بالنسبة للدول النامية نجد أن عملية قياس البطالة أكثر صعوبة لعدم توفر البيانات لدى الجهة الرسمية، والتي يستدل منها إلى حجم البطالة، وذلك لعدم وجود إعانات تحفز المتعطلين على تسجيل أنفسهم من ناحية أو لعدم توفر وسائل ملائمة لجمع المعلومات على نحو يسمح بتكوين قواعد بيانية يمكن الاعتماد عليها من ناحية أخرى.

و لقد تعرض حساب معدلات البطالة بهذه الطريقة إلى انتقادات لعدة أسباب هي: [1]

- ✓ قد تكون معدلات البطالة المحتسبة بهذه الطريقة أعلى من المعدلات الحقيقية لأنه لا يوجد في هذه الطريقة ما يؤكد أن الأشخاص غير المستخدمين (العاطلين) هم فعلا مستمرين بالتفتيش عن العمل .
- ✓ لوحظ في فترات الركود الاقتصادي أن حجم القوى العاملة ينقص أو يبقى ثابت، لأن الوضع الاقتصادي لا يشجع عل دخول عمال جدد إلى القوة العاملة ولا يشجع العمال العاطلين على الاستمرار في البحث عن فرص العمل، ولذلك فان معدلات البطالة المحتسبة لا تظهر حالة البطالة المتردية.
- ✓ زيادة عدد العمال الذين يعملون أقل من عدد الساعات اليومية المعتادة في فترات الركود، أي أن استخدامهم غير كامل وهم يمتلكون إمكانيات فائضة وغير مستغلة لا تظهرها معدلات البطالة الإجمالية وهذا ما يطلق عليه البطالة المقنعة
- ✓ لا تعطي معدلات البطالة الإجمالية صورة واضحة للبطالة في القطاعات المختلفة أو بالنسبة للأعمار المختلفة، أو بالنسبة لرجال أو النساء. لذا يستحسن العمل على حساب معدل البطالة لفئات اجتماعية مختلفة ولقطاعات اقتصادية مختلفة.

[1] نزار سعد الدين عيسي وإبراهيم سليمان قطف،**الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات**، دار حامد، 2007، ص 245.

ثالثا: أنواع البطالة.

هناك أنواع متعددة من البطالة تختلف من طرف لآخر وتبعا لسبب الذي يكون أساس بروز ظاهرة البطالة وتختلف أيضا التسميات لهذه الأنواع تبع للمدرسة الاقتصادية التي يتبع نهجها الاقتصاد الذي يحلل ظاهرة البطالة وبشكل عام فانه يمكن تحديد أنواع البطالة كما يلي :

1- **البطالة الاحتكاكية**: عبارة عن الحالة التي يتعطل فيها جزء من القوة العاملة بسب ترك العمل أو الانتقال للبحث عن عمل انسب وأفضل إما للحصول على مؤهل أعلى أو خبرة أكثر أو هدف الانتقال من منطقة جغرافية والبحث عن عمل في منطقة جغرافية أخرى أو بسبب تطور ظروف العمل التكنولوجي، وهذه الأنواع نسمى بطالة احتكاكية لان الاحتكاك في سوق العمل يضطر البعض إلى ترك عملهم ويساعد البعض الآخر على إيجاد عمل جديد [1]. فعلى سبيل المثال الحاصل على شهادة جامعية بمستوى أعلى من مستواه السابق يستطيع أن يترك العمل بحثا عن وظيفة أفضل وفقا للمؤهل الجديد والذي يغير سكنه وينتقل من دولة الر أخرى لأنه يترك عمله ويبحث عن عمل قرب مسكنه الجديد .

2- **البطالة الدورية** : تحدث البطالة الدورية في مرحلة التراجع الاقتصادي حيث يقل الطلب الكلي (وبالتالي الطلب على العمل) إلى مستوى لا يكفي لشراء الإنتاج العادي مما يحدث فجو انكماشية ويؤدي إلى تفشي البطالة في كافة القطاعات الاقتصادية. وتتميز البطالة الدورية عن أنواع البطالة الأخرى بأنها شاملة لكافة القطاعات والمهن وتنتج عن اختلال في التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي. وحيث أن الأفراد البطالين دوريا يرغبون في العمل عند معدل الأجر السوقي السائد ولكنهم لا يجدون العمل فإنهم يعتبرون باطلين إجباريا.[2]

3- **البطالة الهيكلية** : يمكن إرجاع وجود البطالة الهيكلية إلى عاملين أولهما يفسر وجود ذلك النوع من البطالة نتيجة لعدم التوافق بين المهارات لمطلوبة لفرص العمل المتاحة وبين المهارات التي يملكها الأفراد الباحثين عن العمل وأيضا نتيجة لعدم التوافق الجغرافي بين المناطق الجغرافية التي يوجد بها فرص العمل وبين المناطق الجغرافية التي يوجد بها الأفراد الباحثين عن العمل، أما العامل الثاني فيرجع بسبب وجود البطالة الهيكلية إلى ضعف المقدرة الاستيعابية للاقتصاد القومي والتي تنشأ أساسا بسبب عدم التناسب بين حجم فرص العمل الجديدة التي يمكن أن يخلقها الاقتصاد القومي وبين حجم الداخلين الجدد لسوق العمل سنويا.[3]

---

[1] هيثم الزغبي، مرجع سبق ذكره، ص 147.

[2] طالب محمد عوض، مرجع سبق ذكره، ص 157.

[3] محمد فوزي أبو السعود، مرجع سبق ذكره،ص 282.

ولا شك أن التطورات التكنولوجية التي تحدث في العالم بسرعة رهيبة تساعد على نمو مثل هذا النوع من البطالة . ففي الدول المتقدمة يمكن القضاء على مثل هذا النوع من البطالة بسهولة نتيجة لتوافر الإمكانيات المادية والفنية لإعادة تأهيل وتدريب العمالة المستغنى عنها للالتحاق مرة أخرى بالعمل.

4- **البطالة الموسمية** : يشير هذا النوع من البطالة إلى حالة الأفراد الذين يعملون اقل من ساعات العمل المعتادة أو يعملون في مواسيم معينة ولا يعملون في مواسم أخرى.[1]

5- **البطالة الإجبارية** : تعرف البطالة الإجبارية أو كما يطلق عليها أحيانا البطالة السافرة على أنها وجود أفراد قادرين على العمل ويبحثون عن العمل بشكل جاد عند الأجر السائد ولكنهم لا يجدون عملا وبالتالي لا يوجد لهم وظائف في أي مكان داخل الاقتصاد القومي.

6- **البطالة المقنعة** : تعني وجود جزء من المشتغلين يمكن الاستغناء عنهم بدون أن يتم التأثير على العملية الإنتاجية وبمعنى آخر تكدس العمالة في قطاع معين وتتقاضى أجورا تزيد عن حجم مساهمتها في العملية الإنتاجية، وهي بدورها تؤدي عملا جزئيا غير كامل في النشاط الاقتصادي. وبالتالي فإن وجود مثل هؤلاء العمال تسبب معاناة للاقتصاد سواء كان في المؤسسات الخاصة أم العامة لأنها تعاني من وجود بطالة أي تعطل عن العمل ولكن بنوع آخر.

إذن البطالة المقنعة هي أن الأفراد تعمل وتتقاضى أجرا وهي لا تستحقه كونها لا تساهم فعلا في العملية الإنتاجية. ويسود هذا النوع من البطالة في الدول النامية وخاصة التي تعاني من زيادة في النمو السكاني.ومن بين الحلول المعمول بها للحد من هذا النوع من البطالة خاصة في الدول النامية تحديد نسبة القوى العاملة أو تحويل بعض العمال من القطاعات التي يكونون فيها إلى قطاعات أخرى أو خلق فرص عمل جديدة لهم وهو الحل الأمثل.

7- **البطالة الفنية** : تعني تعطل جزء من القوى العاملة في المهن والأعمال التي تستدعي إحلال آلة محل العامل لمواكبة التقدم التكنولوجي مما يضطره إلى البحث عن عما آخر وتزداد نسبة البطالة الفنية في المراحل الأولى لتحول الاقتصادي من الإنتاج الصناعي بالأساليب التقليدية إلى الإنتاج بالأساليب التقنية عالية الجودة والكفاءة والإنتاجية الرأسمالية.

وينتشر هذا النوع من البطالة في الدول التي انتهجت سياسات اقتصادية منفتحة على العالم الخارجي تتجاوب مع العولمة وتحفيز الاستثمارات الأجنبية واعتماد معايير الجودة والنوعية الدولية في السلع والخدمات المنتجة لأغراض التسويق المحلي والصادرات.

[1] خالد واصف الوزني واحمد حسن الرفاعي، مرجع سبق ذكره ص 272.

وتوجد أنواع أخرى للبطالة من بينها:[1]

- ✓ **البطالة السافرة** : حالة التعطل الظاهر التي يعاني منها جزء من قوة العمل المتاحة. والتي يمكن أن تكون احتكاكية أو هيكلية أو دورية ومدتها الزمنية تطول أو تقصر بحسب طبيعة نوع البطالة وظروف الاقتصاد الوطني، وأثارها تكون اقل حدة في الدول المتقدمة منها في الدول النامية. حيث أن العاطل في الدول المتقدمة يحصل على مساعدات مثل إعانة حكومية و إعانة بطالة في حين تنعدم هذه المساعدات في الدول النامية.
- ✓ **البطالة الاختيارية**: هي الحالة التي يتعطل فيها العامل بمحض إرادته وذلاك عن طريق تقديم استقالته عن العمل الذي يقوم به، إما لعزوفه عن العمل أو لأنه يبحث عن عمل آخر أفضل يوفر له أجرا أعلي وظروف عمل أحسن.
- ✓ **البطالة المستوردة**: وهي حصول الوافدين عل الوظائف وترك أبناء البلد بدون عمل.
- ✓ **البطالة الفقر**: هي البطالة الناشئة بسبب النقص في التنمية حيث أن أفرادها لا يجدون في محيطهم فرص العمل الثابت و المستمر.

المطلب الثاني: أسباب وآثار البطالة.

البطالة تعد من المشاكل الصعبة بسبب تعدد الأسباب التي تؤدي إلى حدوثها، فيمكن أن تحدث لسبب واحد فقط ويمكن كذلك أن تحدث باتحاد مجوعة من الأسباب. ولهذه المشكلة آثار متعددة ومتنوعة تمس كل الاتجاهات من اقتصادية واجتماعية.

أولا: أسباب البطالة

يكن القول بأنه لا يمكن أن تعرف البطالة لسبب واحد مستقل حيث أن هناك جملة من العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والديموغرافية، إضافة إلى جملة من العوامل الخارجية التي قد تؤثر بشكل مباشر او غير مباشر في جانبي العرض والطلب على القوى العاملة. ومع كان هناك ومازال العديد من الأسباب وراء مشكلة البطالة من أهمها نذكر ما يلي:[2]

[1] خليلي أحمد وهاشمي بريقل، **واقع البطالة آثارها على الفارد والمجتمع، ملتقى دولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة** ، المسيلة،اليوم غير مذكور، ص 7

[2] بشير الدباغ وعبد الجبار الجرمود، **مقدمة في الاقتصاد الكلي**، دار المناهج، الأردن، 2003، ص 391.

- ✓ تدخل الدولة في السير العادي لعمل السوق الحرة وخاصة فيما يخص تدخلها لضمان حد أدنى للأجور، إذ أن تخفيض الأجور والضرائب هما الكفيلان بتشجيع الاستثمار وبالتالي خلق الثروات وفرص العمل.
- ✓ رفض البعض لأنواع معينة من المهن مراعاة للمظهر الاجتماعي. خاصة الحاصلين على شهادات علمية ومهنية حيث تفضل الأغلبية العمل المربح داخل المكاتب وهو ما يستحيل تحقيقه على ارض الواقع.
- ✓ انفتاح العالم الخارجي وزيادة مستوى المنافسة.
- ✓ استمرار التطور التقني باستخدام الأجهزة والآلات مرتفعة الإنتاجية أي بزيادة استخدام عنصر رأس المال تكون على حساب استخدام عنصر العمل، وتعمل على تخفيض نسبة الأيدي العاملة أو تقليل عدد ساعات العمل أو تسريح العمال بالاستغناء عن خدماتهم.
- ✓ عزوف الرأسماليين عن الاستثمار إذا لم يؤدي الإنتاج إلى ربح كافي يلبي طموحاتهم.

بعد الأزمة الاقتصادية الكبرى التي ضربت النظام الرأسمالي في مطلع الثلاثينات والمتمثلة في أزمة الكساد 1929 وارتفاع عدد العاطلين عن العمل بشكل كبير جدا من بين الإحصائيات 12 ملين عاطل في الولايات المتحدة و 6 ملايين في ألمانيا. وقد أرجع بعض الاقتصاديين أسباب البطالة إلى أخطاء بعض الرأسماليين الذين لا ينفقون بشكل كافي على الاستثمار.

ثانيا: آثار البطالة.

تعد البطالة واحدة من اخطر المشاكل التي تواجه معظم دول العالم ولاسيما الدول النامية لأنها تشكل تهدي واضح للاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والأمني وعلى تلك الدول أن تولي جل اهتمامها لعلاج هذه المشكلة الخطيرة قبل أن يستفحل الداء، وتتضاعف الآثار السلبية ويصعب العلاج. إذ تنتج عن البطالة آثار اقتصادية و اجتماعية عديدة ومن أهمها ما يلي:

1- الآثار الاقتصادية للبطالة

يترتب عن وجود البطالة في اقتصاد ما مجموعة من الآثار التي تخل بهذا الاقتصاد نذكر منها ما يلي: [1]

- ✓ توقف جزء من الموارد البشرية عن الإنتاج أي تعطيلها يعني هدر في طاقة مورد اقتصادي مهم لم يتم استغلاله بالطريقة المثلى.

[1] أسامة السيد محمد السميع، **مشكلة البطالة في المجتمعات العربية والإسلامية**، دار الفكر الجامعي، مصر، 2008، ص 53.

- ✓ تعني البطالة حالة عدم التشغيل الكامل أو عدم التوظيف الكامل والذي يؤثر بدوره على عدم وصول الاقتصاد إلى حالة التوازن.
- ✓ انخفاض في مستوى الدخل الشخصي يؤدي إلى تدني المستوى المعيشي ونقص التغذية فتنخفض الإنتاجية وبالتالي يبقى مستوى الدخل متدني مما تزيد من مشكلة الفقر.
- ✓ انخفاض الإنفاق الاستهلاكي يقلل من حجم الطلب الكلي الذي بدوره يسبب الركود وفائض في الإنتاج الكلي للاقتصاد مما يخفض حجم العرض الكلي.
- ✓ انخفاض حجم الادخار يؤدي إلى تخفيض في حجم الإنفاق الاستثماري مما يقلل من فرص التشغيل لعناصر الإنتاج ومنها عنصر العمل.
- ✓ انخفاض جدوى الإنفاق الاستثماري على التعليم والتدريب يترتب عليه هدر في الموارد والبرامج التعليمية وزيادة الأعباء الاقتصادية نتيجة انخفاض العوائد الاقتصادية بالمقارنة مع التكاليف للنظام التعليمي.
- ✓ يعتبر عنصر العمل عنصر رئيسي من عناصر الإنتاج وعدم استغلال هذا المورد يضيع على الاقتصاد فرصة إشباع الحاجات التي كانت ستوفرها تلك القوى العاملة الراغبة والقادرة عن العمل.

2- الآثار الاجتماعية للبطالة.

إن البطالة لا يقتصر تأثيرها فقط على الجانب الاقتصادي وإنما يمتد إلى حياة الفرد والمجتمع كما هو موضح فيما يلي:[1]

- ✓ زيادة الشعور لدى المتعطل عن العمل بانخفاض التقدير الشخصي له في المجتمع يسبب له حالة من اليأس والفراغ.
- ✓ ارتفاع في معدلات الانحراف وبالتالي زيادة الجرائم بأنواعها في المجتمع.
- ✓ تفكك الأسر للقوة العاطلة عن العمل نتيجة عدم قدرتهم على تلبية المتطلبات الأساسية لأسرهم.
- ✓ الاضطرابات النفسية والعصبية للمتعطلين عن العمل قد تدفعهم إلى ارتكاب جرائم لتعويض النقص النفسي والمالي .
- ✓ التخلف الاجتماعي بسبب عدم القدرة على إشباع الحاجات الأسرية للقوة المتعطلة عن العمل والمتمثلة بالرعاية الصحية والتعليم والإطعام والإيواء فهي تشكل الاستقرار الأسري والاجتماعي.

[1] لؤي أديب العيسي، **الفساد الإداري والبطالة**، دار ومكتبة الكندي،لأردن، 2014، ص ص 175. 176.

المطلب الثالث: دور السياسة المالية في الحد من البطالة.

عندما تم التأكد من أن التغيير في السياسة المصرفية لم يكن فعال. تبنى الكثير من الاقتصاديين سياسات الأشغال العامة وأولوية منح إنفاق حكومي كحل. وأنه على السياسة المالية أن تمتص الادخار من خلال النفقات الحكومية المستمدة من الأموال المقترضة.

أولا: تخفيض الضرائب.

يتم استعمال الضرائب باعتبارها أداة من أدوات السياسة المالية في التأثير على البطالة كما يلي:[1]

إن التخفيض في معدلات الضرائب في فترات الكساد يشجع على الإنفاق بترك النقود في أيدي الأفراد للاستهلاك والاستثمار، وتخفيض الضرائب مؤسس بصفة أولية على اعتبار أنه لو لم تستعمل الموارد كاملة فليست الضرائب مطلوبة لتقليل الإنفاق الخاص. وبالتالي إذا نشأ في الاقتصاد قوى تدفع نحو الكساد، فان تشجيع الأسواق يمكن أن يتم بواسطة خفض الضرائب، أما إذا كان التضخم متوقعا فيمكن محاربته بزيادة الضرائب. وإذا كان التوظيف ينخفض بينما الأسعار ترتفع فإن الأمر يتطلب ضوابط مباشرة على الأجور ولأسعار أو برنامجا يؤثر مباشرة على التوظيف مثل الأشغال العامة.

ثانيا: زيادة النفقات الحكومية

وتؤثر النفقات الحكومية هي الأخرى على الحد من البطالة بالتباع الدولة للخطة التالية:[2]

إن طريقة السياسة المالية لمعالجة الكساد التي اتبعتها الدول النامية في السابق كانت عبارة عن برنامج زيادات متنوعة في النفقات الحكومية ، مصممة لرفع مستوى الإنفاق الإجمالي في الاقتصاد، ويتم ذلك في صور متعددة فيمكن توزيعها كمنح مباشرة لا تتضمن بذاتها شراء موارد بل تقدم كأموال للأفراد لإنفاقها وكذلك المعاشات وغيرها من أشكال الإعانات.

يساهم الإنفاق الحكومي بزيادة الطلب الكلي وزيادة الاستهلاك وذلك من خلال إعادة توزيع الدخل أو بزيادة حجم الاستثمار وبالتالي فان سياسة الإنفاق الحكومي تقوم بوظيفتين هما تنمية الدخل والمحافظة على استقراره.

---

[1] ناصر دادي عدون وعبد الرحمان العايب، **البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،ص 63.

[2] وليد عبد الحميد عايب، **الآثار الاقتصادية الكلية**، مكتبة حسين العصرية، لبنان، 2010،ص161.

يمكن لدولة تفادي حدوث ظاهرة البطالة من خلال سياسة الإنفاق الحكومي وتخفيض الضرائب وبالتالي التوسع المباشر في العمالة الكاملة وهذا يؤدي إلى زيادة النشاط الاقتصادي.ويمكن التأثير عليها للحد من البطالة من خلال تشجيع الاستثمار الخاص والصعوبات في تشجيع الاستثمار الخاص كوسيلة لتوفير العمالة الكاملة تكمن في عدم الإنفاق حول كيفية تشجيع الاستثمار وليس حول الرغبة فيه ويوجد الكثير من هذا الاختلاف لأن الاستثمار الخاص سوف يتأثر بأي عمل من الأعمال الحكومية.

الخلاصة:

حاولنا من خلال هذا الفصل تقديم دراسة وتحليل موسع حول ثلاث متغيرات اقتصادية، قمنا باختيارنا من بين جميع المتغيرات بالتحديد، لأننا نظن بأنها من أهم المؤشرات المعتمدة في تصنيف اقتصاد بلد ما. إضافة إلى أنها تحضا بالكثير من الاهتمام من قبل الاقتصاديين، وهذه المتغيرات هي كما رأينا سابقا النمو الاقتصادي الذي تناولناه في المبحث الأول وحاولنا إعطاء نظرة شاملة وموسعة له من خلال تحديد مفهومه وطريقة قياسه ومراحل تشكله حيث وجنا أن النمو الاقتصادي يتشكل من 5 مراحل حسب روستو. وقد رأينا كذلك كيفية تأثير السياسة المالية على النمو الاقتصادي، حيث وجدا أن النمو الاقتصادي يتأثر كثيرا بأحد أدوات السياسة المالية وهي الإنفاق العام.

أما المبحث الثاني خصصناه للتضخم والذي تناولنا من خلاله مجموعة من العناصر منها المفهوم و الأنواع والآثار الناجمة عليه، حيث أن لتضخم آثار ونتائج وخيمة لذا يجب العمل على كبحه بسرعة بإيجاد الحلول المناسبة له.تعمل السياسة المالية على ضبط التضخم من خلال تطبيق سياسة انفاقية (تخفيض الإنفاق)، وسياسة ضريبية (رفع الضرائب) لأنها تعمل على تقليل السيولة في أيدي الأفراد .

المبحث الثالث ولأخير تناولنا فيه البطالة، والتي تعد من أكثر المواضيع دراسة وانتشارها. لما لها من آثار ونتائج كثيرة ومتعددة، وخاصة من الناحية الاجتماعية.لأنها تمس المجتمع والأسرة. وتعمل السياسة المالية في الحد من البطالة من خلال القيام بمجموعة من الإجراءات منها تخفيض الضرائب وزيادة النفقات الحكومية.

الفصل الثالث:

تطور السياسة المالية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر

تمهيد:

سعت الدولة الجزائرية ومنذ استقلالها إلى العمل على النهوض بالاقتصاد الوطني، ومن أجل تحقيق هذا الهدف شرعت الجزائر في تنفيذ مجموعة من البرامج والإصلاحات والمشاريع التنموية، من أجل تحسين الوضعية الاقتصادية للجزائر من خلال تحسين مؤشرات الاقتصاد الوطني، منها تخفيض معدل البطالة، الرفع من معدل النمو وخفض معدل التضخم.

سنحاول من خلال هذا الفصل إسقاط الضوء على برامج الإصلاحات التي نفذها الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى غاية 2014 أي ما يعادل 43 سنة. قمنا بتقسيم هذه الفترة إلى ثلاثة فترات جزئية حيث أنه كان لكل فترة نصيب من برامج الإصلاح الاقتصادية المطبقة من lقبل الجزائر.

يتكون هذا الفصل من ثلاثة مباحث كما يلي:

المبحث الأول: فترة التسيير المركزي (1970– 1989)

المبحث الثاني: فترة الانتقال إلى اقتصاد السوق (1990– 2000)

المبحث الثالث: فترة تعميق الإصلاحات الاقتصادية (2001– 2014)

المبحث الأول: تطور السياسة المالية خلال فترة التسيير المركزي (1970– 1989)

سعت الجزائر منذ حصولها على الاستقلال إلى النهوض بالتنمية والعمل على اخذ الاقتصاد الجزائري إلى منطقة الأمان والاستقرار، وعرفت الجزائر قبل فترة التسيير المركزي مرحلة الانتظار (1962- 1966) والتي تميزت بتأميم الأراضي والمناجم وتولي الجزائريين بإدارة المشروعات بدلا من المستعمر، إضافة إلى تطبيق المخطط الثلاثي (1967- 1969) ركزت فيه الدولة على الصناعة والأنشطة المرتبطة بالمحروقات.وبعد ذلك جاءت مرحلة التسيير المركزي بمجموعة من مخططات المبرمجة من قبل الدولة لاستكمال العمل على تحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي.

المطلب الأول: المخططات التنموية المطبقة في الجزائر خلال فترة التسيير المركزي.

شهدت الجزائر سنة 1967مرحلة جديدة للدخول في التنمية بمفهومها العلمي، وتجسدت في اندماج القرار السياسي بالقرار الاقتصادي، حيث شرعت الجزائر خلال هذه المرحلة في تحريك الحياة الاقتصادية للأمة اعتمادا على أسلوب التخطيط كأداة لتوجيه التنمية وتنظيمها، وذلك بالاعتماد على جملة من المخططات التي يمكن إدراجها على النحو التالي:

أولا: المخطط الرباعي الأول 1970– 1973

يعتبر هذا المخطط ثاني مخطط تنموي في عهد الجزائر المستقلة، وهو عبارة عن مخطط متوسط الأجل كان موجه نحو الصناعات المصنعة بهدف دعم البناء الاشتراكي، حيث بلغ حجم الاستثمارات 68.56 مليار دج كان سببها زيادة صناعات جديدة في المحروقات وارتكزت أهدافه على التالي:[1]

- ✓ تحقيق معدل نمو سنوي مقدر ب 9٪ من الناتج المحلي الخام.
- ✓ تدعيم وإنشاء الصناعة لتعميم الاستقلال الاقتصادي.
- ✓ نهج سياسة دعم أسعار المواد الواسعة الاستهلاك وتوجيه الاستهلاك العام والخاص.
- ✓ تحسين ورفع المستوى المعيشي.
- ✓ تقوية ودعم بناء الاقتصاد الاشتراكي.
- ✓ تطوير المناطق الريفية لإحداث التوازن بينها وبين مناطق المدن.

[1] محمد بلقاسم حسن بهلول، **سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر** الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1999،ص194

لقد قامت الدولة في ظل هذا المخطط بتجنيد حجم مرتفع من الاستثمارات بهدف التغلب على مشاكل التخلف، والقفز إلى مستويات عالية من التقدم الاقتصادي والاجتماعي.

لقد حقق هذا المخطط عدت انجازات مهمة تتمثل في:[1]

- ✓ ارتفاع الناتج الداخلي الإجمالي إلى 108.4 مليار دج.
- ✓ ارتفاع عدد العمال المشغلين إلى 2.182 مليون شخص في سنة 1973 التي هي نهاية فترة تطبيق هذا المخطط.
- ✓ ارتفاع حجم الاستثمارات الإجمالية إلى 39.84 مليار دج.

ثانيا: المخطط الرباعي الثاني 1974– 1977.

يعد هذا المخطط ثالث مخطط تنموي أعدته الدولة منذ الاستقلال وقد خصص له مبلغ 110 مليار دج كبرامج استثمارية عمومية (زيادة بأربعة مرات عن المخطط الرباعي الأول)، اهتم بتدعيم مشاريع المخططات السابقة، كما اعتنى بالقطاع الريفي والزراعي، حيث تم الشروع في استبدال الكروم بزراعات أخرى وتخصيص بناء 300 قرية نموذجية فلاحيه والشروع في انجاز السد الأخضر، كما انفرد على بقية المخططات بتطبيق اللامركزية للجماعات المحلية والهيئات العمومية، وكانت أهداف هذا المخطط تتلخص في:[2]

- ✓ رفع الناتج الداخلي الإجمالي ب 40٪ على الأقل أي ما يقدر سنويا بزيادة قدرها 10٪ .
- ✓ تدعيم الاستقلال الاقتصادي وبناء اقتصاد اشتراكي عن طريق زيادة الإنتاج وتوسيع التنمية عبر كامل التراب الوطني وذلك في إطار الخطة الإجمالية للتنمية.
- ✓ تدعيم وتوسيع التغييرات الاجتماعية.
- ✓ تطوير القاعدة المادية للمجتمع.
- ✓ تطوير علاقات التعاون الاقتصادي بين دول العالم الثالث.
- ✓ تدعيم نظام التخطيط قصد تحقيق الأهداف التالية: الزيادة في قدرات الانجاز، الاختيار، البرمجة الدقيقة لورشات الاستثمارات، تحسين وتنظيم التسيير للقاعدة المنتجة من الاقتصاد، الإسراع في برامج التكوين المهني، وضع نظام للأسعار وجدول وطني للأجور.

[1] محمد بالقاسم حسن بهلول، نفس المرجع السابق، ص 246

[2] لجزائر، هيئة المالية العامة، المادة 07 من الأمر رقم 74-68، المتضمن المخطط الرباعي الثاني 1974-1977 المؤرخ في 4 جمادى الثاني عام 1394 الموافق 24 يونيو سنة 1974 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الصادرة بتاريخ 28 يونيو 1974 العدد 52، المادة 07.

بالإضافة إلى ذلك سعى هذا المخطط إلى تطبيق سياسة اللامركزية عن طريق التخطيط الشامل لكل جهات الوطن، خصوصا بواسطة تطبيق المخططات البديلة وذلك لتحقيق التوازن الجهوي.[1]

وتمثلت نتائجه في وصول معدل الاستثمار الحكومي إلى 46٪ بين عامي 1978 و1979، حيث لم يتعدى 35٪سنة 1970 ولكن رغم الحجم الكبير للاستثمارات فإن الإنتاج لم يرتفع كثيرا وهذا سبب هجرة اليد العاملة الريفية وتفشي البيروقراطية.

ثالثا: المرحلة التكميلية (1978– 1979)

تمثل المرحلة التخطيطية الممتدة بين سنتي 1978-1979 مرحلة انتقالية بين المخطط الرباعي الثاني الذي انتهت فترته مع نهاية سنة 1977، والمخطط الخماسي الأول الذي بدا سنة 1980، كما أنها مثلت أيضا فترة تكميلية للمخطط الرباعي الثاني تم خلالها انجاز البرامج الاستثمارية الباقية، وكذا تسجيل إعادة تقييم بعض البرامج سنة 1978.

إن البرامج الاستثمارية المدرجة في سنة 1978 والتي امتد تسيير انجازها أيضا إلى السنة الموالية تتميز بثلاث خصائص هي:[2]

- ✓ الحجم الكبير من البرامج الاستثمارية الباقي انجازها من المخطط الرباعي الثاني الذي قدر ب 190.07 مليار دج.
- ✓ خضوع عدد من هذه البرامج لإعادة التقييم بسبب التغيرات التي حدثت في الأسعار، والناتجة بصفة عامة عن الأزمة الاقتصادية الدولية في العالم الرأسمالي.
- ✓ تسجيل برامج استثمارية جديدة لمواجهة المتطلبات الجديدة للتنمية.

قدر مجموع تكاليف برامج الاستثمارات المسجلة أو المعاد تقييمها سنة 1978 ب 96.62 مليار دج، وقد وزعت على النحو التالي:[3]

[1] الجزائر، **الأمر رقم 74–68 ، المتضمن المخطط الرباعي الثاني 1974–1977، المؤرخ في ـ 24 يونيو سنة 1974** ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الصادر بتاريخ 28 يونيو 1974 العدد 52، المادة 06.

[2] محمد بلقاسم حسن بهلول، مرجع سبق ذكره، ص 326.

[3] نفس المرجع، ص333

- ✓ الاستثمارات الإنتاجية وشبه الإنتاجية: 68.23 مليار دج، وتشكل حوالي 71٪ من مجموع تكاليف برامج استثمارات سنة 1978.
- ✓ الاستثمارات غير الإنتاجية: 28.39 مليار دج تشكل نسبة 29٪.

وقد تطورت قدرات الانجاز في الجزائر تحت التجربة المكتسبة ونمو الإمكانيات المادية والبشرية، وهذا ما دل عليه تطور حجم الاستثمارات السنوية الفعلية لمخططات الدولة.

رابعا: المخطط الخماسي الأول 1980– 1984.

قامت الجزائر سنة 1980بخطوة جديدة في التخطيط، فاعتمدت فترة زمنية أطول من تلك التي اعتمدتها المخططات السابقة، وهي فترة الخمس سنوات، ويدل ذلك على اكتساب الدولة تجربة معتبرة في التنظيم الاقتصادي، وعلى اعتماد أهداف اقتصادية طويلة الأمد، ويندمج هذا المخطط أيضا ضمن التخطيط المتوسط الأجل كما هو الحال بالنسبة للمخططين الرباعيين الأول والثاني.

يسعى المخطط الخماسي الأول (1980-1984) إلى تحقيق الأهداف التالية:[1]

- ✓ تعزيز بناء الاقتصاد الاشتراكي في إطار توجيهات الميثاق الوطني.
- ✓ ضمان تغطية الحاجات الأساسية للمواطنين والأمة في آفاق سنة 1990 بالاعتماد أساسا على الإنتاج الوطني.
- ✓ ضمان دعم الاستقلال الاقتصادي للبلاد، التحكم في التوازنات والنسب العامة الاقتصاد، تنمية النشاطات الاقتصادية المتكاملة، ونشر التنمية الاقتصادية والاجتماعية عبر كامل التراب الوطني.
- ✓ توسيع وتنويع الإنتاج الوطني وتكييفه مع تطور الاحتياجات العامة.
- ✓ بناء سوق وطنية داخلية نشيطة وقادرة على تعزيز الاستقلال الاقتصادي.
- ✓ التحكم في التجهيزات المستوردة بأسعار مرتفعة بالنسبة للاقتصاد وجعلها ملائمة لتطور الطلب الداخلي وتنويعه.

[1] الجزائر، وزارة المالية، **قانون رقم 80–11، متضمن أهداف المخطط الخماسي الأول، المؤرخ في 13 ديسمبر 1980**، الجريدة الرسمية، 16 ديسمبر 1980، العدد51، المادة 5.

وقد بلغت تكاليف البرامج الاستثمارية للمخطط الخماسي الأول 560.5 مليار دج وحدد حجم ترخيصه المالي ب 400.6 مليار دج، ولقد تم توزيع تكاليف برامجه على النحو التالي:[1]

- ✓ **الاستثمارات المنتجة:** 297.61 مليار دج بنسبة 53٪ من مجموع تكاليف البرامج الاستثمارية.
- ✓ **الاستثمارات شبه المنتجة:** 46.2 مليار دج بنسبة 8٪ من نسبة التكاليف.
- ✓ **الاستثمارات غير المنتجة:** 216.69 مليار دج بنسبة 39٪ من نسبة التكاليف.

أشارت حصيلة المخطط الخماسي الثاني إلى أن حجم الانجاز بلغ في نهاية سنة 1984 حوالي 345 مليار دج، أي أن معدل الانجاز قد قدر بنسبة اكبر قليلا من 86٪، وهي نسبة تعبر عن معدل تحقيق الهدف التقديري، ولقد أسفر انجاز هذا المخطط على نتائج اقتصادية واجتماعية تمثلت في:[2]

- ✓ خلق مناصب شغل جديدة لحوالي 710.000 عامل، وتدل مقارنة هذا الرقم بالهدف التقديري الذي هو 1.75 مليون منصب عمل جديد، أي أن نسبة الانجاز كانت في حدود 60٪.
- ✓ رفع معدل استغلال طاقات جهاز الإنتاج الوطني من متوسط 40٪ إلى نحو 60٪.
- ✓ ارتفاع الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الجارية من 113.2 مليار دج سنة 1979 إلى 225.4 مليار دج سنة 1984، حيث قدر متوسط معدل النمو السنوي ب 14.8٪ وكان معدل النمو الحقيقي حوالي 6.8٪، أما معدل النمو الحقيقي خارج قطاع المحروقات قدر ب 5.8٪.
- ✓ انخفاض حصة الواردات من السلع والخدمات من قيمة المواد الكلية من 27٪ سنة 1979 إلى 21.4٪ سنة 1984.
- ✓ ارتفاع الفائض الميزان التجاري من4.4 مليار دج سنة 1979الى13.8 مليار دج سنة 1984.

خامسا: المخطط الخماسي الثاني 1985-1989.

وهو يعتبر المخطط التنموي الخامس للدولة منذ دخولها عهد التخطيط سنة 1967، ويتميز هذا المخطط بأنه عبارة عن تكملة لوظيفة المخطط الخماسي الأول الذي امتد من سنة 1980 إلى غاية 1984 من حيث الاهتمام القوي بالتسيير، كما أنه يعطي أولوية خاصة لتنمية قطاع الفلاحة والري.

[1] محمد بالقاسم حسن بهلول، مرجع سبق ذكره ص ص 10- 11.
[2] نفس المرجع، ص ص 109- 127.

وطبقا للمادة 6 من القانون رقم 84-22 المؤرخ في 24 ديسمبر1984 يمكن توضيح أهداف هذا المخطط فيما يلي:[1]

- ✓ التحكم في التوازنات المالية الداخلية والخارجية
- ✓ التحسين الضروري لنجاعة الجهاز الاقتصادي والاجتماعي.
- ✓ توسيع القاعدة المادية للاقتصاد، وذلك بتدعيم القدرات الإنتاجية للفلاحة والري وتطويرها.
- ✓ مواصلة انتهاج السياسة الوطنية للتهيئة العمرانية بتدعيم اللامركزية الإقليمية من خلال التوزيع الملتزم للوسائل البشرية والمادية وتحسين التخطيط المحلي.
- ✓ مكافحة كل أشكال التبذير وانتهاج سياسات ملائمة للتقشف بالانشغال مع أهداف الإستراتيجية التنموية والإمكانيات الاقتصادية والمادية للبلاد وأهداف العدالة الاجتماعية.
- ✓ تخفيض التكاليف و آجال انجاز الاستثمارات في جميع القطاعات و التحدي الصارم و الحتمي للجوء إلى الطاقات الخارجية العاملة في حقل الانجاز و الخدمات و المراقبة الدائمة الشروط تعبئة القروض الخارجية.
- ✓ المحافظة على مواد البلاد غير قابلة للتجديد.

حدد المخطط الخماسي الثاني برامج استثمارية بلغت تكاليفها حوالي 828.38 مليار دج، وقد قدر حجم الترخيص المالي ب550.00 مليار دج خلال هذه الفترة، وكان المخطط الخماسي يعمل على تحقيق ما يلي:[2]

- ✓ استثمار 550 مليار دج بمتوسط سنوي يبلغ 110 مليار دج، ومعدل نمو استثماري يقدر ب 7.3٪ في السنة.
- ✓ تشغيل 946.000 عامل جديد بمتوسط سنوي يقدر ب 189.200 منصب شغل جديد و بنسبة نمو سنوي هي 4.6٪.
- ✓ تحقيق معدل نمو سنوي متوسط للناتج الداخلي الإجمالي ب 6.6٪.
- ✓ رفع معدل نمو الاستهلاك النهائي المتوسط بنسبة 5.9٪ سنويا.

وفيما يخص النتائج المحققة، فإنه يبدو من الأرقام الإحصائية المعلن عنها أن استثمارات القطاع العام قد بلغت خلال الفترة 1985- 1989 مقدار 370.5 مليار دج، ويمثل هذا الحجم الاستثماري الفعلي 67.3٪

[1] الجزائر، **قانون رقم 84- 22، وزارة المالية، المتضمن أهداف المخطط الخماسي الثاني، المؤرخ في 24 ديسمبر 1984**، الجريدة الرسمية، 2 جانفي 1985،العدد الأول، المادة 6.

[2] محمد بلقاسم حسن بهلول، مرجع سبق ذكره، ص 205

من الهدف المحدد، وفيما يخص حالة التشغيل، فلم تتمكن جهود التنمية المبذولة خلال هذه الفترة إلا من خلق 377.000 منصب عمل مقابل هدف كلي حدد ب 946.000 منصب عمل جديد أي اقل من 40٪.

المطلب الثاني:تطور السياسة المالية في الجزائر خلال فترة التسيير المركزي (1970– 1989).

تطورت السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة والممتدة من 1970الى غاية 1990 تأثرا بالمخططات التنموية أو كنتيجة لها. ونقصد بالتطور هنا تطور كل من الإيرادات العامة والنفقات العامة والموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة المذكورة، والإيرادات العامة والموازنة العامة ونشير من خلال هذا المطلب كذلك إلى تقسيمات الإيرادات والنفقات المتبعة في الجزائر.

أولا: تقسيمات الإيرادات العامة والنفقات العامة في الجزائر.

تناولنا في الفصل الأول تقسيمات كل من الإيرادات العامة والنفقات العامة ولكن لا تعمل الجزائر على تلك التقسيمات، حيث تقوم بتقسيم الإيرادات العامة والنفقات العامة بطريقة خاصة ومختلفة تخدم السياسة المالية في الجزائر .

1– تقسيم الإيرادات العامة: يصنف القانون المتعلق بقانون المالية إيرادات الدولة أو الميزانية العامة في الجزائر في الجزائر كما يلي:

أ– الإيرادات الإجبارية : تتكون من مجموع الاقتطاعات التي تحصل عليها الدولة بصفة إجبارية وبدون مقابل وهي تتخذ شكل من الأشكال التالية:[1]

- ✓ **الإيرادات الجبائية :** تتكون من مختلف الضرائب والرسوم منها الضرائب المباشرة، حقوق التسجيل والطابع، الرسم على رقم الأعمال، الضرائب غير المباشرة، الحقوق الجمركية، الجباية البترولية تتكون من مجموع اقتطاعيين هما ضريبة على إنتاج البترول السائل والغاز من ناحية، وضريبة مباشرة على الأرباح الناتجة عن النشاطات البترولية المتعلقة بالبحث والاستغلال والنقل عبر القنوات من ناحية أخرى.

[1] لعمارة جمال، **منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر**، دار الفجر، مصر، 2004، ص ص 48، 49.

- ✓ **صناديق المساهمة:** وهي عبارة عن مؤسسات عمومية اقتصادية تحدث في شكل شركات لتسيير القيم المنقولة، تخضع للقانون التجاري، وتعمل عونا ائتمانيا للدولة التي تسند إليها رؤوس أموال عامة تتولى تسييرها المالي.[1]
- ✓ **الغرامات:** و هي عقوبات مالية تصدر عن هيئات قضائية إدارية ضد أشخاص يوجدون في حالة مخالفة مع النصوص سارية المفعول.

ب– الإيرادات الاختيارية : يشمل هذا الصنف الموارد على المشاركات والمساهمات المدفوعة بصفة اختيارية من طرف الأشخاص مقابل سلع أو خدمات توكلهم عليها الدولة. ومنها:[2]

- ✓ **مداخيل الأملاك التابعة للدولة** : وهي الموارد التي تحصل عليها الدولة من خلال تصنيفها لثرواتها أو استغلالها في شكل إجارة أو خدمة أو رخصة ومن أنواعها نجد مداخليل التصفية تتمثل في الموارد التي تحصل عليها الدولة نتيجة تصفية ثرواتها من خلال بيع السلع التي تمتلكها والتي لم تعد تمثل منفعة بالنسبة لها، أما النوع الثاني فيسمى بمداخيل الاستغلال التي يتم تدبيرها من خلال الإيجار أو الرخصة التي يستفيد منها الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخواص أو العموميين.
- ✓ **التكاليف المدفوعة مقابل الخدمات المقدمة والأتاوى** : وهي تمثل كل المكافآت التي تحصل عليها الدولة مقابل استعمال خدماتها، ويمكن أن نميز بين ثلاثة أنواع، النوع الأول يشمل المكافآت المحصلة من النشاطات الصناعية والتجارية للدولة مقابل ما تؤديه من خدمات، أما النوع الثاني يشمل المكافآت المحصلة من النشاطات المالية للدولة عند قيامها بنشاطات مصرفية، والنوع الثالث والأخير يشمل المكافآت المحصلة من النشاطات الإدارية التي تسيرها الدولة مقابل رسوم.
- ✓ **المكافآت المخصصة للمساهمات والهدايا والهبات** : تتميز هذه الموارد بأنها تقدم للدولة بدون مقابل، وتتمثل في المساهمة المالية غير الإجبارية للأشخاص في تمويل نفقة عمومية، حيث تمثل هذه الموارد المساهمات الاختيارية في تغذية الصناديق العمومية.

---

[1] الجزائر، قانون رقم 99- 03 ، **يتعلق بصناديق المساهمة** ، مؤرخ في جمادى الأول عام 1408 الموافق 12 جانفي 1988، ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الصادرة بتاريخ 13 جانفي 1988، العدد 02 المادتين 1 و2.

[2] معط الله أمال، **آثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي " دراسة قياسية لحالة الجزائر 1970– 2012**"، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد كمي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان أبي بكر بالقايد، الجزائر، ص

2– **تصنيف النفقات العامة في الجزائر:** يمكن تصنيف النفقات العامة في الجزائر بتقسم إلى صنفين رئيسيين تندرج تحتهما مجموعة من التقسيمات الفرعية وهما نفقات التجهيز ونفقات التسيير.

أ– نفقات التسيير :تعرف بأنها النفقات المخصصة لسير النشاط العادي والطبيعي للدولة والتي تسمح بإدارة كل نشاطات الدولة،

وحسب المادة 24 من القانون رقم 84- 17 تجمع نفقات التسيير في أربعة أنواع وهي:[1]

- ✓ **أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات** : ويشمل هذا الباب على الاعتمادات الضرورية للتكفل بأعباء الدين العمومي بالإضافة إلى الأعباء المختلفة المحسومة من الإيرادات.
- ✓ **تخصيصات السلطات العمومية** : تحتوي على نفقات تسيير المؤسسات العمومية السياسية وغيرها، وهذه النفقات مشتركة بين الوزارات.
- ✓ **النفقات الخاصة بوسائل المصالح** : وتشمل مجموعة الاعتمادات التي توفر لجميع المصالح وسائل التسيير المتعلقة بالموظفين والأدوات.
- ✓ **التدخلات العمومية** : تتعلق بنفقات التحويل التي هي بدورها تقسم بين مختلف أصناف التحويلات حسب الأهداف المختلفة لعملياتها.

ب– نفقات التجهيز : تتكون هذه النفقات من الاستثمارات في المنشآت الأساسية الاقتصادية، الاجتماعية والإدارية التي لا تعد إنتاجية مباشرة، ويضاف إلى هذه النفقات إعانات التجهيز الممنوحة لبعض المؤسسات العمومية.[2] وحسب المادة 25 من القانون رقم 84- 17، تجمع الاعتمادات المفتوحة بالنسبة إلى الميزانية العامة ووفقا للمخطط الإنمائي السنوي، لتغطية نفقات الاستثمار الواقعة على عاتق الدولة في ثلاثة أنواع وهي:

- ✓ الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة.
- ✓ إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة.
- ✓ النفقات الأخرى برأسمال.

[1] الجزائر،وزارة المالية، قانون رقم 84-17، يتعلق بقانون المالية، مؤرخ في 8 شوال عام 1404 الموافق ل 7جويلية 1984 ، الجريدة الرسمية الجزائرية، الصادرة بتاريخ 10 جويلية 1984، العدد 28، المادة 24.

[2] لعمارة جمال، مرجع سبق ذكره، ص 53.

ثانيا: تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (1970– 1989)

تتميز الإيرادات العامة في الجزائر بميزة خاصة تتمثل في أن جزء كبيرا منها يأتي عن طريق الجباية البترولية، التي تعتبر أهم مورد من موارد الدولة، لتأتي بعدها الإيرادات العادية المتكونة من الإيرادات الجبائية خارج المحروقات والإيرادات غير الجبائية. ويتم عرض تطور الإيرادات العامة في الجزائر في الجزائر خلال الفترة (1970- 1989) حسب الجدول الموالي:

جدول رقم (01):تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (1970–1989).

السنوات	الايرادات العامة	جباية الدولة	الجباية البترولية	الجباية العادية	الجباية البترولية% / الجباية	الجباية العادية% / الناتج الداخلي	الجباية العادية% / نفقات	الجباية البترولية / النفقات الكلية%
1970	6306	5466	1350	4106	24.7	17.92	167.38	22.44
1971	9619	5982	1648	4334	27.5	18.42	92.46	24.24
1972	9178	8434	3278	5156	38.9	18.79	96.1	42.41
1973	11067	9956	4114	5242	41.3	16.33	83.6	41.5
1974	23438	21399	13999	8000	62.6	14.39	84.24	112.03
1975	25052	23194	13462	9732	58	15.8	78.83	75.81
1976	28018	24976	14237	10739	57	14.49	81.54	70.56
1977	33479	31279	18019	13260	57.6	15.19	86.77	70.74
1978	36773	35379	17365	18014	49.1	17.18	102.49	57.67
1979	46429	44844	26516	18328	59.1	14.29	91.22	79.11
1980	59344	57770	37658	20112	65.1	12.37	75.07	85.55
1981	79085	79714	50954	25760	66.4	13.45	75.31	88.37
1982	75313	70637	41458	29179	58.6	14.05	76.77	57.22
1983	80957	75165	37711	37454	50.4	16.02	84.39	44.03
1984	105782	117548	56776	60772	48.3	23.03	87.18	49.05
1985	107307	92911	46363	46548	49.9	15.96	87.71	34.26
1986	90744	72854	21055	51799	28.9	17.46	82.39	16.78
1987	88808	75769	19700	56069	26	17.93	89.2	17.69
1988	93500	81883	23992	57891	29.3	16.64	53.67	20.04
1989	116484	110000	45540	64460	41.4	15.27	58.44	38.04

المصدر من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

World Bank ;world development indicators ;(http://data.worldbonk.org/); (18/05/2018 تاريخ الدخول:)

نلاحظ من خلال الجدول والرسم البياني رقم (01) الموضح في الملحق الأول أن خلال فترة التسيير المركزي أي من سنة 1970 إلى 1989 اعتمدت السياسة المالية بالجزائر وبشكل كبير على الجباية البترولية.

حيث أنه خلال الفترة (1970- 1981) ارتفعت الإيرادات العامة نتيجة ارتفاع الجباية البترولية التي انتقلت من 24.7٪ من مجموع الجباية الكلية سنة 1970 إلى 66.6٪ في سنة 1981، ،وذلك نظرا لارتفاع

أسعار البترول ابتدءا من 1974والذي انتقل من 12.52$ للبرميل سنة 1974 إلى 37.10$ للبرميل سنة 1981، بالمقابل عرفت الجباية العادية انخفاضا حيث انتقلت من 75.3٪ من مجموع الجباية الكلية سنة 1970 إلى 33.6 ٪ وهي أدنى نسبة لها سجلتها في سنة 1981، حيث عرفت قوانين المالية خلال هذه الفترة عدة إصلاحات، فقد تم إنشاء القانون العام لضريبة المباشرة والرسوم المتماثلة تبعا للمرسوم رقم 101- 76 بتاريخ 9 ديسمبر 1976، وقانون الضرائب غير المباشرة، حيث يمثلان كلاهما ضرائب مستقلة عن بعضها البعض،حيث اتخذت عدة تعديلات مست معدلات الرسم الإجمالي على الإنتاج والتعريفة الجمركية، وذلك برفع معدلات بعض المواد من اجل التقليل من الاستهلاك وبالتالي تشجيع الادخار الموجه نحو التنمية، إلا أنه في الحقيقة لم لتحقق هذه الإجراءات الهدف المنشود وأدى انخفاض الضريبة إلى ارتفاع ملحوظ في الاستهلاك.[1]

أما خلال الفترة (1982-1988) فقد ساهم انخفاض سعر البترول انطلاقا من سنة 1982 في تراجع نسبة مساهمة الجباية البترولية في إجمالي الإيرادات الجبائية حيث انتقلت من 66.4٪ سنة 1981 إلى 58.6٪ سنة 1982. وقد استمرت نسبة مساهمة الجباية البترولية في الانخفاض، ومع ظهور أزمة البترول سنة 1986 نتيجة انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية وصلت نسبة مساهمة الجباية البترولية إلى 28.9٪ من نفس السنة، وهذا ما كان له اثر سلبي مباشر على إجمالي الإيرادات العامة، وهذا على الرغم من أن الجباية العادية قد شهدت ارتفاعا ملحوظا انطلاقا من سنة 1982 حيث انتقلت حصتها من إجمالي الجباية الكلية من 41.4٪ سنة 1982 إلى 70.7٪ سنة 1988.

وذلك لأن تدهور المداخيل البترولية خلال هذه الفترة وجه الاقتصاد الوطني الأنظار نحو الجباية العادية بإبراز الدور الذي يجب أن تلعبه هذه الأخيرة في توازن ميزانية الدولة ، وفي نفس الوقت استعملت الدولة السياسة الضريبية كوسيلة لتوجيه الأشخاص الطبيعيين نحو النشاطات المنتجة ،كما قامت الدولة بعدة إجراءات وتعديلات ضريبية كإعفاءات ضريبية بهدف تشجيع الصادرات خارج المحروقات وتخفيض معدل الضريبة على الأرباح الصناعية ووضع عدة رسوم خاصة وإنشاء ضريبة جديدة على العقار وغيرها من التعديلات الأخرى،[2] ومن ثم انتعاش النشاط الاقتصادي الذي يصطحبه توسيع الوعاء الضريبي وبالتالي مردودية أكثر للجباية العادية.

[1] عاشور ثاني يامنة، **تحليل السياسة الضريبية في الجزائر**، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد كمي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر،2002/2001، ص 138.

[2] ناصر مراد، **الإصلاحات الضريبية في الجزائر**، مجلة الباحث، جامعة البليدة،الجزائر، العدد 02، 2003، ص 25.

ثالثا: تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة من (1970 – 1989).

تعتبر النفقات العامة الأداة الثانية للسياسة المالية، وهي تعكس دور الدولة في النشاط الاقتصادي، فقد لعبت السياسات الانفاقية دورا مهما في إحداث التنمية الاقتصادية ويتجلى ذلك بوضوح من خلال تطور نسبة الإنفاق العام، وفيما يلي سوف نستقرأ تاريخ السياسة الانفاقية بالجزائر خلال هذه المرحلة وذلك بالاعتماد على المعطيات الموضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (02): تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1970–1989)

السنوات	النفقات العامة G	الإنتاج الداخلي الخام GDP	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	النفقات العامة % GDP	نفقات التسيير % GDP	نفقات التجهيز % GDP	نفقاتالعافةمن% النفقات	نفقاتالعافةمن% النفقات
1970	6014	22905	2453	1623	26.25	10.7	7.08	40.78	26.98
1971	6796	23520	4687	2254	28.89	19.92	9.58	68.96	33.16
1972	7729	27430	5365	2832	28.17	19.55	10.32	69.41	36.64
1973	9913	32100	6270	3715	30.88	19.53	11.57	63.25	37.47
1974	12495	55561	9496	4002	22.48	17.09	7.2	75.99	32.02
1975	17756	61574	12344	5412	28.83	20.04	8.78	69.52	30.47
1976	20177	74075	13170	6947	27.23	17.77	9.37	65.27	34.43
1977	25472	87241	15281	10191	29.19	17.51	11.68	59.99	40
1978	30106	104832	17575	12531	28.71	16.76	11.95	58.37	41.62
1979	33515	128223	20090	13425	26.13	15.66	10.47	59.94	40.05
1980	44016	162507	26789	17227	27.08	16.48	10.6	60.86	39.13
1981	57654	191469	34204	23450	30.11	17.86	12.24	59.32	40.67
1982	72443	207552	37994	34449	34.9	18.3	16.59	52.44	47.55
1983	85632	233752	44380	41252	36.63	18.98	17.64	51.82	48.17
1984	115735	263856	69709	46026	43.86	26.41	17.44	60.23	39.76
1985	135301	291597	53070	44614	46.4	18.2	15.3	39.22	32.9
1986	125441	296551	62868	40924	42.3	21.2	13.8	50.11	32.62
1987	111323	312706	62853	36586	35.6	20.1	11.7	56.46	32.86
1988	119700	347717	37672	66230	34.42	10.83	19.04	31.47	55.32
1989	124500	422044	37294	67484	29.49	8.83	15.98	29.95	54.2

المصدر: من إعداد الطالبتين انطلاقا من:

World Bank ;world development indicators ;(http://data.worldbonk.org/(18/05/2018 (تاريخ الدخول:

لقد قامت الجزائر في هذه الفترة بتبني الخيار الاشتراكي وذلك في سنة 1971، كمنهج للتنمية الاقتصادية، واستهدفت القطاع الصناعي بغرض إحداث تنمية شاملة، وهذا قد كلف الدولة إنفاق حكومي مرتفع عن السنوات السابقة، حيث نلاحظ خلال الفترة من(1970- 1977) ارتفاع النفقات العامة

من26.25٪ من الناتج الداخلي الخام سنة 1970 إلى غاية 29.3٪ سنة 1977. ويعود ذلك إلى ارتفاع نفقات التجهيز من إجمالي النفقات العامة حيث انتقلت من 27.62 ٪ سنة 1970 إلى 40.01٪ سنة 1977 وهو ارتفاع بقدر بنسبة 12.4٪ خلال هذه الفترة، أما نفقات التسيير فنلاحظ من خلال الجدول والأشكال السابقة أنها قد انخفضت خلال هذه الفترة، حيث انتقلت من 72.38٪ من إجمالي النفقات العامة في سنة 1970 إلى حوالي 60٪ من إجمالي النفقات العامة في سنة 1977. والسبب من وراء ارتفاع نفقات التجهيز هو انتهاج الجزائر لإستراتيجية صناعية تمكنها من التخلص من التبعية للدول الصناعية، من خلال تشجيعها القوي لتنمية الصناعات الثقيلة كصناعة الحديد والصلب، بالإضافة إلى تنمية قطاع إنتاج أدوات الإنتاج، وإحداث صناعات جديدة تخص المحروقات.

خلال الفترة من 1977- 1979 والتي تمثل مرحلة انتقالية بين المخطط الرباعي الثاني والمخطط الرباعي الأول حيث بلغ متوسط نسبة النفقات العامة إلى إجمالي الناتج الداخلي الخام حوالي 28.01٪ بينما قدر متوسط نسبة نفقات التسيير إلى إجمالي النفقات العامة حوالي 49.43٪، وقدر متوسط نفقات التجهيز إلى إجمالي النفقات العامة ب 40.55 خلال هذه الفترة.

وخلال الفترة من 1980- 1985 عرفت النفقات العامة ارتفاعا ملحوظا إذ انتقلت نسبتها من إجمالي الناتج الداخلي من 27.09٪ سنة 1980 إلى 34.27٪ سنة 1985 أي ارتفعت بنسبة 7.18٪ وهي تزامن الفترة التي قامت فيها الجزائر بتطبيق المخطط الخماسي الأول(1980- 1984) وبداية الشروع بتطبيق المخطط الخماسي الثاني(1985- 1989). ويعود هذا الارتفاع في حجم الإنفاق العام إلى ارتفاع نفقات التجهيز من إجمالي النفقات العامة من 39.14٪ سنة 1980 إلى 45.25٪ سنة 1985. بالمقابل عرفت نفقات التسيير نوعا من الانخفاض من 60.86٪ من إجمالي النفقات العامة سنة إلى 54.75 ٪ سنة 1985.

انطلاقا من سنة 1986 عرفت أسعار النفط انخفاضا حادا حيث انخفضت الإيرادات النفطية ب 50٪، حيث انخفضت الإيرادات العامة من 34.27٪ من إجمالي النفقات العامة سنة 1985 إلى 32.12٪ من هذا المجموع سنة 1987.في حين ارتفعت حصة نفقات التسيير من إجمالي النفقات العامة من 54.75٪ سنة 1985 إلى 61.32٪ من هذا المجموع سنة 1987.فبعد الأزمة النفطية سنة 1986 تزعزع الاقتصاد الجزائري وظهر الاختلال في الاستقرار الاقتصادي الكلي، مما دفع الجزائر إلى القيام بمجموعة من الإصلاحات للتحول إلى اقتصاد السوق.

ابتداء من سنة 1988 عرفت الإيرادات العامة نوعا من التحسن نتيجة ارتفاع سعر البترول في الأسواق العالمية إلا أن هذا لم يؤدي إلى ارتفاع نسب الإنفاق العام بل أدى انخفاض نسبة الإنفاق العام من الناتج الإجمالي الداخلي من 34.25٪ سنة 1988 إلى 29.41٪ من هذا الناتج سنة 1989، وقد مس هذا الانخفاض كل من نفقات التسيير حيث انتقلت من 21.80٪ من إجمالي الناتج الداخلي سنة 1988 إلى 18.25٪ سنة 1989. ونفقات التجهيز حيث انخفضت من 12.45٪ من إجمالي الناتج الداخلي إلى 10.47٪ من هذا الناتج سنة 1989. ويرجع هذا إلى بداية تخلي الدولة عن النهج الاشتراكي وبداية الانتقال إلى اقتصاد السوق.

رابعا:تطور الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة من 1970 إلى 1989

تعتبر الموازنة العامة أهم أدوات السياسة المالية في تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي، وضمان تحقيق التشغيل الكامل من خلال التحكم في حجم الإنفاق العام وإعادة توزيع الدخل والثروات من خلال السياسة الضريبية والاتفاقية، يمكن توضيح بنود الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (1970-1989) من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (03): تطور الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة من 1970 إلى 1989.

السنوات	إجمالي الإيرادات العامة	إجمالي النفقات العامة	رصيد الموازنة العامة	الناتج الداخلي الخام	رصيد الموازنة العامة / الناتج الداخلي
1970	6306	6014	292	22905	1.27
1971	9619	6796	2823	23520	12
1972	9178	7729	1449	27430	5.28
1973	11067	9913	1154	32100	3.59
1974	23438	12495	10943	55561	19.6
1975	25052	17756	7296	61574	11.8
1976	26215	20177	7841	74075	10.5
1977	33449	25472	8007	87241	9.17
1978	36782	30106	6667	104832	6.35
1979	46429	33515	12914	128223	10
1980	59594	44016	15328	162507	9.4
1981	79384	57654	21431	191469	11.1
1982	74246	72443	2870	207552	1.38
1983	80957	85632	4675-	233752	-1.9
1984	101365	115735	9953-	263856	-3.77
1985	105850	135301	27994-	291597	-9.6
1986	89690	125441	34697-	296551	-11.7
1987	92984	111323	22515-	312706	-7.2
1988	93500	119700	26200-	347717	-7.5
1989	116400	124500	8016-	422044	-1.89

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

تاريخ الدخول: (18/05/2018)(http://data.worldbonk.org/ ;World Bank ;world development indicators

اعتمادا على الجدول أعلاه والشكل البياني رقم (03) الموجود في الملحق الأول والذي يمثل الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (1970- 1989). نلاحظ أنه حقق رصيد الميزانية سنة 1970 فائض بمقدار 0.43 دج أي نسبة 1.79٪ من إجمالي الناتج الداخلي، حيث بلغ تدفق الادخار العمومي خلال هذه السنة (الإيرادات الإجمالية ناقص نفقات التسيير) قيمة 2.05 مليار دج ويمثل نسبة 32.56٪ من إجمالي الإيرادات العامة، ولكن رصيد الميزانية قد تحول إلى عجز في سنة 1971، وهي السنة التي تبنى فيها الاقتصاد الجزائري النظام الاشتراكي، وقد قدر هذا العجز ب 0.022 مليار دج، ويمثل نسبة 0.09٪ من إجمالي الناتج الداخلي ويرجع ذلك إلى ارتفاع النفقات العامة بمعدل أسرع من معدل الزيادة في الإيرادات العامة خلال هذه السنة، حيث ارتفعت النفقات العامة بنسبة 18.12٪ سنة 1971بينما ارتفعت الإيرادات العامة بنسبة 9.72٪. واعتمدت الدولة إصلاحات جديدة لتسهيل تمويل المخطط الرباعي الأول، وقدكان لهذه الإصلاحات أثرها على مستوى مبدأ توازن الميزانية العامة وخاصة الإجراءات التالية المتعلقة باستثمارات المؤسسات العمومية وهي:[1]

- ✓ فصل استثمارات الميزانية العامة عن الاستثمارات المخططة للمؤسسات العمومية.
- ✓ تجديد إجراءات تمويل استثمارات المؤسسات العمومية.

تهدف الإصلاحات الاقتصادية والمالية لسنة 1971 لإخراج مجموع نفقات الاستثمار من الميزانية العامة، ونتج عن ذلك تخفيف مالي على الخزينة وعودة توازن الميزانية العامة وتحول العجز إلى فائض، حيث سجل رصيد الميزانية لسنة 1972 فائض وهذا ناتج لارتفاع الإيرادات العامة بمعدلات أكبر من معدل الزيادة في النفقات العامة وذلك نتيجة ارتفاع إيرادات الجباية البترولية.بنسبة 98.9٪ خلال سنة 1972.

وقد استمر رصيد الميزانبية العام في تسجيل فوائض خلال السنوات المالية الموالية (من 1973 إلى غاية 1982) ويعود ذلك إلى ارتفاع أسعار البترول الذي ساعد في تغطية عجز الموازنة العامة.

في سنة 1983 سجل رصيد الميزانية عجز قدر ب 3.86 مليار دج وهو يمثل 1.66 من إجمالي الناتج الداخلي، وقد سجل هذا العجز نتيجة انخفاض أسعار البترول إلى 29.31 دولار للبرميل خلال هذه السنة، أما في سنة 1984 سجل فائض في رصيد الميزانية بمقدار 9.76 مليار دينار أي بنسبة 3.65٪ من إجمالي الناتج الداخلي، حيث بلغ تدفق الادخار العمومي خلال هذه السنة 51.09 مليار دج وهو يشكل نسبة50.40٪ من إجمالي الإيرادات العامة.

[1] لعمارة جمال، مرجع سبق ذكره، ص142.

أدى الانخفاض الشديد لأسعار المحروقات إلى ظهور العجز من جديد ابتداء من سنة 1986 حيث قدر 12.127 مليار دج 4.05٪ من إجمالي الناتج الداخلي.

شهدت بداية سنة 1988 عدة إصلاحات اقتصادية تهدف إلى تعديل المحيط الاقتصادي للمؤسسات العمومية الاقتصادية، لتنسجم مع المسار الجديد لسياسة الاقتصادية العامة للدولة التي تتجه نحو اقتصاد السوق، ونتيجة لذلك قد تم إلغاء قانون المالية الذي يحدد التوزيع بين القطاعات للإعتمادات المفتوحة لرخص تمويل الاستثمارات المخططة لمؤسسات القطاع العمومي من المخطط السنوي، [1] يهدف هذا الإجراء لتقليل من نفقات الميزانية العامة، وقد ساهم هذا الإجراء في تغطية جزء من عجز الميزانية إلا أن أثره كان ضعيفا، ولم يبلغ درجة الاختفاء الكلى للعجز.[2] حيث تقلص العجز في سنة 1989 ليصل إلى 8.1 مليار دج أي بنسبة 1.91٪ من إجمالي الناتج الداخلي مقابل 7.50٪ لسنة 1988. وهذا نتيجة لارتفاع الإرادات العامة بنسبة 24.49٪ خلال سنة 1989.

المطلب الثالث: تطور المتغيرات الاقتصادية في الجزائر خلال فترة التسيير المركزي.

لقد عرفت فترة السبعينات من القرن العشرين عدة اختلالات سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، مما أدى إلى انخفاض الأداء الاقتصادي للجزائر حتى أواخر الثمانينات، وانعكست هذه الاختلالات على مختلف المؤشرات الاقتصادية الكلية، وسنحاول في هذا المطلب توضيح حالة الاقتصاد الجزائري من خلال أهم المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة (1970-1989).

أولا: تحليل تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1970– 1989).

لقد كان الهدف من وضع الإستراتيجية الجزائرية للتنمية الشاملة موضع التنفيذ هو المساهمة في توفير فرص متزايدة من العمالة خارج القطاع الزراعي لغرض امتصاص الفائض السنوي الفعلي من اليد العاملة حيث أصبح القطاع العمومي هو المهيمن من خلال الاتساع الكمي لاستخدامه اليد العاملة لكنها بقيت غير مؤهلة، إذ لم تسجل نسبة اليد العاملة المؤهلة في نهاية السبعينات سوى 34 في المائة من إجمالي القوى العاملة.

[1] الجزائر، وزارة المالية، القانون رقم 84-17، يتعلق بقانون المالية، المؤرخ في 08 شوال عام 1404 الموافق ل 07 يوليو سنة 1984 ،الجريدة الرسمية، الصادرة بتاريخ 10 يوليو 1984، العدد 28، المادة 37.

[2] لعمارة جمال، نفس المرجع السابق، ص 147.

الشكل رقم (04): معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1970-1989)

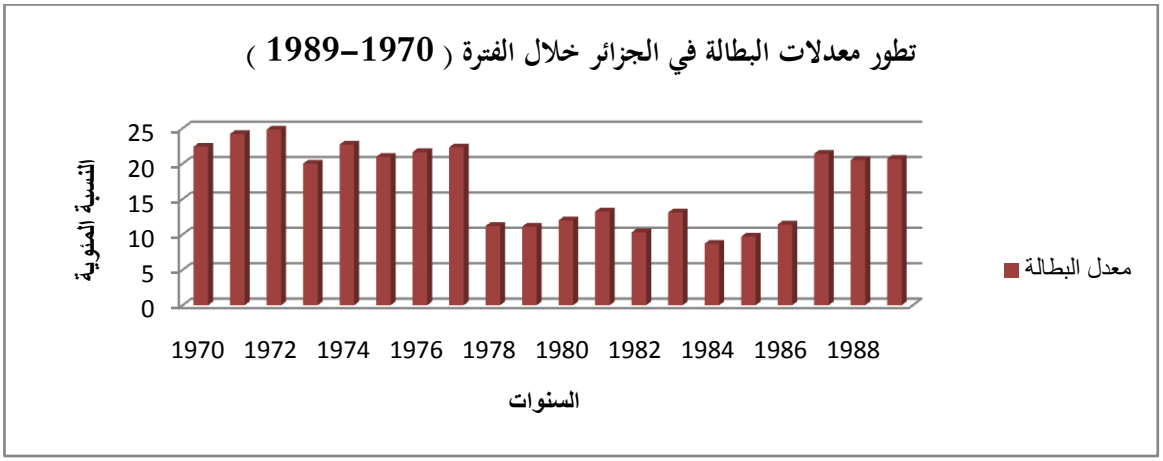

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

Ons;retrospective statistique1970-2016;(http://www.ons.dz/) (18/05/2018 تاريخ الدخول:

من خلال الشكل البياني رقم (07) و الجدول رقم (1) الموجود في الملحق الرابع يمكن تحديد الاتجاهات العامة للبطالة في الجزائر خلال هذه الفترة والممتدة من 1970 إلى غاية 1989، حيث نلاحظ من خلال المنحنى والجدول أن معدل البطالة وخلال السنوات من 1970- 1977 كان مرتفع ومتذبذب حيث كانت نسبه متقاربة وتنحصر داخل المجال [20٪- 24٪]، أما في سنة 1978 نلاحظ انخفاض شديد في وعدل البطالة حيث سجل نسبة 11.2٪ بعدما كان في سنة 1977 يأخذ نسبة 22.3، بقي معدل البطالة منخفض خلال السنوات (1978- 1985) وتراوحت نسبته داخل المجال [8٪- 14٪]، وكانت أدنى نسبة له تقدر ب8.69٪ مسجلة في سنة 1884. ويعود السبب في تراجع معدلات البطالة خلال هذه السنوات إلى كثافة حجم الاستثمارات العمومية نتيجة ارتفاع أسعار البترول، حيث تم خلق أكثر من 561000 منصب شغل سنويا. إضافة إلى تبني الدولة إقامة إستراتيجية صناعية ثقيلة في البلد انطلاقا من نموذج الصناعات المصنعة [1]، باعتبار أن الصناعة قطاع يتميز بكثافة عنصر العمل، وخصصت لهذا اعتمادات ماليه هامة في المخططات الإنمائية الثلاثة. وعرفت هذه الفترة كذلك بتطور العمالة بفضل الظروف الجد ملائمة التي كانت تميز إمكانيات تمويل النشاطات الاقتصادية.

[1] طاهر جليط، **دراسة قياسية لمحددات البطالة في الجزائر للفترة (1980- 2014)**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية ، جامعة جيجل، الجزائر، العدد السادس،2016، ص9.

إلا أن هذا التطور تراجع بسرعة مما أدى إلى عودة معدلات البطالة في الارتفاع من جديد، حيث سجلنا في سنة 1986 نسبة 16.14٪ بعدما كانت 13.59٪ في سنة 1985٪ وتستمر معدلات البطالة في الارتفاع على طول السنوات (1986- 1989) وكان وراء هذا الارتفاع هو الأزمة الاقتصادية التي مر بها الاقتصاد الجزائري، بسبب انخفاض أسعار النفط نتيجة الصدمة البترولية، والتي كانت نتيجتها التراجع الكبير في الموارد الخارجية للبلاد، إن هذه الوضعية الخطيرة جدا التي عرفها الاقتصاد الجزائري بداية من سنة 1989، كانت نتائجها على مختلف الأصعدة خاصة على البطالة حيث ارتفعت هذه النسبة من 16.14٪ سنة 1986 إلى 20.68٪ سنة 1989.

ثانيا: تحليل تطور معدلات النمو في الجزائر خلال الفترة (1970– 1989).

يعتبر النمو الاقتصادي المؤشر الرئيسي لقياس تطور وتقدم الدول، بحيث يعكس مقدار الزيادة في إنتاج الدولة من السلع والخدمات، إذ أن تتبع تطور النمو الاقتصادي في الجزائر يمكننا من إدراك تبعيته الواضحة لتطورات أسعار النفط العالمية، حيث كان هذا المعدل مرتفع في فترة السبعينات عندما كانت أسعار النفط مرتفعة ليعرف بعدها انخفاض في نهاية الثمانينات، والجدول التالي يوضح لنا تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970-1989).

الشكل رقم (05): تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970–1989).

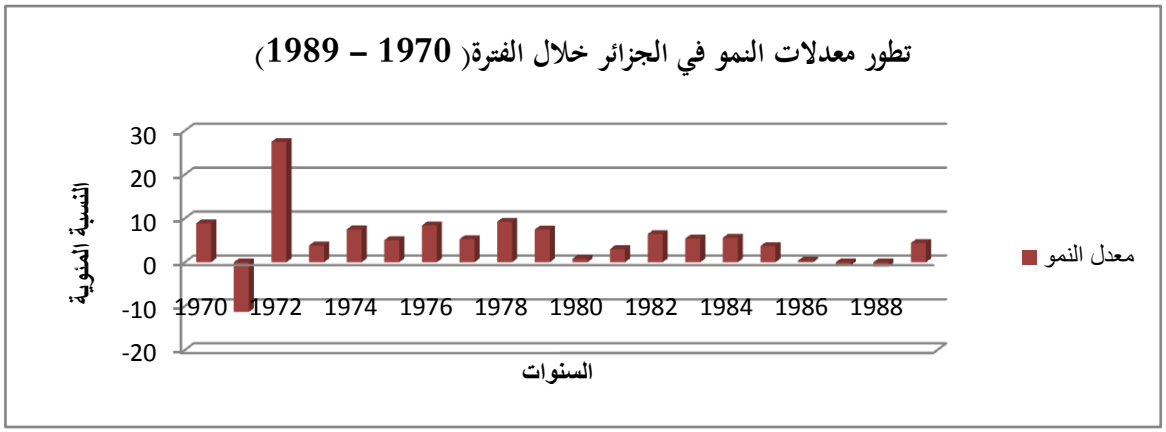

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

Ons;retrospective statistique1970–2016;(http://www.ons.dz/) تاريخ الدخول: **(18/05/2018)**

نلاحظ من خلال الرسم البياني رقم (8) والجدول رقم (01) الموجود في الملحق رقم (4) أن معدل النمو جد متذبذب خلال السنوات من 1970 إلى 1989وذلك راجع لمجموعة من الأحداث التي وقعت خلال هذه

المدة الزمنية، حيث أن معدل النمو الاقتصادي ومن خلال الشكل أعلاه نلاحظ انه سجل نسبة مرتفعة خلال سنة 1974 قدرت ب 7.49 ٪، ويمكن تفسير تداعيات هذا الارتفاع لحرب سنة 1973، وما صاحبها من ارتفاعات حادة في أسعار النفط نتيجة الحضر العربي على النفط، بلغت أسعار النفط مرة أخرى مستويات قياسية، بعد الصدمة النفطية الثانية نتيجة الحرب العراقية الإيرانية، حيث ارتفعت معدلات النمو من 0.79٪ سنة 1980 إلى 6.4٪ سنة 1982، لكن سرعان ما انهارت أسعار النفط خلال أزمة 1986 مما انعكس على معدل النمو بانحدار شديد ووصلت إلى مستويات قدرت ب – 0.69 ٪، و-1 في سنتي 1987،1988 ولكن تحسنت نوعا ما مع ارتفاع أسعار النفط، حيث سجلت معدلات موجبة في حدود 4.4٪ سنة 1989.

ثالثا: تحليل تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1970– 1989).

لقد شكلت ظاهرة التضخم عقبة كبيرة في الاقتصاد الجزائري خلال مرحلة الاقتصاد المخطط، وذلك بسبب القيود المفروضة على الأسعار والتي كانت تحدد بطريقة إدارية حفاظا على القدرة الشرائية للمواطنين، ومع نهاية عقد الثمانينات أصبحت أغلب النشاطات لا تشتغل بالكفاءة المتعارف عليها دوليا، وسنتطرق الآن إلى تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 1970-1989 وذلك من خلال الجدول التالي:

الشكل رقم(06): تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1970–1989)

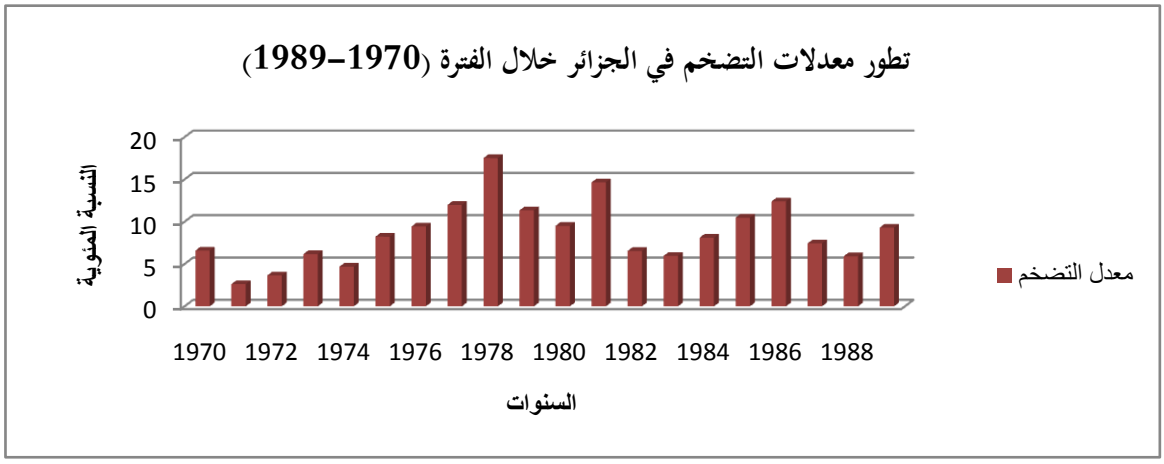

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

Ons;retrospective statistique1970–2016;(http://www.ons.dz/) تاريخ الدخول: **(18/05/2018)**

من خلال الشكل رقم (06) والجدول رقم (1) الموجود في الملحق رقم (4). نلاحظ أن معدلات التضخم في الجزائر مرتفعة خلال الفترة من 1970- 1989 على العموم.حيث ارتفعت من 6.59٪ سنة

1970 إلى غاية 17.52٪ سنة 1978. ويعود هذا الارتفاع إلى بداية تطبيق السياسة الانتقائية للأسعار عوضا عن سياسة تثبيت الأسعار التي كان معمول بها. نلاحظ أن معدل التضخم قد راجع خلال الفترة (1982-1984). إلا أن هذا التراجع لم يدم طويلا حيث ارتفع من جديد ليصل إلى 10.48٪ و 12.4٪ في سنة 1985 و1986، ويعود هذا راجع إلى الاختلالات التي أحدثها جهاز التنظيم المركزي للأسعار، وتأثير انخفاض البترول على عملية التنمية، لأن التنمية في هذه الفترة كانت ترتكز على الصناعات الثقيلة، والاعتماد على استيراد التكنولوجيا الدقيقة من أجل النهوض بها، وبالتالي فصناعات المحلية زادت تبعيتها للخارج من خلال الاستيراد المكثف للمواد الأولية الاستهلاكية والوسيطية، وحتى مواد التجهيز الضرورية.وهذا الواقع أدى إلى حدوث تضخم مستورد مما ساهم في رفع معدل التضخم في الجزائر بصفة عامة.

المبحث الثاني: فترة الانتقال إلى اقتصاد السوق

مع صدور دستور 1989 دخلت الجزائر مرحلة جديدة وبداية تحول تاريخي في مسار الدولة والمجتمع على جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. غير أن هذا التحول لم يكن سهلا، مما دفع الدولة إلى الشروع في تنفيذ وتطبيق مجموعة من البرامج للتغلب على العقبات التي واجهتها إضافة إلى طلب المساعدة الدولية.

المطلب الأول: البرامج المطبقة خلال الفترة (1990– 2000)

شهدت الجزائر خلال هذه الفترة مجموعة من البرامج مدعمة من طرف الهيئات الدولية وهي مقسمة حسب فترات تهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي في جميع المجالات.

أولا: برامج الاستقلال الاقتصادي المطبقة خلال الفترة 1989– 1992.

شهدت هذه الفترة مجموعة من البرامج المطبقة من قبل الدولة تحت وعاء الاستقلال الاقتصادي وهي موضحة بالشرح والتحليل فيما يلي:

1– برنامج التثبيت الاقتصادي الأول (05/31/ 1989الى 05/30 / 1990):

في ضوء الأزمة الاقتصادية التي واجهت الجزائر في نهاية الثمانينات ومع توقف منح القروض والمساعدات الاقتصادية لها، وإصرار الجهات المانحة لهذه القروض على التوصل إلى اتفاق مع الهيئات المالية الدولية، اضطرت

الجزائر إلى لجوء إلى هيئة صندوق النقد الدولي حامل رسالة الرضوخ للمبادئ العامة للصندوق نتيجة زيادة المديونية الخارجية وسارت في هذا المنهج مع علمها لصعوبة شروطها ومن بين شروطها: [1]

- ✓ الصرامة في تطبيق السياسة النقدية.
- ✓ تخفيض سعر الصرف وقيمة الدينار الجزائري.
- ✓ الفتح التدريجي للأسواق المالية الدولية.

وعليه تم صدور قانون النقد والقرض الذي يهدف إلى الحد من زيادة القروض إلى المؤسسات العمومية ومراقبة المنظومة البنكية وأن إجراءات هذا الاتفاق تمثلت فيما يلي:[2]

- ✓ تطبيق الأسعار الحقيقية على السلع والخدمات وذلك برفع الدعم التدريجي على المواد المدعمة، والتمهيد للتحرير التدريجي للتجارة الخارجية.
- ✓ إجراء تغيرات هيكلية في مجال السياسة النقدية وذلك بصدور قانون النقد والقرض الذي يرمي الى التخلص من مهمة التمويل المباشر للمؤسسات العمومية وفتح الفضاء الجزائري الى اعتماد المؤسسات المالية الأجنبية.
- ✓ السماح بإنشاء بنوك تجارية أجنبية منافسة تنشط وفق قوانين جزائرية.

ومن أهم مبادئ قانون النقد والقرض ما يلي:[3]

- ✓ منح البنك المركزي الاستقلالية التامة.
- ✓ إعطاء أكثر حركية للبنوك التجارية في المخاطرة ومنح القروض للأشخاص والمؤسسات.
- ✓ تناقص التزامات الخزينة العمومية في تمويل المؤسسات العمومية.
- ✓ محاربة التضخم ومختلف أشكال التسربات.
- ✓ وضع نظام مصرفي فعال من اجل تعبئة وتوجيه الموارد.
- ✓ وضع هيئة جديدة على رأس المنظومة المصرفية تسمى مجلس النقد والقرض.

[1] الجزائر، القانون رقم 90-10، يتعلق بالنقد والقرض، المؤرخ في 14 افريل 1990، الجريدة الرسمية، الصادر بتاريخ 18 افريل 1990، العدد 16
[2] مدني بن شهرة، مرجع سبق ذكره، ص 131.
[3] نفس المرجع، ص132.

سمحت هذه المفاوضات للجزائر بالحصول على سيولة لفترة طويلة وبمعدل فائدة منخفض مقارنة بالمعدلات المطبقة في الأسواق المالية، [1] وقدم صندوق النقد الدولي حوالي 155.7 مليون وحدة حقوق سحب وقد استخدم المبلغ كليا في 30 ماي 1990.

وكذلك تم الحصول على تسهيل التمويل التعويضي والطارئ الذي قدر ب 351 مليون وحدة سحب بسبب انخفاض مداخيل الصادرات من المحروقات وارتفاع أسعار الحبوب في الأسواق الدولية.[2]

لقد سمح هذا الاتفاق بتحسين الوضعية الاقتصادية للجزائر سنة 1989 حيث ارتفعت الصادرات بنسبة 19٪ عما كانت عليه سنة 1988، كما أن الإنتاج الداخلي الخام ارتفع هو الآخر بنسبة 2.9٪ سنة 1989 مقارنة بسنة 1988 التي انخفضت فيها بنسبة 3.8٪ وهذا يدل على أن الجزائر استرجعت عملية النمو خلال هذه الفترة.[3]

إن الاقتصاد الجزائري لم يصل إلى درجة الاستقرار المرغوبة التي كانت منتظرة وذلك بسبب قصر مدة أو فترة الإنفاق والتي قدرت بسنة واحدة فقط، لهذا سعت الجزائر إلى الحصول على برنامج تمويل ثاني من اجل استكمال رحلة الإصلاحات.

2- برنامج التثبيت الاقتصادي الثاني (3 جوان 1990 إلى 30 مارس 1992):

رفعت الجزائر ملف إلى صندوق النقد الدولي مرة أخرى للحصول على الأموال الكافية لمواصلة مسيرة الإصلاحات الاقتصادية من اجل إيجاد التوازنات على المستوى الكلي، وعليه توصلت الجزائر إلى اتفاق ثاني حيث تم تحرير رسالة في 21 افريل 1991،واتفقت معه على بعض الإجراءات نذكر منها ما يلي:[4]

- ✓ إصلاح المنظومة المالية بما فيها إصلاح النظام الضريبي والجمركي والاستقلالية المالية للبنك المركزي.
- ✓ تخفيض قيمة سعر الصرف وإعادة الاعتبار للدينار الجزائري.
- ✓ تحرير التجارة الخارجية وكذلك الداخلية والعمل على رفع صادرات النفط.
- ✓ تشجيع أنواع الادخار والتخفيض من الاستهلاك.

---

[1] علواش وردة، **دراسة قياسية لأثر الإصلاحات الاقتصادية على البطالة في الجزائر**، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 12، جامعة بومرداس، الجزائر، جوان 2014، ص45.

[2] علواش وردة، مرجع سبق ذكره، ص 45.

[3] مسعود دراوسي، مرجع سبق ذكره، ص 374

[4] مدني بن شهرة، مرجع سبق ذكره، ص 132.

- ✓ تحرير أسعار السلع والخدمات والحد من تدخل الدولة وضبط عملية دعم السلع الواسعة الاستهلاك بتقليل الإعانات.
- ✓ إصلاح المنظومة المالية بما فيها إصلاح النظام الضريبي والجمركي والاستقلالية المالية للبنك المركزي.

ونتيجة لتطبيق الجزائر للإصلاحات المفروضة من قبل صندوق النقد الدولي كانت الانجازات المحققة كالتالي: [1]

- ✓ إصلاح النظام الضريبي وتحرير القيود الجمركية وذلك بإدخال تغييرات على بعض المراسيم التي تسم الرسوم على الخدمة العامة.
- ✓ انخفاض المديونية الخارجية من 28.379 مليار دولار سنة 1990 إلى 26.7 مليار دولار سنة 1992، مع ارتفاع نسبة خدمة الدين العام إذ انتقلت من 73.9٪ سنة 1991 إلى 76.5٪ سنة 1992.
- ✓ تحقيق فائض في رصيد الخزينة بمقدار 14 مليار دج نتيجة تطبيق سياسة الترشيد في النفقات العامة وارتفاع الإيرادات.
- ✓ تحقيق فائض في الميزان التجاري الذي بلغ 4.70 مليار دولار حيث قدرت الصادرات ب 12.73 مليار دولار والواردات ب 8.03 مليار دولار.

ولكن مع حلول سنة 1993سجل رصيد الخزينة عجزا قدر ب 100 مليار دج، أي بنسبة 7.4 من إجمالي الناتج الداخلي ويعود ذلك إلى قرار الحكومة الجزائرية برفع أجور ورواتب العمال في سبتمبر 1991 وكذلك إلى المساعدات الممنوحة إلى فئة الشبكة الاجتماعية ابتداء من سنة 1992، وهذا إضافتا إلى انخفاض الإيرادات بسبب انهيار أسعار النفط حيث انخفض سعر البترول الخام من 21.07 دولار للبرميل سنة 1992 إلى 17.65 دولار سنة 1993، مع ارتفاع سعر الصرف حيث ارتفع سعر الدولار من معدل 21.8 دينار إلى 23.25دينار لنفس الفترة، [2] وبالتالي عاشت الجزائر خلال هذه الفترة وضعا اقتصاديا و اجتماعيا جعلها في حاجة إلى تمويلات جديدة والتي وافق عليها صندوق النقد الدولي في شكل برنامج آخر.

ثانيا: برنامج التعديل الهيكلي الأول (1993– 1994)

[1] مدني بن شهرة، مرجع سبق ذكره، ص 134

[2] نفس المرجع، ص136

شرعت الجزائر في تطبيق برنامج الاستقرار الاقتصادي المدعم من طرف المؤسستين الدوليتين لمدة سنة. وقد اتخذت عدة إجراءات ذات طابع كلي لتصحيح الاختلالات التي عرفها الاقتصاد الوطني، منها انخفاض في سعر البترول نقص التمويل الخارجي ، انعدام الثقة لدى الشريك الأجنبي نتيجة المحنة التي مرت بها الجزائر (الإرهاب)، وارتفاع المديونية، التضخم، كل ذلك أثر على ميزان المدفوعات وزادت الوضعية تدهورا.

إن اللجوء إلى برنامج التثبيت الاقتصادي الذي كان يهدف إلى تحقيق التوازنات الكبرى من خلال اتخاذ عدة إجراءات منها: [1]

- ✓ تخفيض قيمة العملة الوطنية لدينار بنسبة 50٪ وتعديل الدينار حتى يكون قابل للتحويل إلى عملات أخرى.
- ✓ إيجاد آليات وميكانزمات للانتقال إلى اقتصاد السوق (إعادة الهيكلة، واستقلالية المؤسسات والخوصصة....).
- ✓ تثبيت كتلة أجور التوظيف العمومي وضبط الإنفاق العام.
- ✓ وضع لأول مرة في الجزائر قانون الاستثمار رقم 12/93 المؤرخ في 1993/10/05.

اتخذت هذه الإجراءات لتثبيت الاقتصاد الوطني، وقد نجحت نسبيا وبشكل مؤقت في تحقيق التوازنات النقدية والمالية على المستوى الكلي. ومن المؤشرات الدالة على ذلك:[2]

- ✓ انخفاض في عجز الميزانية من 8.7٪ سنة 1993 إلى 4.4٪ سنة 1994.
- ✓ انخفاض معدل التضخم إلى 38.5٪.
- ✓ تحسين احتياط الصرف 2.64 مليار سنة 1994.
- ✓ تم حل 88 مؤسسة عمومية، وتم إعطاء مؤسسات استقلاليتها من أصل 23 مؤسسة، وإنشاء الصندوق الوطني للتامين عن البطالة، وعرض خمسة فنادق إلى الخوصصة.

إن تحقيق تلك النتائج من خلال تطبيق إجراءات التثبيت الاقتصادي لم تتم كما توقعت السلطات الجزائرية آنذاك حيث كانت تطمح إلى أكثر من ذلك. فتزايد تراكم الخسائر المالية للمؤسسات العمومية أثقل

[1] كربالي بغداد، **نظرة عامة عن التحولات الاقتصادية في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية– جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، العدد الثامن، جانفي 2005، ص 9.

[2] نفس المرجع ، ص 10

ميزانية الدولة وبالتالي اثر على الوضعية الاقتصادية والاجتماعية العامة. ومن أهم الاختلالات الناجمة عن هذه المرحل ما يلي:

- ✓ استمرار ارتفاع الديون وتدهور الديون الخارجية، وضعف التكامل الصناعي وتزايد عدد السكان، الذي أدى إلى عدم التوازن بين العرض والطلب
- ✓ تزايد حجم البطالة، وانخفاض عوائد الصادرات.

وفي سنة 1994 أنشئت الوكالة الوطنية للاستثمار الخاص من اجل تسهيل الإجراءات الإدارية والتخفيف من العراقيل والتعقيدات البيروقراطية التي أعاقت المستثمرين الخواص، إلا أنها لم تحقق الأهداف المرجوة، وقد اتخذت الإجراءات التحفيزية مثل التخفيف من القيود الضريبية لصالح الاستثمارات الإنتاجية، وتشجيع الترقية العقارية، وإنشاء سوق مالي.

ثالثا: برنامج التصحيح الهيكلي (1995-1998)

تبين لنا من خلال البرنامج الخاص بالتثبيت الاقتصادي 1993-1994، انه يمس جميع المجالات منها: المالية والنقدية، التجارية والهيكلية، وحتى القضايا الاجتماعية. إن هدف الجزائر بتطبيق هذه الإصلاحات من خلال برنامج التصحيح الهيكلي، هي إحداث تحولات جذرية للجانب الاقتصادي والاجتماعي عن طريق تطبيق سياسات معينة. ترمي هذه السياسات إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي.

أن برنامج التثبيت الاقتصادي الذي تم الاتفاق عليه مع صندوق النقد الدولي يوم 22 ماي 1995 ومن أهدافه ما يلي:[1]

- ✓ تحقيق نمو متوسط 5٪ من إجمالي الإنتاج الخام خارج المحروقات
- ✓ تخفيض نسبة التضخم إلى 10.3٪
- ✓ التحرير التدريجي للتجارة الخارجية، وتحرير الأسعار وإلغاء تدعيم السلع

تميزت سيرورة برنامج التصحيح الهيكلي بعدت سيمات ايجابية تتمثل بصورة عامة في:[2]

[1] عبد المجيد قدي، **النظام الجبائي الجزائري وتحديات الألفية الثالثة، الملتقى الوطني الأول حول: الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة** البليدة:20-21 ماي 2002، ص 293

[2] بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص 198

- ✓ تحقيق معدل نمو 3.9٪ و 4٪ و4.5٪ خلال السنوات 1995 1996 1997 على التوالي.
- ✓ تحقيق فائض في الميزانية بلغ3٪ من إجمالي الناتج الخام سنة 1996، و 1.3٪في سنة 1997 مع تحقيق عجز يقدر ب 1.4٪ في سنة 1995. يمكن أن نرجع السبب في ذلك إلى الارتفاع النسبي في أسعار البترول، والتوقف في تموين المؤسسات الاقتصادية بالمواد الأولية والتجهيزات من السوق الخارجية.
- ✓ انخفاض معدل التضخم من 21.7٪ سنة 1995 إلى 7٪ سنة 1997. إن هذا الانخفاض راجع للتعديلات التي مست أسعار بعض السلع المدعومة، وانخفاض قيمة العملة الوطنية.
- ✓ ارتفاع الإيرادات من 33٪ سنة 1996 إلى 34٪ سنة 1997 من الناتج المحلي الإجمالي. إما النفقات العامة فحققت النسب التالية 33.6٪ و 29٪ و 31٪ خلال السنوات 1995 و 1996 و 1997 على التوالي.
- ✓ تقليص المديونية نتيجة عملية إعادة جدولة بعض ديونها، حيث انخفضت نسبة خدمة الدين إلى السلع والخدمات من 82٪ سنة1993 إلى 24٪ سنة 1997.

المطلب الثاني:تطور السياسة المالية في الجزائر خلال فترة الانتقال إلى اقتصاد السوق

شهدت السياسة المالية في الجزائر عدة تطورات وعقبات بسبب الأوضاع الاقتصادية التي عاشها لاقتصاد الجزائري خلال الفترة من (1990- 2000)، وذلك من خلال تتبع التطورات في كل من الإيرادات العامة، النفقات العامة والموازنة العامة باعتبارها أدوات لسياسة المالية.

أولا: تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990– 2000)

سنتطرق إلى تطور الإيرادات العامة خلال الفترة (1990-2000) وذلك بالاعتماد على جملة من الأرقام وهي الجباية البترولية والجباية العدية وجباية الدولة، وذلك بالنظر إلى معطيات الجدول التالي:

الجدول رقم (04): تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990– 2000)

السنوات	الايرادات العامة	جباية الدولة	الجباية البترولية	الجباية العادية	الجباية البترولية% الجباية	الجباية العادية% الجباية الكلية	الجباية العامة% الناتج الداخلي	الجباية الفعلية% نفقات	الجباية البترولية% النفقات الكلية
1990	152500	147300	76154	71146	51.7	48.3	12.83	52.41	61.16
1991	248900	244200	161500	82700	66.13	33.9	9.59	53.17	76.14
1992	311864	302664	193800	108864	64.03	35.9	10.12	39.42	46.12
1993	313949	300687	179218	126993	58.52	41.47	10.67	43.57	37.6
1994	477181	398350	222176	173906	56.06	43.9	11.69	52.63	39.23
1995	611731	578140	336148	241992	54.95	39.5	12.01	51.89	44.25
1996	825157	876600	507837	293245	63.39	36.6	11.41	53.25	70.08
1997	829500	926600	592500	334100	64.29	35.71	11.4	49.26	67.54
1998	946800	774600	425900	348700	52.45	47.54	12.12	44.47	38.63
1999	793500	950500	588300	362200	62.04	37.95	10.58	41.9	51.82
2000	994100	1578100	1213200	364900					

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

تاريخ الدخول: (18/05/2018) (http://data.worldbonk.org/ ;World Bank ;world development indicators

عرفت الجزائر خلال هذه الفترة برنامج الإنفاق الموسع والمتمثل في برنامج التثبيت الهيكلي (من 1994/05/22 إلى 1995/05/12)، وبرنامج التعديل الهيكلي (من 1995/05/22 الى1998/05/21)، ومنه ما يمكن قوله أن السياسة الضريبية في الفترة 1994–1998 كانت توسعية تهدف إلى التقليص أو القضاء على العجز المالي، لأنها كانت ملزمة بتطبيق جملة من التدابير الخاصة والمتمثلة في زيادة الإيرادات بحيث تم تخفيض معدل الضريبة على أرباح الشركات إلى 38٪ سنة 1994، كما تم تعديل الجدول التصاعدي للضريبة على الدخل الإجمالي من 12٪ إلى 06٪، إضافة إلى رفع سلع وخدمات القطاع العام و خوصصة مؤسساته، هذه من جهة ومن جهة أخرى ضغطت على النفقات العامة.[1]

من خلال معطيات الجدول أعلاه الشكل البياني رقم (01) الموجود في الملحق الثاني، نستنتج انه في بداية هذه الفترة عرفت الإيرادات العمومية نوعا من التحسن نتيجة ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، حيث ارتفعت من 14.92$ للبرميل سنة 1988 إلى 23.73$ سنة 1990 بسبب حرب الخليج العربي، وكذلك نتيجة خفض قيمة الدينار الجزائري سنة 1991، أما فيما يخص الجباية العادية لفترة ما بعد الإصلاح فقد عرفت انخفاضا من 41.74٪ من مجموع الجباية الكلية سنة 1993(ما بعد الأزمة البترولية 1997)،[2] إلى 33.73٪

[1] عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 31.

[2] احمد هني، **اقتصاد الجزائر المستقلة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996، ص 47.

من نفس المجموع لسنة 2000 (باستثناء سنة 1998 التي بلغت فيها هذه النسبة 47.54٪) وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى انخفاض أسعار النفط في هذه السنة (من 19.09$ للبرميل سنة 1997 إلى 12.72$ سنة 1998)، مما كان له الأثر البين على انخفاض حصيلة الجباية البترولية.

في حين إذا حللنا هيكل هذه الجباية العادية فنجد أن الضرائب غير المباشرة قد تستولي على اكبر حصة حيث تحولت من 2.8٪ من مجموع الإيرادات الكلية سنة 1992 إلى 16.9٪ من هذا المجموع سنة 1993 لتبلغ ذروتها سنة 1998 بنسبة 20٪ من نفس المجموع. (بيانات من البنك العالمي)

ثانيا: تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990– 2000)

سنقوم بتحليل تطور النفقات العامة خلال الفترة من 1990 إلى غاية سنة 2000 وهي تعرف بفترة الانتقال إلى اقتصاد السوق بالاعتماد على بيانات كل من نفقات التجهيز ونفقات التسيير بالإضافة إلى الناتج الداخلي الخام وكل هذا موضح في الجدول الموالي.

جدول رقم(05): تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة1990 إلى 2000.

السنوات	النفقات العامة G	الإنتاج الداخلي الخام GDP	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	النفقات العامة % GDP	نفقات التسيير % GDP	نفقات التجهيز % GDP	نفقاتالعاقةمير النفقات	نفقاتالعاقةمير النفقات
1990	136500	554388	41296	77024	24.62	7.44	13.89	30.25	56.48
1991	212100	862133	153800	58300	24.6	17.83	6.76	72.51	27.48
1992	420131	1074700	276131	144000	39.09	25.69	13.39	65.72	34.27
1993	476624	1189720	291417	185210	40.06	24.49	15.56	61.14	38.85
1994	566329	1487400	330403	235926	38.07	22.21	15.86	58.34	41.65
1995	759617	2004990	473694	285923	37.88	23.62	14.26	62.35	37.64
1996	724607	2570030	550596	174013	28.19	21.42	6.77	75.98	24.01
1997	914100	2780170	634600	201600	32.87	23.14	7.24	70.4	22.04
1998	976721	2830490	664100	211900	34.5	27.26	7.36	79	21.34
1999	1078800	3238200	774700	187000	33.31	25.25	8.12	75.79	24.37
2000	1160400	4098820	856200	321900	28.31	20.88	7.85	73.78	27.74

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

World Bank ;world development indicators ;(http://data.worldbonk.org/) (18/05/2018 تاريخ الدخول:

نلاحظ من خلال بيانات الجدول السابق والشكل البياني رقم(02) الموجود في الملحق الثاني، تزايد حجم النفقات العامة بالأسعار الجارية حيث انتقلت من 136.580 مليار دج سنة 1990 إلى 1160.40 مليار دج سنة 2000، ويمكن تقسيم هذه الفترة إلى مرحلتين أساسيتين:

المرحلة الأولى 1990– 1995: والتي تمثل مرحلة إنفاقات الاستعداد الائتماني حيث تزايد الإنفاق العام خلال هذه المرحلة بمقدار 623.1 مليار دج إذ انتقل من 136.5 مليار دج سنة 1990 إلى 759.6 مليار دج سنة 1995 ويرجع ذلك أساسا إلى تزايد حجم الإنفاق على الرواتب والأجور وكذلك تسديد المديونية العامة، خلال هذه الفترة عرفت نفقات التجهيز تزايدا ملحوظا حيث انتقلت حصتها من إجمالي النفقات العامة من 27.48٪ سنة 1991 إلى 41.66٪ سنة 1994 في حين انخفضت حصة نفقات التسيير من إجمالي النفقات العامة من 72.51٪ سنة 1991 إلى 62.35٪ سنة 1995 كما عرفت الأهمية النسبية للإنفاق العام بالمقارنة مع الناتج الداخلي الإجمالي ارتفاعا ملحوظا إذ انتقل من 24.62٪ من إجمالي الناتج الداخلي سنة 1990 إلى 37.88٪ من هذا الناتج سنة 1995

المرحلة الثانية (1995– 2000): وهي تمثل مرحلة الإصلاحات الهيكلية المدعومة من قبل صندوق النقد الدولي والتي تهدف إلى تقليص الإنفاق العام ورفع أشكال الدعم المقدمة من طرف الدولة، [1] وهذا ما يفسر الانخفاض الملحوظ للإنفاق العام بنسبة 9.58٪ إذ انتقل من 37.88٪ من إجمالي الناتج الداخلي سنة 1995 إلى 28.31٪ من هذا الناتج سنة 2000.

خلال هذه الفترة زادت نفقات التسيير من إجمالي النفقات العامة حيث انتقلت من 62.35٪سنة 1995 إلى 70.4٪ سنة 1997 ثم إلى 75.79٪ سنة 1999 وفي المقابل فقد انخفضت حصة نفقات التجهيز من إجمالي النفقات العامة إذ انتقلت من 37.64٪ سنة 1995 إلى 22.04 ٪ سنة 1997 ثم إلى 27.74٪ سنة 2000 وهذا راجع أساسا إلى برنامج الإصلاح الهيكلي المدعم من قبل صندوق النقد الدولي الذي فرض مشروطية تهدف إلى تقليص دور الدولة الاقتصادي وفتح المجال أمام القطاع الخاص، الأمر الذي اثر على هيكل الإنفاق العام في الجزائر.[2]

[1] وليد عبد الحميد عايب، **الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي ، دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية** مكتبة حسن العصرية للطباعة، لبنان، 2010، ص 256.

[2] نفس المرجع، ص257.

كما يتضح خلال الفترة 1995- 2000 انخفاض في نسبة نفقات التجهيز إلى إجمالي الناتج الداخلي حيث سجلت نسبة وسطية قدرها 8.6٪، أما نفقات التسيير فقد عرفت نسبة وسطية قدرها 23.59٪.من إجمالي الناتج الداخلي. وعموما تميزت هذه الفترة بسعي الدولة إلى تقليص تطور الإنفاق العام بهدف تخفيض حجم الطلب الكلي والسماح بتشكيل موارد مالية لازمة لإعادة هيكلة المؤسسات العامة وتطهير البنوك.[1]

ثالثا: تطور الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (1990– 2000)

كان رصيد الميزانية في نهاية الثمانينات في حالة عجز، لكنه تحول إلى فائض في بداية التسعينات كنتائج للإصلاحات التي انتهجتها الدولة وتخفيفها التدريجي من حجم الإنفاق، تمهيدا للتخلي عن النهج الاشتراكي والانتقال إلى اقتصاد السوق، وسنتطرق إلى تطور الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2000) بالاعتماد على معطيات الجدول التالي:

جدول رقم (06): تطور الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (1990– 2000)

السنوات	إجمالي الإيرادات العامة	إجمالي النفقات العامة	رصيد الموازنة العامة	الناتج الداخلي الخام	رصيد الموازنة العامة / الناتج الداخلي
1990	152500	136500	1600	554388	2.8
1991	248900	212100	36800	862133	4.26
1992	311864	420131	-108267	1074700	-10.07
1993	313949	476624	-162675	1189720	-13.67
1994	477181	566329	-89148	1487400	-6
1995	611731	759617	-147886	2004990	-7.37
1996	825157	724607	100548	2570030	3.91
1997	829500	914100	81472	2780170	2.9
1998	946800	976721	-102121	2830490	-3.6
1999	793500	10788800	-11200	3238200	-0.34
2000	994100	1160400	400000	4098820	9.75

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

World Bank ;world development indicators ;(http://data.worldbonk.org/) (18/05/2018 تاريخ الدخول:

من معطيات الجدول أعلاه والشكل البياني رقم (03) الموضح في الملحق الثاني نلاحظ تحول رصيد الميزانية إلى حالة فائض مع بداية التسعينات كنتيجة للإصلاحات التي انتهجتها الدولة خلال هذه الفترة حيث بلغ الفائض 16000 مليار دج، خلال سنة 1990 ويمثل نسبة 2.88٪ من الناتج الداخلي الإجمالي وهذا

[1] وليد عبد الحميد عايب مرجع سبق ذكره ، ص 225.

راجع إلى ارتفاع إجمالي الإيرادات العامة بنسبة 31.01٪ من هذه السنة، وقد ارتفع هذا الفائض في الميزانية 36.80 مليار دج سنة 1991وهو ما يمثل نسبة 4.36من الناتج الداخلي الإجمالي ويعود ذلك أساسا إلى تضاعف إيرادات الجباية البترولية، ولكن هذا الفائض لم يستمر حيث ظهر العجز مرة أخرى ابتداء من 1992 بمقدار 108.267 مليار دج، ويمثل نسبة 12.27٪ من إجمالي الناتج الداخلي وقد تفاقم هذا العجز 1993 حيث بلغ 162.678 مليار دج أي بنسبة 16.54 ٪ من إجمالي الناتج الداخلي، ويرجع ذلك أساسا إلى انخفاض إرادات الجباية البترولية نتيجة تراجع أسعار النفط إلى 16.13$ للبرميل سنة 1993 مقابل 21.73$ للبرميل سنة 1990، إضافة إلى ارتفاع النفقات العامة بنسبة 13.44٪ في سنة 1993.

في سنة 1944 تقلص عجز الموازنة إلى 89.148 مليار دج وهو يمثل نسبة 8.50٪ من الناتج الداخلي الإجمالي ويرجع ذلك إلى الإجراءات المنتهجة من طرف الدولة والمتمثلة في تعميق الاستثمارات الهيكلية، إلا أن هذا العجز قد تفاقم سنة 1995 حيث بلغ 147.886 مليار دج أي بنسبة 9.44٪ من إجمالي الناتج الداخلي وذلك بسبب تزايد حجم النفقات العامة بوتيرة أسرع من تزايد الإيرادات العامة حيث ارتفعت الإيرادات العامة بنسبة 34.13٪ سنة 1995 بينما زادت الإيرادات العامة بنسبة 28.20٪ خلال هذه السنة.

في سنة 1996 سجل رصيد الميزانية فائض بنسبة 112.387 مليار دج وهو يمثل نسبة 3.39٪ من إجمالي الناتج الداخلي وذلك نتيجة ارتفاع إيرادات الجباية البترولية بنسبة 51.07٪ سنة 1996 نظرا لارتفاع أسعار البترول إلى 20.62$ للبرميل خلال هذه السنة.

انهيار أسعار النفط سنة 1998 والتي وصلت إلى 12.07$ للبرميل قد انعكس على إيرادات الجباية البترولية والتي انخفضت بنسبة 33.65٪ خلال هذه السنة مما حول رصيد الميزانية من فائض يعادل 87.472 مليار دج سنة 1997 إلى عجز يساوي 101.069 مليار دج والذي يمثل نسبة 3.57٪ من إجمالي الناتج الداخلي.

إن انخفاض أسعار البترول سنة 1998 استمر أثره إلى غاية نهاية السداسي الأول من سنة 1999 حيث سجلت أسعار النفط تحسنا إذ ارتفعت إلى 17.27$ مما سمح بارتفاع إيرادات الجباية البترولية وبالتالي تقلص عجز الميزانية إلى 11.186 مليار دج أي ما يعادل 0.51٪ من إجمالي الناتج الداخلي.

تمثل سنة 2000 تحسنا كبيرا ومهما في أوضاع المالية العامة الجزائرية حيث تم تسجيل فائض في رصيد الميزانية العامة بنسبة 400.039 مليار دج والذي يمثل نسبة 9.67٪ من إجمالي الناتج الداخلي ويرجع ذلك

أساسا إلى ارتفاع الجباية البترولية بنسبة 109.5٪ سنة 2000 وبالتالي ارتفاع الإيرادات العامة بنسبة كبيرة مقارنة بالارتفاع الطفيف لنفقات التسيير التي بلغت نسبتها 10.52٪ خلال هذه السنة.

المطلب الثالث: تطور المتغيرات الاقتصادية في الجزائر فترة الانتقال إلى اقتصاد السوق.

لقد شهد الاقتصاد الجزائري في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات من القرن العشرين إختلالات متعددة وذلك لانخفاض أسعار البترول، وهذا نتيجة الأزمة النفطية الحادة سنة 1986 التي انخفض فيها سعر البرميل إلى 13 دولار أمريكي مقابل 40 دولار أمريكي للبرميل مابين 1980 و 1985 وهذا ما أحدث عدة اختلالات في المؤشرات الاقتصادية الكلية، مما دفع بالجزائر للجوء إلى صندوق النقد الدولي من اجل الحصول على قروض وتمديد آجال الدفع مقابل تطبيق برامج إصلاحات صارمة امتدت مابين 1989 إلى 1998.

أولا:تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال فترة (1990– 2000)

سنتطرق إلى تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال مرحلة اقتصاد السوق وذلك اعتمادا على الأرقام المسجلة بالجدول الموجود في الملحق رقم (4) والشكل التالي:

الشكل رقم (07): تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990– 2000)

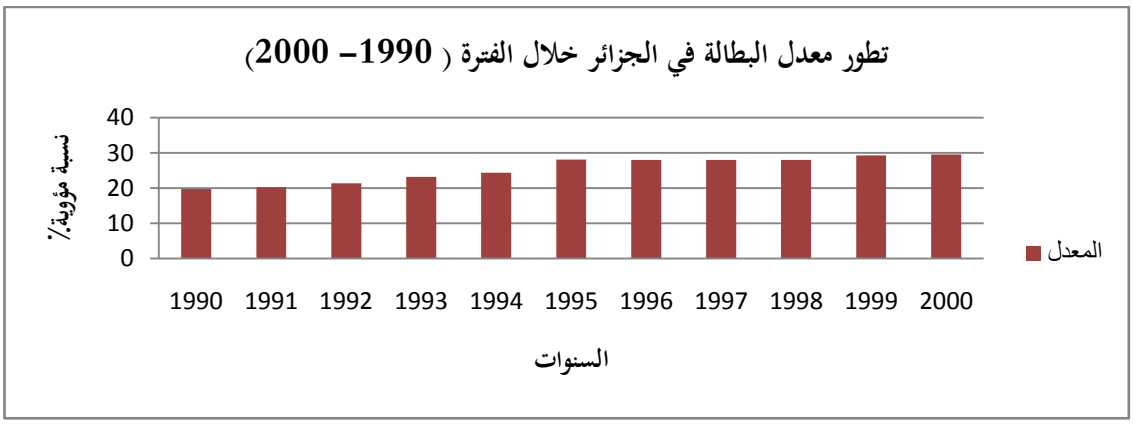

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

Ons;retrospective statistique1970–2016;(http://www.ons.dz/) (18/05/2018 تاريخ الدخول:

سجلت معدلات البطالة ارتفاعا خلال الفترة 1990- 2000 حيث انتقلت من 19.76٪ سنة 1990 إلى 29.50٪ سنة 2000، وهذا نتيجة الأزمة التي مر بها الاقتصاد الجزائري الناجمة عن انخفاض أسعار النفط، وعجز اغلب المؤسسات العمومية وعدم قدرتها على أحداث مزيد من مناصب الشغل، لأنه في الواقع هذه

الزيادة في البطالة تجسد تفسيرها في انخفاض النشاط التنموي في الجزائر خلال هذه الفترة في كون التشغيل يعتمد على الاستثمار وهذا الأخير سجل تراجعا كبيرا خلال هذه الفترة بسبب الظروف الأمنية الصعبة التي عاشتها البلاد، إضافة إلى ذلك فان الإصلاحات الهيكلية التي باشرتها الجزائر مع صندوق النقد الدولي قد اثر بشكل كبير على المؤسسات الاقتصادية العمومية ودفعتها إلى التسريح الجماعي للعمال، اما نتيجة لإعادة هيكلة المؤسسات أو غلقها لعدم إيجاد مصادر التمويل، حيث تم تسريح أكثر من 500.000 عامل وغلق أكثر من 1000 مؤسسة عمومية[1]

ثانيا: تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة (1990– 2000)

سنتطرق إلى تطور معدلات النمو في الجزائر خلال مرحلة اقتصاد السوق وذلك اعتمادا على الأرقام المسجلة بالجدول الموجود في الملحق رقم (4) والشكل التالي:

الشكل رقم (08) تطور معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة(1990– 2000).

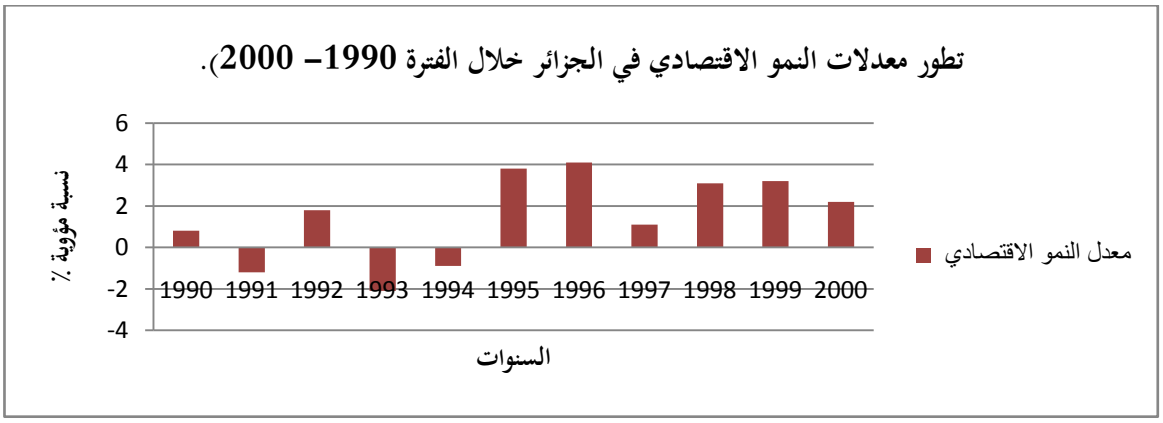

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

Ons;retrospective statistique1970–2016;(http://www.ons.dz/) (**تاريخ الدخول: 18/05/2018**)

من خلال التمثيل البياني لتطور معدلات النمو الاقتصادي خلال هذه الفترة يمكن تقسيمها إلى مرحلتين الأولى تمتد من 1990 إلى 1994 والتي عرف خلالها معدل النمو الاقتصادي انخفاضا ملحوظا من 0.80٪ سنة 1990 إلى عجز قدر ب 0.90٪ سنة 1994 حيث بلغ متوسط معدل النمو خلال هذه الفترة 0.32- وهذا راجع إلى مخلفات الأزمة التي عصفت بالاقتصاد الجزائري سنة 1986، كما أن هذه المرحلة شهدت انتقال

[1] شلالي فارس، **دور سياسة التشغيل في معالجة مشكلة البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001– 2004**، مذكرة ماجستير، قسم العلوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر، الجزائر، 2005/2004 ص 70.

الاقتصاد الجزائري إلى اقتصاد السوق عن طريق الصدمة البترولية وترجم هذا الانتقال بتدهور معدلات النمو الاقتصادي.

أما المرحلة الثانية والممتدة من سنة 1995 إلى 2000 فقد شهدت نموا اقتصاديا متذبذبا حيث ارتفع معد النمو من 3.8٪ سنة 1995 إلى 4.10٪ سنة 1996 ثم انخفض إلى 1.10٪ سنة 1997 وقد بلغ متوسط معدل النمو خلال هذه الفترة 3.25٪ وهذا راجع إلى تعاقب الاتفاقيات مع مختلف المؤسسات المالية الدولية، وتعدد الشروط التي قدمها صندوق النقد الدولي كما شهدت هذه الفترة انخفاض معدلات الاستثمار ممثلة في التكوين الإجمالي ورأس المال الثابت كنسبة من الناتج الداخلي الإجمالي إذا استثنينا قطاع المحروقات الذي عرف زيادة

ثالثا: تطور معدل التضخم في الجزائر خلال فترة (1990– 2000)

سنتطرق إلى تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال مرحلة اقتصاد السوق وذلك اعتمادا على الأرقام المسجلة بالجدول الموجود في الملحق رقم (4) والشكل التالي:

الشكل رقم09): تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990– 2000).

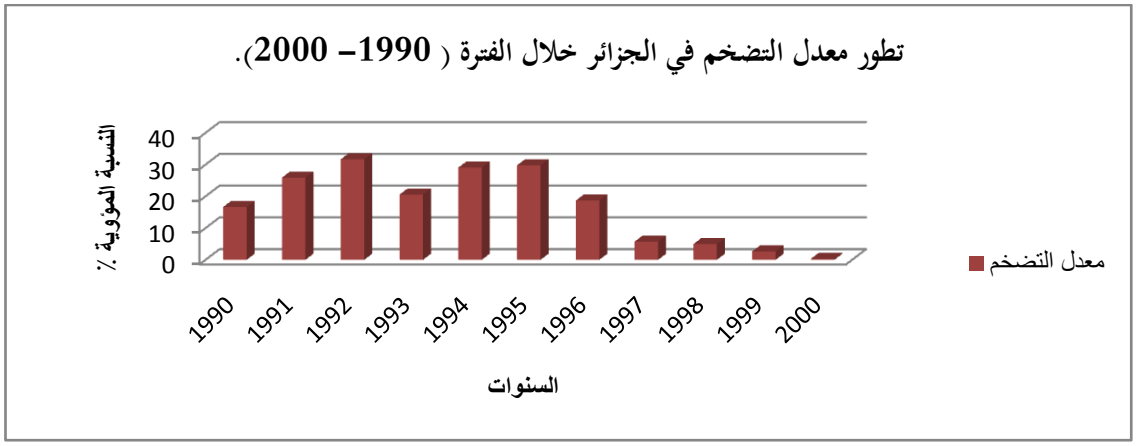

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

Ons;retrospective statistique1970–2016;(http://www.ons.dz/) (18/05/2018 تاريخ الدخول:

نلاحظ خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى غاية 1994،والتي شهدت تنفيذ ثلاث برامج للاستقرار و التثبيت الاقتصادي، ارتفاعا في معدلات التضخم حيث انتقلت من 16,65٪ سنة 1990 إلى غاية 31,67٪ سنة 1992، وقد سجلت نسبة 29,05٪ سنة 1994، حيث بلغ متوسط الزيادة خلال هذه الفترة 24,76٪ وسبب ذلك يعود إلى أن برامج الاستقرار المطبقة جاءت بسياسات صارمة في لإدارة الطلب الكلي

وإجراء تخفيض كبير في قيمة العملة بنسبة تزيد عن 60٪، والتحرير الجزئي للأسعار المحلية للسلع و الخدمات وأسعار الفائدة، وبالتالي فان النتيجة المنطقية لهذه السياسات هو ارتفاع معدلات التضخم.

أما خلال الفترة الممتدة من 1995 إلى غاية 2000 وهي تقابل فترة الإصلاح هيكلي، عرفت خلالها معدلات التضخم انخفضا كبيرا، حيث انتقل من 29,05٪ سنة 1994 إلى 0,34٪ سنة 2000 أي بمتوسط قدره 13,02٪، حيث أن برنامج الإصلاح الهيكلي بدأ يعطي ثماره فيما يتعلق بتخفيض معدلات التضخم، حيث أن الهدف الأساسي لبرنامج صندوق النقد الدولي خلال هذه الفترة هو الحد من ارتفاع معدلات التضخم مع السماح بارتفاع معدلات البطالة.

المبحث الثالث: فترة تعميق الإصلاحات الاقتصادية (2001– 2014).

نتيجة للوفرة المالية المسجلة في الجزائر والمحققة في بداية 2001، بسبب ارتفاع أسعار البترول ، شرعت السلطات الوطنية في تبني برامج لتعميق الإصلاحات الاقتصادية الممتدة على طول الفترة من 2001 إلى 2014، وذلك من أجل تدارك التأخر في التنمية وبعث حركة الاستثمار والنهوض من جديد، وذلك من خلال تنفيذ مجموعة من البرامج .

المطلب الأول: برامج الإنعاش الاقتصادي.

تدخل هذه البرامج ضمن سياسة اقتصادية تعرف بسياسة الإنعاش الاقتصادي، وتهدف هذه السياسة إلى إعادة إطلاق الآلة الاقتصادية وتحقيق مؤشرات اقتصادية جيدة، حيث طبقت الجزائر ثلاثة برامج خلال الفترة (2001- 2014)، وهي على الترتيب برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، البرامج التكميلي لدعم النمو وأخيرا برنامج توطيد النمو.

أولا: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001 – 2004).

يعتبر مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي الذي أقر في افريل 2001 عبارة عن مخصصات مالية موزعة على طول الفترة 2001-2004 بنسب متفاوتة، وتبلغ قيمته الإجمالية حوالي 525 مليار دج أي ما يقارب 7 مليار دولار وهو برنامج ضخما قياسا باحتياطي الصرف الذي سجل قبل إقراره سنة 2000 المقدر ب 11.9 مليار دولار. وجاءت ملامح هذا البرنامج في الجزائر من خلال برنامج رئيس الجمهورية الانتخابي ثم ظهر كمحور ثالث في برنامج حكومي وكهدف استراتيجي لتحسين مستوى معيشة المواطنين، وتعميم التطور الاقتصادي والتوزيع

العادل لثمار النمو. كما أنه يدفع بالأنشطة الاقتصادية عبر كل التراب الوطني، كما ترمي تلك الأنشطة على خلق مناصب شغل وتحسين القدرة الشرائية.[1]

يهدف هذا المخطط إلى تحقيق ثلاث أهداف رئيسية نهائية وهي:[2]

- ✓ الحد من الفقر وتحسين مستوى المعيشة.
- ✓ خلق مناصب عمل والحد من البطالة.
- ✓ دعم التوازن الجهوي وإعادة تنشيط الفضاءات الريفية.

ويكون تحقيق تلك الأهداف الرئيسية عبر أهداف وسيطية يمكن من خلالها التوصل إلى الأهداف سابقة الذكر وهي:[3]

- ✓ تنشيط الطلب الكلي عن طريق الإنفاق العام الذي تزيد فعاليته في رفع معدلات النمو الاقتصادي وخلق مناصب شغل حيث أنها تمثل إضافة هامة للطلب الكلي الذي يعتبر انخفاضه السبب الرئيسي في الركود الاقتصادي.
- ✓ دعم المستثمرات الفلاحية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة انطلاقا من كونها منشآت منتجة بصفة مباشرة للقيمة المضافة ومناصب الشغل.
- ✓ تهيئة وانجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاط الاقتصادي وتغطية حاجات الضرورية للسكان مما ينعكس إيجابا على تنمية الموارد البشرية

يمكن تقييم برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي من خلال الحصيلة المسجلة والمتمثلة فيما يلي:[4]

- ✓ تم استهلاك 96.22٪ من إجمالي المبلغ المخصص لهذا البرنامج.
- ✓ تم انجاز 73٪ من المشاريع قيد الانجاز أي حوالي 1181 مشروع.
- ✓ يوجد 26٪ من المشاريع قيد الانجاز أي حوالي 4093 مشروع.

---

[1] المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية عدد 06 / جوان 2017.

[2] بودخدخ كريم، **اثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2001–2009**،مذكرة ماجستير، تخصص نقود ومالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة دالي براهيم الجزائر، الجزائر، 2009/ 2010. ص 193.

[3] نفس المرجع ، ص 194.

[4] مبارك بوعشة، **الاقتصاد الجزائري: من تقييم مخططات التنمية الى تقييم البرامج الاستثمارية–مقارنة نقدية–، ابحاث المؤتمر الدولي حول : تقييم اثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001–2014**، جامعة سطيف 1، الجزائر، 12/11 مارس 2013، ص 12.

- ✓ 1٪ من المشاريع لم يشرع تنفيذها أي حوالي 159 مشروع.
- ✓ لم يتجاوب القطاع الصناعي بالشكل المطلوب مع برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي بالنظر للمشاكل المالية والهيكلية التي يعاني منها القطاع العمومي.
- ✓ لقد أدت زيادة الإنفاق المتبعة من طرف الدولة إلى ارتفاع حجم الواردات بنسبة كبيرة خلال فترة تطبيق البرنامج بغرض الاستجابة للطلب الكلي المتزايد.
- ✓ حقق هذا البرنامج نموا سنويا خارج المحروقات بلغ 5٪، إلا أنه لم يتمكن على الصعيد الهيكلي من تجسيد هدفه المتمثل في دعم النمو.

ثانيا: البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)

استكمالا لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 أقرت الدولة برنامج آخر سمي بالبرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 حيث خصص له مبلغا ضخما يعادل 8 أضعاف البرنامج الأول حيث قدر ب 4202.7 مليار دج، وخصص هذا المبلغ على اثر تحسن احتياطي الصرف من العملة الصعبة نتيجة استمرار ارتفاع أسعار البترول. خصصت أساسا لإعادة التوازن الإقليمي من خلال تطوير شبكة الطرق والسكك الحديدية و تحديثها، والتخفيف من مشاكل في مجال الموارد المائية و تحسين الظروف المعيشية للمواطنين فيما يتعلق بالسكن و الحصول على الرعاية الطبية و التكفل بالاحتياجات المتزايدة في مجال التربية والتعليم العالي والتكوين وكذا تطوير الخدمات العامة وتحديثها.[1]

كما هدف إلى وضع اكبر قدر ممكن من الاستثمارات المحلية والأجنبية لتسريع وتيرة النمو وبالتالي التقليص من ظاهرة البطالة وتضييق فجوة الفقر عن طريق إنشاء مناصب الشغل في مختلف القطاعات بمعنى الوصول إلى مستوى خلق القيمة المضاعفة من خلال الناتج والإنتاجية.[2]

جاء البرنامج التكميلي لدعم النمو لتحقيق جملة من الأهداف يمكن إجمالها فيما يلي:[3]

- ✓ تحسين مستوى المعيشي للأفراد، و ذلك من خلال تحسين خدمات الصحة والتعليم وتوفير الأمن.

[1] ا الجزائر ، تقرير، يتضمن تنفيذ العمل الوطني في مجال الحكومة، نوفمبر 2008، ص 138.

[2] عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009، ص 31.

[3] الجزائر، رئيس الحكومة، مشروع برنامج الحكومة، ماي 2003، ص 41.

- ✓ توسع تحديث خدمات العامة لأجل توفير الظروف المناسبة لتشجيع الاستثمار، وكذا زيادة الإنتاجية من خلال تقليص الوقت المخصص لتسوية المعاملات الإدارية.
- ✓ تطوير الموارد البشرية، وذلك من خلال ترقية المستوى التعليمي والمعرفي للأفراد من خلال الاستعانة بالوسائل التكنولوجية الحديثة وكذا الخرجات العلمية للدول ذات الكفاءة العلمية.
- ✓ تطوير البنية التحتية والتي تمثل في العصر الحديث أهم مورد اقتصادي مع العنصر البشري، حيث توفر البنية التحتية الحديثة بدعم النشاط الاقتصادي سوء العام أو الخاص، وذلك من خلال تسهيل عملية المواصلات والاتصالات.
- ✓ رفع معدل النمو الاقتصادي والذي يعتبر الهدف الرئيسي للبرنامج التكميلي لدعم النمو، والذي يمكن تحقيقه من خلال تحقيق الأهداف السابقة الذكر، وبالتالي رفع معدل النمو الاقتصادي يأتي كنتيجة لتحقيق أهداف هذا البرنامج.

وتوضح حصيلة البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي ما يلي:[1]

- ✓ اتسم النمو الاقتصادي خلال الفترة 2005- 2009 بالانخفاض ويعود ذلك إلى تراجع أسعار المحروقات بسبب نقص الطلب على المحروقات عالميا نتيجة الأزمة المالية العالمية أواخر 2007.
- ✓ حقق القطاع الصناعي الخاص معدلات نمو موجبة لكنها تبقى دون المستوى، أما القطاع الصناعي العام فقد سجل معدلات نمو سالبة خلال الفترة 2005- 2007.
- ✓ ساهم البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي في تخفيض نسبة البطالة حيث انتقل من 17.7٪ سنة 2004 إلى 10.3٪ سنة 2009.
- ✓ تم الكشف سنة 2008 على عمليات إعادة تقييم المشاريع المعتمدة في برنامج دعم النمو، والتأخر في انجاز المشاريع بمبلغ 130مليار دولار.
- ✓ غياب إستراتيجية واضحة وكذا غياب مكاتب دراسات مؤهلة لوضع الدراسات التقنية في تنفيذ ومراقبة البرامج الاستثمارية.
- ✓ تبذير الموارد المالية مما أثر سلبا على فعالية الإنفاق العام في التأثير على النمو الاقتصادي.

[1] بوعشة مبارك، مرجع سبق ذكره، ص ص 15، 16.

- ✓ استحواذ الشركات الأجنبية على معظم الصفقات العمومية والمشروعات الخاصة بالهياكل القاعدية وتهميش الشركات الوطنية.

ثالثا: برنامج توطيد النمو (برنامج التنمية الخماسي) (2010– 2014)

هو إستراتيجية تكاملية مع البرامج السابقة يهدف إلى تحديث الاقتصاد وخلق توازن بخصوص التجهيزات العمومية والاستجابة للاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية للمواطن وهو يدخل في إطار ديناميكية التنمية الوطنية المباشرة فيها بداية سنة 2000، وهو لا يتضمن تحديد المشاريع ومنح الموارد الضرورية لتنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية بل يشكل أيضا القاعدة والمحرك لرؤية وسياسة تنموية محددتين من قبل رئيس الدولة.[1]

يستلزم برنامج الاستثمارات العمومية الذي وضع للفترة الممتدة مابين 2010 و2014 من النفقات حوالي 21214 مليار دج أي ما يعادل 286 مليار دولار ويشمل:[2]

- ✓ استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9680 مليار دج أي ما يعادل 130 مليار دولار.
- ✓ إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دج أي ما يعادل 155 مليار دولار.

يخصص البرنامج الخماسي 2010- 2014 أكثر من 40٪ من موارده لتحسين التنمية البشرية وذلك على الخصوص من خلال تحسين التعليم في مختلف أطواره (الابتدائي والثانوي والجامعي والتكوين المهني) والتكفل الطبي النوعي وتحسين ظروف السكن والتزويد بالماء والموارد الطاقوية، كما تضاف قطاعات الشبيبة والرياضة والاتصال والشؤون الدينية والتضامن الوطني والمجاهدين إلى هذه الديناميكية الجديدة التي تأتي امتداد للإنعاش الاقتصادي. عملت الدولة في إطار البرنامج الخماسي على وضع ما قيمته 8857 مليار دج ذات الصلة بالتنمية البشرية.

ويسعى هذا البرنامج إلى تحقيق الأهداف التالية:[3]

- ✓ القضاء على البطالة من خلال خلق 3 ملايين منصب عمل.

---

[1] الجزائر، مصالح الوزير الأول، ملحق بيان، **السياسة العامة**، أكتوبر 2010، ص 38

[2] الجزائر، مجلس الوزراء ،بيان اجتماع، **المتضمن الموافقة على برنامج التنمية الخماسي2010–2014**، الصادر بتاريخ 24 ماي 2010، ص2.

[3] بوعشة مبارك مرجع سبق ذكره، ص ص 16، 17.

- ✓ دعم التنمية البشرية وذلك بتزويد البلاد بمواد بشرية مؤهلة وضرورية لتنميتها الاقتصادية.
- ✓ تحسين ظروف العيش ففي المناطق الريفية.
- ✓ ترقية اقتصاد المعرفة وهو هدف أدرج ضمن مسعى متعدد الأبعاد من خلال تجنيد منظومة التعليم الوطنية وتعبئة تكنولوجيا المعلومات والاتصال ودعم تطوير البحث العلمي.
- ✓ تحسين إطار الاستثمار ومحيطه.
- ✓ مواصلة التجديد الفلاحي وتحسين الأمن الغذائي.
- ✓ تثمين القدرات السياسية والصناعة التقليدية.
- ✓ تثمين الموارد الطاقوية والمنجمية.

المطلب الثاني: تطور السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة (2001– 2016)

شهدت هذه الفترة إتباع سياسة مالية توسعية، وذلك من خلال البرامج التي سطرتها الدولة خلال هذه الفترة والمتمثلة في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001- 2004، والذي يخصص له أزيد من 525 مليار دج، والبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي للفترة 2005- 2009، والذي خصص له أزيد من 4202.7 مليار دج، والبرنامج الخماسي الذي خصص له 21214 مليار دج، وقد شهدت الإيرادات الكلية هي الأخرى نموا كبيرا بفضل الارتفاع الذي شاهدته أسعار النفط والذي كان له تأثيره الايجابي على الجباية البترولية خلال هذه الفترة.

أولا: تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2001– 2016)

تميزت هذه الفترة بارتفاع الإيرادات الكلية والجباية بصفة عامة، والجباية البترولية بصفة خاصة، لان الارتفاع في الإيرادات الكلية خلال هذه الفترة يرجع بالدرجة الأولى إلى الارتفاع في أسعار البترول الذي شهده سوق النفط ويمكن توضيح تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2001 إلى غاية 2014 من خلال معطيات الجدول أدناه

الجدول رقم (07): تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة(2001– 2014)

السنوات	الايرادات العامة	جباية الدولة	الجباية البترولية	الجباية العادية	الجباية البترولية/الجباية	الجباية العادية/الجباية الكلية%	الجباية البترولية/الناتج الداخلي%	الجباية العادية/نفقات%	الجباية البترولية/النفقات الكلية%
2001	1593500	1505500	1001400	504100	65.41	34.58	10.47	46.12	63.63
2002	1595800	1603200	1007900	595300	65.16	34.48	10.99	46.65	58.74
2003	1715400	1974400	1350000	624400	72.01	31.71	11.6	50.65	75.56
2004	2073800	2229700	1570700	659000	73	29.93	10.51	51.71	83.02
2005	2301800	3082600	2352700	729900	76.32	23.68	11.91	58.62	114.65
2006	3166400	3639800	2799000	840800	76.89	23.11	9.87	58.47	114.1
2007	3759500	3687800	2796800	8911000	75.83	24.17	9.47	53.22	89.97
2008	3804200	5190500	4088600	1101900	75.77	21.23	9.97	49.68	97.55
2009	6155700	3676000	2412700	1263300	65.63	34.37	12.58	54.92	56.81
2010	4822600	4392900	2950000	1487800	67.15	32.85	12.4	55.95	66.04
2011	4522700	5790100	3979700	1810400	68.73	31.27	12.4	46.66	67.98
2012	7317200	6339300	4184300	2155000	66	34	13.29	45.05	59.28
2013	8247900	5957500	3678100	2262800	61.73	38.27	13.59	54.76	60.87
2014	7988500	5719000	3388300	2330700	59.24	40.76	13.54	51.95	40.54

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

تاريخ الدخول: (18/05/2018) (http://data.worldbonk.org/); World Bank ;world development indicators

نلاحظ من خلال الجدول والشكل البياني رقم (01) الموجود في الملحق الثالث ارتفاع الإيرادات العامة من 1593500 مليار دج سنة 2001 إلى غاية 6155700 مليار دج المسجلة في سنة 2009 منها 2412700 محصلة من الجباية البترولية أما الجباية العادية كانت بقيمة 1263300. نلاحظ أن نسبة مساهمة الجباية البترولية تقريبا ضعف مساهمة الجباية العادية، حيث بلغت نسبة الجباية البترولية من الجباية الكلية 65.63٪ مقابل 34.37٪ للجباية العادية. وبمقارنة هذه النسب مع النسب المسجلة في سنة 2001 نلاحظ ارتفاع الجباية البترولية بنسبة 24٪.

وفي سنة 2008 بلغت الإيرادات العامة للميزانية 3804200 مليار دج مقابل 3759500 مليار دج سنة 2007 وقد نتج هذا الارتفاع نسبة 90.8٪عن الزيادة في عائدات المحروقات المتصلة في التطور الموازي في أسعار المحروقات في الأسواق الدولية، انتقلت إيرادات الجباية البترولية بالفعل من 2796800 مليار دج سنة 2007 إلى 4088600 مليار دج سنة 2008 وهو ما يعبر عن ارتفاع بنسبة 47.63٪. وفيما يخص إيرادات الجباية البترولية فقد ارتفعت في 2008 بنسبة 25.9٪ حيث بلغت مقدار 840800 مليار دج سنة 2006 حيث سجلت الارتفاعات الأكثر أهمية من طرف الضرائب على الدخل والسلع والخدمات التي تغطي 79.6٪

من الإيرادات الضريبية مقابل 79٪ سنة 2007، من جهة أخرى انخفض الرسم على القيمة المضافة والاقتطاعات على المنتجات البترولية وسقوطها المفاجئ حيث انتقلت من 37.1مليار دج في 2004 إلى 45 مليار دج في 2007 و0.3 مليار دج في 2008.

كما سجلت الإيرادات العامة ارتفاعا إلى غاية سنة 2010 والتي سجلت فيها قيمة 4822600 مليار دج لتعرف في سنة 2011 انخفاضا في قيمة الإيرادات قدر ب 4522700مليار دج وكان هذا الانخفاض ناتج عن انخفاض قيمة الجباية البترولية، لتعرف بعد ذلك في سنة 2012ارتفاع كبير في قيمة الإيرادات العامة من 4522700 مليار دج سنة 2011 الى 7317200 مليار دج سنة 2012 منها 4184300 مليار دج محصلة من الجباية البترولية، أما الجباية العادية كانت قيمتها 215500 مليار دج، ثم استمر هذا الارتفاع في الإيرادات العامة حتى سنة 2013 حيث سجلت اكبر قيمة مقدرة ب 8247900 مليار دج، لتعرف في السنة الموالية انخفاض تدريجي إلى غاية سنة 2016، وكان هذا الانخفاض نتيجة انخفاض أسعار النفط.

ثانيا: تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2001– 2016)

شهدت النفقات العمة تغيرات على مستوى حجم الإنفاق العام خلال فترة تعميق الإصلاحات الاقتصادية، والجدول الموالي يوضح لنا حجم النفقات العامة بنوعيها خلال الفترة (2001- 2014).

جدول رقم (08): تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2001– 2014)

السنوات	النفقات العامة G	الإنتاج الداخلي الخام GDP	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	النفقات العامة / GDP %	نفقات التسيير / GDP %	نفقات التجهيز / GDP %	نفقاتالعاقةتسيير / النفقات	نفقاتالعاقةتجهيز / النفقات
2001	1519300	4241800	798600	522400	35.81	22.71	8.42	63.42	23.52
2002	1540900	4454800	975600	5751000	34.58	23.57	11.44	68.14	33.09
2003	1786300	5124000	1122800	567400	34.87	22.9	11.96	65.69	34.3
2004	1891800	6127000	1251000	640700	30.87	20.32	10.54	65.83	34.16
2005	2052000	7564600	1245100	806800	27.12	16.45	10.66	60.67	39.31
2006	2452700	8512200	1437900	1015100	28.81	16.89	11.92	58.62	41.38
2007	3108500	9408300	1673900	1434600	33.03	17.79	15.28	53.84	46.15
2008	4111000	11042800	2217700	1973300	37.22	20.08	17.86	53.94	48
2009	4246300	10034300	2300000	1946300	42.31	22.92	19.39	54.16	45.83
2010	4466900	11991600	2659000	1807900	37.25	22.17	15.07	59.52	40.47
2011	5853600	14588600	3879200	1974400	40.12	26.59	13.53	66.27	33.72

2012	7058100	16208700	4782600	2275500	43.54	29.5	14.03	67.76	32.23
2013	6040100	16643800	4131500	1892600	36.30	24.82	11.37	68.37	31.32
2014	6980200	17205100	4486300	2493900	40.57	26.07	14.49	64.27	35.72

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

World Bank ;world development indicators ;(http://data.worldbonk.org/) (18/05/2018 تاريخ الدخول:

شهدت هذه الفترة تزايد دون انخفاض في النفقات العامة إلى غاية سنة 2015 يعود ذلك إلى البرامج التي انتهجتها الجزائر خلال هذه الفترة (برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج توطيد النمو) لتعرف في سنة 2016 انخفاض طفيف قدر ب 7383.600مليار دج مقارنة بالسنة التي قبلها والتي سجلنا فيها 7656.300 مليار دج في قيمة النفقات العامة.

حيث عرفت نفقات التسيير خلال هذه المرحلة تطورا حيث كانت 798.6 مليار دج في سنة 2001 أي ما نسبته 0.42٪ من النفقات الكلية وما نسبته 22.71٪ من الإنتاج الداخلي الخام بينما كانت تقدر سنة 2000 ب856.19 مليار دج وترجع نسبة هذا الارتفاع إلى تسديد فوائد المديونين وزيادة النفقات ذات الطابع الاجتماعي والمرتبات، عرفت الفترة من 2001 إلى 2004 نتيجة تنفيذ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي في تلك الفترة. حيث وصل معدل نمو النفقات التسييرية ل 29.8٪ من سنة 2001 إلى سنة 2004 كما عرفت نفقات التسيير ارتفاعا خلال الفترة 2005- 2012 وذلك راجع إلى برامج دعم النمو و البرنامج التكميلي في هذه الفترة حيث قدرت نفقات التسيير ب 1241.1 مليار دج سنة 2005 أي ما نسبته 60.67٪ من النفقات الكلية واستمرت في الارتفاع حتى الوصول إلى 4782.6 مليار دج سنة 2012. وقد عرفت هذه النفقات انخفاضا في السنوات 2013 و 2014 بالمقارنة بالقيمة المسجلة في سنة 2012، ثم تعود إلى الارتفاع سنة 2015 والتي قدرت قيمتها 4617.000 مليار دج ثم الانخفاض مجددا في سنة 2016 حيث أخذت قيمة 4591.400 مليار دج.

أما نفقات التجهيز عرفت نموا مستمرا خلال الفترة (2001-2015) على العموم حيث كانت في سنة 2001 522.400 مليار دج لتصل إلى 3039.3 مليار دج في سنة 2015. إذ تم استثناء الانخفاض الذي عرفته بعض السنوات في نمو نفقات التجهيز كنسبة من الإنتاج الداخلي الخام و كنسبة من النفقات الكلية، ففي سنة 2001 كانت نفقات التجهيز تقدر ب 522.4 مليار دج وما نسبته 8.42٪ من الإنتاج الداخلي الخام وما نسبته 23.52٪ من النفقات الكلية لهذه السنة، ثم ارتفعت تدريجيا في السنوات المتتالية لهذه الفترة وهذا ما يدل

على اهتمام الدولة بالاستثمارات العمومية خلال هذه السنة، وقد شهدت نفقات التجهيز ارتفاعا خلال فترة برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) حيث كانت لا تتجاوز 08٪ من الناتج الداخلي الخام لسنة 2000 فأصبحت تتجاوز هذه النسبة مع فترة بداية الإنعاش الاقتصادي فبلغت سنة 2004 نسبة 10.54٪ من الناتج وبلغت في سنة 2009 نسبة 19.39٪ من الإنتاج الداخلي الخام، وكانت هذه المبالغ مخصصة في الغالب لتهيئة البنية التحتية وتطوير وعصرنه لشبكة الطرقات والسكك الحديدية والموانئ. [1] لتصل إلى غاية 14.49٪ من الإنتاج الداخلي الخام في سنة 2014. ونلاحظ في سنة 2016 انخفاض نوعا ما في نفقات التجهيز مقارنة مع سنة 2015 حيث سجلنا قيمة 2792.2 مليار دج.

ثالثا: تطور الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2001– 2016)

عرفت الموازنة العامة مجموعة من التغيرات، نتيجة تغير الإيرادات والنفقات، وسنقوم بعرض تطور الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة من 2001 إلى 2014 في الجدول الموالي:

جدول رقم (09): تطور الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2001– 2014)

السنوات	إجمالي الإيرادات العامة	إجمالي النفقات العامة	رصيد الموازنة العامة	الناتج الداخلي الخام	رصيد الموازنة العامة / الناتج الداخلي %
2001	1593500	1519300	184500	4241800	4.3
2002	1595800	1540900	52600	4454800	1.15
2003	1715400	1786300	284200	5124000	5.3
2004	2073800	1891800	337900	6127000	5.5
2005	2301800	2052000	1030600	7564600	13.6
2006	3166400	2452700	1186800	8512200	13.9
2007	3759500	3108500	579300	9408300	6.1
2008	3804200	4111000	999500	11042800	9.05
2009	6155700	4246300	570300-	10034300	-5.68
2010	4822600	4466900	74000-	11991600	-0.61
2011	4522700	5853600	63500-	14588600	-0.43
2012	7317200	7058100	718800-	16208700	-4.43
2013	8247900	6040100	84600-	16643800	-0.5
2014	7988500	6980200	1261200-	17205100	-7.33

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

World Bank ;world development indicators ;(http://data.worldbonk.org/)(18/05/2018 تاريخ الدخول:

[1] الجزائر، بنك الجزائر، التقرير السنوي، **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، سبتمبر 2009، ص 107

تغيرت توازنات الميزانية خلال سنة 2000 بتغير أسعار البترول التي بلغت 28.5$ للبرميل مما رفع من الجباية البترولية في مجموع إيرادات الميزانية حيث ترتب على ذلك فائضا في الميزانية قدرت نسبته من الناتج الداخلي الخام ب 9.75٪ (400000 مليون دج)، واستمر هذا الفائض لكن بمعدلات منخفضة إلى أن حققت اكبر نسبة خلال هذه الفترة وهي 13.9٪ من الناتج الداخلي الخام (1186800 مليون دج)، رغم زيادة التوسع في الإنفاق العام لتغطية برامج الإنعاش الاقتصادي ، وكان هذا نتيجة ارتفاع أسعار البترول إلى 65.85 $للبرميل سنة 2006، غير إن هذا الفائض تراجع بقوة في السنة الموالية ليبلغ 6.1٪ بسبب ارتفاع الإنفاق العام من 2452700 مليون دج سنة 2006 إلى 3108500 مليون دج سنة 2007 بالرغم من الارتفاع الطفيف في سعر البترول الذي أصبح 75$ للبرميل، أما سنة 2008 عرفت تحسنا في الميزانية حيث ارتفع الفائض إلى 9.05٪ من الناتج الداخلي الخام وهذا قبل أن تقع أزمة انهيار أسعار البترول والتي أحدثت عجزا قدره 570300 مليون دج ما يمثل 5.68٪ من الناتج الداخلي الخام وهذا سنة 2009 حيث تدنت إيرادات الدولة من 5190.5 مليار دج سنة 2008 إلى 3676 مليار دج سنة 2009 مقابل ارتفاع النفقات ب 1353 مليار دج وبعد هذه السنة عرفت الجزائر عجزا في موازنتها لكن لا يتعدى نسبة 1٪ من الناتج الداخلي الخام نتيجة عودت أسعار البترول إلى الارتفاع غير انه في سنة 2014 تفاقم العجز ليبلغ 7.33٪ من الناتج الداخلي الخام وهذا راجع لانخفاض أسعار البترول من جهة وتزايد وتيرة نمو النفقات العامة من جهة أخرى، وقد استمر هذا العجز في الموازنة العامة إلى غاية 2016.

مما سبق يتضح أن الاقتصاد الجزائري تميز بعجز مزمن في الموازنة العامة للدولة والذي يعتبر احد عوامل الاختلال الأساسية التي حلت بالتوازن المالي الداخلي ويمكن حصر أسباب استمرار العجز في اغلب سنوات فترة الدراسة إلى سببين أساسيين هما:

- ✓ زيادة النفقات العامة للدولة بمعدلات عالية ومتزايدة.
- ✓ انخفاض الإيرادات العامة التي تبقى عرضت التغيرات الخارجية والمتعلقة بأسعار المحروقات على وجه الخصوص لكون إيرادات الموازنة تعتمد بشكل كبير على الجباية البترولية.

وإجمالا فان التوازن الداخلي للاقتصاد الوطني يعاني من اختلال يتمثل في عدم التناسب بين الإيرادات العامة والإنفاق العام، وقد تمثلت الإختلالات أساسا في نمو النفقات العامة بمعدل أعلى من نمو الإيرادات العامة المتاحة محدودة المصادر.

المطلب الثالث: تطور المتغيرات الاقتصادية في الجزائر خلال فترة تعميق الإصلاحات .

قامت الجزائر خلال فترة تعميق الإصلاحات الاقتصادية والتي تمتد من 2001 إلى غاية 2014 بمجموعة من البرامج كما ذكرنا سابقا من اجل تحقيق أهداف معينة منها تحسين معدلات النمو و كبح التضخم وتخفيض البطالة، ومن خلال هذا المطلب سوف نعرض تطور هذه المتغيرات ونحللها كمحاولة لمعرفة مدى الاستجابة الواقعية لمؤشرات الاقتصاد لهذه الخطة التنموية.

أولا: تحليل تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2001– 2016).

سنتطرق إلى تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال مرحلة تعميق الإصلاحات الاقتصادية وذلك اعتمادا على الأرقام المسجلة بالجدول الموجود في الملحق رقم (4) والشكل التالي:

الشكل رقم (10): تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2001– 2016).

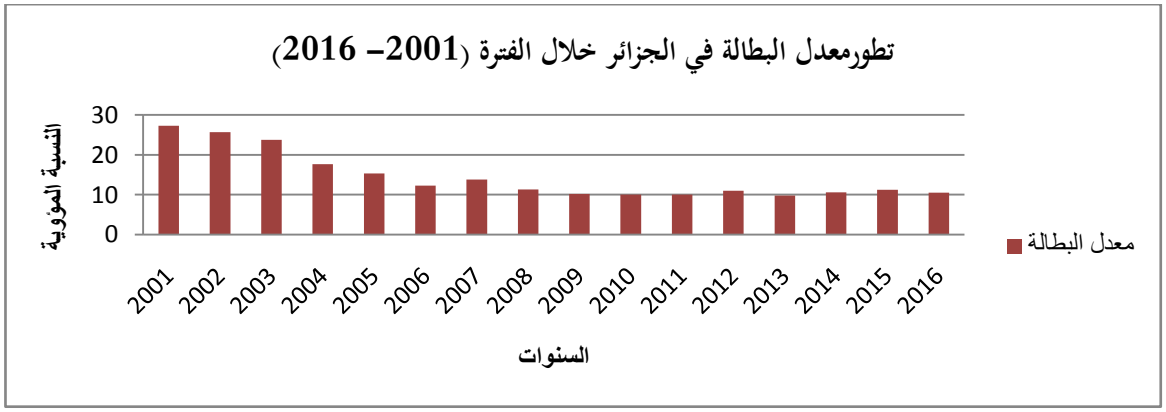

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

Ons;retrospective statistique1970–2016;(http://www.ons.dz/) (18/05/2018 تاريخ الدخول:

من خلال ملاحظة شكل تمثيل معل البطالة في الفترة (2001- 2014)، وكنتيجة لإتباع جملة من المخططات نلاحظ أنه خلال الفترة 2001- 2004، والتي تزامنت مع سياسة الإنعاش الاقتصادي التي طبقتها السلطات في هذه الفترة، من خلال التوسع في الاستثمارات العمومية والذي يؤدي بدوره إلى زيادة عدد المناصب الشغل حيث عرف قطاع الأشغال العمومية معدل نمو من 2.8٪ سنة 2001 إلى 8٪ سنة 2004 الذي يعتبر اكبر قطاع مستوعب لليد العاملة في هذه الفترة، كما تم استحداث ما يقارب 619534 منصب شغل في مختلف القطاعات، وانخفضت معدلات البطالة من 27.3٪ إلى 17.65٪ خلال نفس الفترة أما خلال الفترة

2005-2009 وكنتيجة لتطبيق برنامج دعم النمو نلاحظ تحسن في مؤشر البطالة إذ انخفضت من 15.3٪ سنة 2005 إلى 10.2٪ سنة 2009 وهذا راجع إلى مواصلة السلطات لسياسة الإنعاش الاقتصادي التي تولي اهتماما كبيرا لهذا الغرض من خلال زيادة الإنفاق في شكل استثمارات عمومية مولدة للشغل والتحفيز لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال آلية النمو الداعمة للتشغيل حيث تم استحداث ما يقارب 5031692 منصب شغل.

خلال الفترة 2010- 2014 وأثناء تطبيق برنامج توطيد النمو نلاحظ تحسن متواصل في مؤشر البطالة مما يدل على استقرار وانخفاض هذا المؤشر ويرجع ذلك لزيادة عدد المناصب المتوفرة خلال هذا البرنامج، حيث تم توفير في سنة 2011 ما يقارب 1935031 منصب شغل، حيث عرفت زيادة في مستويات التشغيل بالنسبة للقطاعات الاقتصادية وخاصة قطاع الأشغال العمومية والبناء وكذا الفلاحة والخدمات إلا إن هذه المناصب تبقى مؤقتة لارتباط القطاع لفلاحي بالظروف المناخية وكذا قطاع الأشغال العمومية و المشاريع المبرمجة من طرف الدولة، أما خلال الفترة من 205- 2016 نجد أن معدلات البطالة عرفت استقرارا وهذا راجع إلى التحفيزات الضريبية والإدارية الإنشاء المؤسسات الصغيرة من طرف آليات تمويل وتشغيل ودعم الشباب.

ثانيا:تحليل تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001-2016).

سنتطرق إلى تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال مرحلة تعميق الإصلاحات الاقتصادية وذلك اعتمادا على الأرقام المسجلة بالجدول الموجود في الملحق رقم (4) والشكل التالي:

الشكل رقم (11): تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001- 2016)

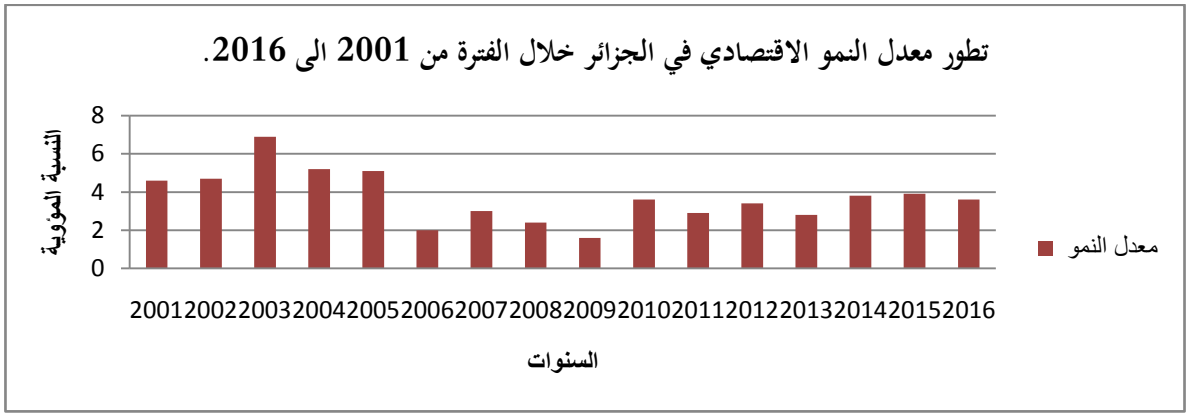

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

O Ons;retrospective statistique1970-2016;(http://www.ons.dz/) (18/05/2018 تاريخ الدخول:

خلال الفترة الممتدة من 2001-2004 عرفت معدلات النمو الاقتصادي تحسنا ملحوظا، إذ انتقل من 4.6٪ سنة 2001 إلى 6.9٪ سنة 2003 وهو أعلى معدل نمو وصلت إليه الجزائر خلال هذه الفترة ثم انخفض إلى 5.2٪ سنة 2004 وقد بلغ معدل النمو المتوسط خلال هذه الفترة 5.35٪ وهذا راجع أساسا إلى تحسن أسعار النفط في الأسواق الدولية، حيث ظل قطاع النفط مهيمنا على الاقتصاد الجزائري بالمقارنة مثلا مع قطاع الصناعة والزراعة. أما في الفترة 2005-2009 نلاحظ انخفاض في معدلات النمو من 5.1٪ سنة 2005الى 1.6٪ سنة 2009 وذلك راجع إلى انخفاض معدل نمو قطاع المحروقات الذي يساهم بنسبة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي لذلك ظل معدل النمو الاقتصادي خلال هذه الفترة هشا بسبب الاعتماد الشبه كلي على قطاع المحروقات وافتقاده إلى قاعدة متنوعة من مصادر النمو الأخرى التي تجعله مستقرا، أما في الفترة 2010-2014 نلاحظ تراجع في هذا المعدل من 3.6٪ سنة 2010 إلى 2.8٪ سنة 2013 ثم إلى 3.8٪ سنة 2014 وذلك بسبب التراجع الكبير في نمو قطاع المحروقات وبمعدلات سلبية حيث بلغ المتوسط السنوي لهذه الفترة 3-٪ بسبب أن هذا القطاع يعتبر محرك النمو الاقتصادي، أما في سنتي 2015 و 2016 نلاحظ حدوث ارتفاع طفيف في معدل النمو في 2015 ثم ينخفض في 2016 بسبب تراجع معدلات نمو قطاع المحروقات.

ثالثا:تحليل تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2001-2016)

سنتطرق إلى تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال مرحلة تعميق الإصلاحات الاقتصادية وذلك اعتمادا على الأرقام المسجلة بالجدول الموجود في الملحق رقم (4) والشكل التالي:

شكل رقم (12): تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 2001 إلى 2016.

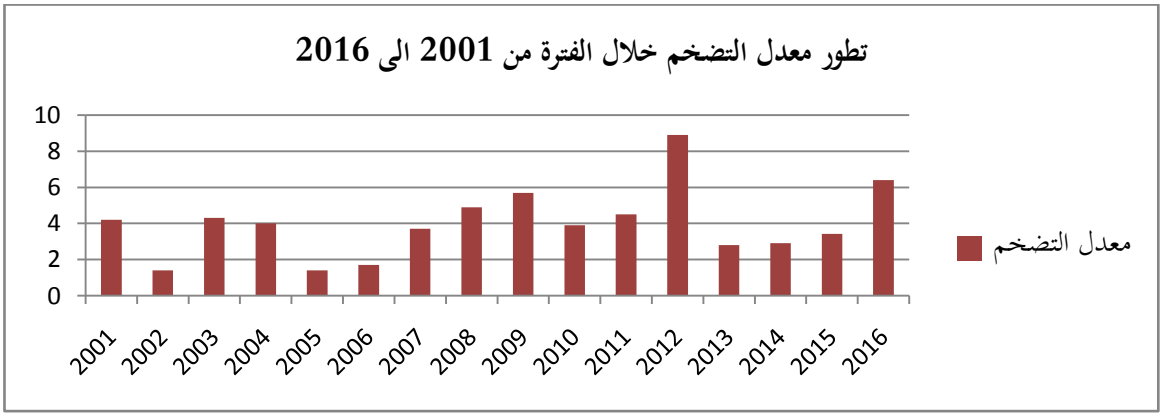

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

Ons;retrospective statistique1970-2016;(http://www.ons.dz/) (18/05/2018 تاريخ الدخول:

شهدت معدلات التضخم انخفاضا محسوسا بدءا من سنة 1999 بفضل السياسات المتبعة من طرف الجهات الوصية ليصل إلى اقل نسبة له سنة 2000 بمعدل 0.3٪ ليرتفع إلى 4.2٪ سنة 2001 وذلك راجع لارتفاع المعروض النقدي بنسبة 22.3٪.وكذلك نلاحظ من خلال التمثيل البياني أعلاه أنه خلال فترة تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي تذبذب في معدل التضخم من 4.2٪ سنة 2001 إلى 1.4٪ سنة 2002 ثم إلى 4٪ سنة 2004 وهذا راجع لتذبذب الحاصل في المستوى العام للأسعار نتيجة زيادة الإنفاق الحكومي، أما في مرحلة تطبيق برنامج دعم النمو نلاحظ ارتفاع في معدلات التضخم والتي انتقلت من 1.4٪ سنة 2005 إلى 5.7٪ سنة 2009 وهذا بسبب فرض بعض الضرائب التي جاءت في قانون المالية لسنة 2009 بالإضافة إلى ارتفاع مستوى التضخم المستورد نتيجة ارتفاع قيمة الواردات، أما خلال فترة تطبيق برنامج توطيد النمو (2009- 2014)، فقد كانت معدلات التضخم متذبذبة بسبب ما شاهدته هذه الفترة من انخفاض للبترول، ارتفاع قيمة الواردات، انخفاض قيمة الدولار، أما خلال السنتين 2015 و 2016 يلاحظ ارتفاع في معدل التضخم عن طريق التضخم المستورد بسبب استمرار انخفاض أسعار المحروقات، وارتفاع وتزايد قيمة الواردات.

خلاصة:

من خلال دراستنا السابقة، والتي تناولنا فيها تطور السياسة المالية في الجزائر من خلال عرض تطور كل من النفقات العامة، الإيرادات العامة والموازنة العامة، وهذا على طول الفترة الممتدة من 1970 إلى غاية 2016، وكذلك قمنا بعرض موجز للإصلاحات التي شاهدتها الجزائر خلال نفس الفترة، من أجل تحسين مؤشرات اقتصادها، وعلاج مختلف الاضطرابات التي واجهت الجزائر بعد الاستقلال، لما لها من أثر كبير على رفع معدلات النمو والعمل على تخفيض معدلات البطالة، إضافة إلى ضبط التضخم.

يظهر أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر، من خلال الإنفاق الحكومي بصفة خاصة، أما من أجل خفض معدلات البطالة، فقد لجأت السياسة المالية في الجزائر، إلى خفض الضرائب وزيادة الإعانات، من أجل مثلا تشجيع الاستثمار وبالتالي زيادة الطلب على العمل، وبهذا الشكل يتم امتصاص البطالة، أما فيما يخص التضخم، عملت السياسة المالية على ضبط التضخم، من خلال خفض الكتلة النقدية المتداولة عن طريق خفض الإنفاق العام والرفع من الضرائب، في حدود معينة تراعي القدرة الشرائية للمواطن.

وفي الأخير يمكن القول بأن مؤشرات الاقتصاد الجزائري ورغم الإصلاحات والمجهودات المبذولة من قبل الدولة، إلا أنها تبقى بعيدة كل البعد عن الوضعية المثلى، خاصة منها النمو الاقتصادي، الذي يبقى ضعيف ورهين قطاع واحد وهو قطاع المحروقات.

الفصل الرابع:

الدراسة القياسية لأثر صدمات السياسة المالية

على المتغيرات الاقتصادية الكلية في

تمهيد

بعد الدراسة النظرية التي تضمنتها الفصول الثلاث السابقة، حول كل من السياسة المالية وأدواتها، وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية وهي النمو الاقتصادي، البطالة والتضخم. سنحاول من خلال هذا الفصل القيام بدراسة تطبيقية قياسية للآثار الاقتصادية الكلية لصدمات السياسة المالية على كل من النمو الاقتصادي، التضخم، البطالة. باستخدام مقاربة نماذج المتجهات ذات الانحدار الذاتي الهيكلية SVAR، وباستعمال بيانات سنوية ممتدة من سنة 1970 إلى غاية 2016، وباستخدام كذلك مجموعة من الأدوات الإحصائية والقياسية وعليه قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين وهما كما يلي:

المبحث الأول: منهجية SVAR

المبحث الثاني: بناء النموذج القياسي.

المبحث الأول:منهجية SVAR.

من خلال هذا المبحث سوف نحاول إعطاء فكرة معمقة وواضحة على الطريقة التي قمنا باستخدامها في دراستنا التطبيقية والتي تسمى بنمذجة متجهات الانحدار الذاتي الهيكلية، ويرمز لها اختصارا **SVAR**، حيث يمكن النظر إليها على أنها نموذج معادلات آنية مشتقة من النظرية الاقتصادية. وكذلك سوف نتطرق إلى بعض الدراسات السابقة التي استخدمت هذا النوع من النماذج في دراستها التجريبية.

المطلب الأول: بعض الدراسات السابقة المعتمدة على نموذج SVAR

لقد تم استخدام هذا النموذج في العديد من الدراسات التجريبية، وتقويم آثار السياسات الاقتصادية المختلفة، وعرض مختلف النتائج المستخلصة. حيث استهدفنا دراسات في الجزائر ودراسات خاصة ببعض الدول الأخرى.

أولا: بعض الدراسات السابقة في الجزائر

قمنا بعرض ثلاثة دراسات عالجت السياسة المالية في الجزائر مستخدمة نماذج المتجهات ذات الانحدار الذاتي الهيكلي **SVAR**، وهي كما يلي:

1- دراسة الآثار الاقتصادية الكلية لصدمات السياسة المالية بالجزائر لمجموعة من الأساتذة الباحثين :شيبي عبد الرحيم، بن بوزيان محمد، شكوري سيدي محمد بجامعة أبو بكر بلقايد تلمسان 2010، وقد سمحت هذه الدراسة باستخدام مقاربة نماذج المتجهات ذات الانحدار الذاتي الهيكلي **svar**، وباستعمال بيانات سنوية ممتدة من الفترة 1965-2007، وقد توصلوا من خلال دراستهم إلى:

- ✓ حدوث صدمة هيكلية ايجابية واحدة في الإنفاق الحكومي مقدرة ب 1٪ سيكون لها اثر معنوي ايجابي على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في المدى القصير وبمضاعف صغير جدا، أما في المدى المتوسط والطويل فسيتولد تأثير سلبي أما تأثير هذه الصدمة على معدلات التضخم والفائدة فقد جاءت ايجابية بالنسبة لاستجابت مكونات الناتج المحلي الحقيقي فهناك تأثير ايجابي معنوي على الاستهلاك وتأثير سلبي لهذه الصدمة على الاستثمار الخاص مما يعني أن السياسات الاتفاقية التوسعية المنتهجة بالجزائر تمارس نوعا من الآثار اللاكينزية من خلال ظهور اثر المزاحمة.
- ✓ حدوث صدمة هيكلية ايجابية واحدة في الإيرادات العمومية سيكون لها اثر معنوي ايجابي على حجم الإنفاق الحكومي نفس هذا الأثر تمارسه هذه الصدمة على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، لكن بمضاعف صغير جدا، في حين ستولد هذه الصدمة نوعا من الانخفاض في معدلات التضخم في المدى القصير والطويل، أما

تأثير هذه الصدمة على معدلات الفائدة فقد جاءت ايجابية ومعنوية في المدى القصير فقط بينما سينخفض هذا التأثير إلى مستويات سالبة في المدى المتوسط والطويل، بالنسبة لاستجابة مكونات الناتج المحلي الحقيقي فهناك تأثير ايجابي معنوي على كل من الاستهلاك والاستثمار الخاص.

2- دراسة الآثار الاقتصادية الكلية لصدمات السياسة المالية بالجزائر من إعداد الباحث عبد الله قوري يحيى، سمحت هذه الدراسة باستخدام مقاربة نماذج متجهات ذات الانحدار الذاتي الهيكلية SVAR، وفقا للمقاربة التكرارية للفترة 1970-2012، وقد توصلوا من خلال هذه الدراسة إلى:

- ✓ استجابة النشاط الاقتصادي ممثلا في الناتج الحقيقي للسياسة المالية التوسعية هي على العموم استجابة موجبة حوالي 0.01 في الأجل القصير و 0.1 في الأجل المتوسط ولكنها ضعيفة اقل من 1 و هو ما يعني ضعف مرونة الناتج المحلي لتغيرات الإنفاق الحكومي.
- ✓ استجابة الإيرادات الحكومية لصدمة ذاتية هي استجابة أكثر ثباتا بالمقارنة مع استجابة الإنفاق الحكومي لصدمته الذاتية و هو ما يعبر عن تبعية الإنفاق الحكومي للإيرادات من جهة، كما يعبر من جهة أخرى عن عجز النفقات الحكومية عن مسايرة الإيرادات و هو ما يكون له تأثير مباشر على عجز الموازنة والمديونية العمومية في الأجل الطويل حيث يتم تغطيتها لاحقا باستخدام مدخرات صندوق ضبط الإيرادات
- ✓ زيادة الإنفاق الحكومي تؤدي في الأجل القصير إلى زيادة الإيرادات الحكومية وهو ما يضفي خاصية الاستدامة المالية في الأجل القصير على الموازنة العامة في الجزائر، وبالمقابل يكون اثر صدمة الإيرادات الحكومية على الإنفاق اضعف نسبيا في الأجل المتوسط.
- ✓ استجابة الناتج الحقيقي لصدمة نفقات التسيير هي استجابة سالبة في الأجل القصير (-0.03) مقابل استجابة موجبة في حالة نفقات الاستثمار (0.02) ويمكن تفسير سلبية مضاعف نفقات التسيير إلى سوء استغلالها.
- ✓ أثر الإيرادات الحكومية على النشاط الاقتصادي هو اثر موجب ضعيف وغير معنوي،غير ان هذا الأثر يزداد في حالة الجباية العادية أكثر منه في حالة الجباية البترولية تابعة لأسعار برميل النفط التي تحدد في الأسواق الدولية.

3- **دراسة قياسية لمحددات التضخم في الجزائر من إعداد عبد الله قوري يحيى** :وقد قامت هذه الدراسة باستخدام نماذج متجهات الانحدار الذاتي الهيكلية SVAR وباستعمال بيانات سنوية ممتدة من 1970-2012 وقد أضفت دراسته على النتائج التالية:

- ✓ إحداث صدمة ايجابية في الكتلة النقدية المقدرة ب 1٪ تؤدي إلى اثر ايجابي على الأسعار غير انه مقدر بحوالي 2٪ وذلك حسب تقديرات دوال الاستجابة الدفعية التجميعية الممتدة على عشرة سنوات
- ✓ يؤدي إحداث صدمة ايجابية في الإنفاق الحكومي إلى اثر معنوي ايجابي غير فوري على الأسعار
- ✓ إحداث صدمة في الأجور يؤدي بدوره إلى إحداث اثر ايجابي آني على الأسعار بنحو 2٪ يتناقص بعد ذلك إلى 1٪ في المدى المتوسط.
- ✓ إحداث صدمة ايجابية هيكلية ايجابية واحدة في الإيرادات العمومية والمقدرة ب وحدة واحدة، فستؤدي حسب تقديرات دوال الاستجابة الدفعية إلى إحداث اثر معنوي غير فوري موجب على معدلات التضخم تصل إلى نحو 5٪ في الفترة الأخيرة.
- ✓ إحداث صدمة ايجابية في الناتج الخام بمقدار 1 وحدة يؤدي إلى اثر سلبي غير فوري على الأسعار .

ثانيا:بعض الدراسات السابقة في الدول العربية

1- تونس: دراسة (2010) Ben slimanes. Ben taher m، وقد بينت استجابة موجبة للناتج الداخلي الخام غير أنها ضعيفة في حدود 0.07 في الرباعي الأول ثم ترتفع في الرباعي الثالث لتبلغ 0.15 بالنسبة لإحداث صدمة في النفقات، وبينت استجابة موجبة للناتج الداخلي الخام ضعيفة في حدود 0.11.

2- الأردن: دراسة (**2011**) **Mhasan bani khaled. Ali al zead H. jerdat M** ، وباستعمال منهجية التكامل المشترك أثبتت ايجابية الإنفاق الحكومي غير انه كان جد ضعيف اقل من 0.05.

3- **مصر: دراسة (2013) من إعداد الدكتور مجدي الشوربجي** قام بدراسة آثار السياسات الاقتصادية الكلية على الناتج والأسعار في مصر باستخدام نماذج متجهات الانحدار الذاتي الهيكلية SVAR، في التحليل الاقتصادي القياسي وتشير نتائج الدراسة إلى الآتي:

- ✓ وجود أثر سالب للسياسة النقدية الانكماشية المتمثلة في زيادة سعر الفائدة الاسمي على القروض لمدة عام فأقل على كل من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الأجلين القصير والمتوسط.
- ✓ وجود أثر موجب للسياسة النقدية الانكماشية على الأسعار المحلية في الأجل الطويل.

- ✓ وجود أثر سالب لزيادة الإنفاق الحكومي الحقيقي على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الأجلين القصير والمتوسط.
- ✓ وجود أثر سالب لزيادة الإيرادات الضريبية الحقيقية على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الأجلين القصير والمتوسط. ولذلك أشارت النتائج إلى وجود أثر موجب لهذه الزيادة على الأسعار المحلية في هذين لأجلين.
- ✓ وجود أثر موجب لزيادة كل من الإنفاق الحكومي الحقيقي والإيرادات الضريبية الحقيقية على الأسعار المحلية في الأجل الطويل.

أن الأثر الموجب على الأسعار، الناتج عن زيادة الإيرادات الضريبية الحقيقية يفوق مثيله الناتج عن زيادة الإنفاق الحكومي الحقيقي.

المطلب الثاني: كيفية تقدير نموذج SVAR

من اجل تقدير آثار صدمات السياسة المالية سنتبنى مقاربة نماذج المتجهات ذات الانحدار الذاتي الهيكلية SVAR.وسوف نبين كيفية التقدير وتمييز هذا النموذج من خلال هذا المطلب.

في هذا الصدد يتضمن نموذج الدراسة خمسة متغيرات ويتعلق الأمر بالنفقات العامة، الإيرادات العامة، النمو الاقتصادي، معدل التضخم ومعدل البطالة. وتعتبر هذه المتغيرات أقل ما يمكن من المتغيرات الاقتصادية الكلية الضرورية التي تمكننا من فهم التأثيرات الديناميكية لتقلبات السياسة المالية وتم اختيار هذه المقاربة إلى بساطة استعمال مثل هذه النماذج مقارنة بالنماذج التجميعية القياسية الأخرى.إذ نستعمل ضمن نموذج SVAR القليل من القيود وفقا لما تمليه النظريات الاقتصادية.

إضافة إلى ذلك تسمح لنا هذه المقاربة بمحاكاة الصدمات الهيكلية والتي نقصد بها بيان أثر الصدمات الناتجة عن قرارات السياسة المالية المستقلة عن بعضها البعض وعن المحيط الاقتصادي الكلي.ومن الضروري تحديد المفهوم الأساسي للصدمة الهيكلية الذي تتضمنه نماذج SVAR في هذا السياق تمثل حدود الخطأ العشوائي (البواقي) القانونية الناتجة عن المتجهات ذات الانحدار الذاتي VAR القانونية دوافع تترجم تقلبات النظام الديناميكي المدروس، لذلك لا يمكن تشبيه البواقي القانونية المتحصل عليها بالصدمات الهيكلية لأنها تمثل فقط الجزء غير المتوقع الذي يأخذ بعين الاعتبار المعلومات المتأتية من الحقائق الماضية لمتغيرات النموذج الداخلية.

وعليه يمكن تفسير هذه البواقي في معادلتي النفقات الحكومية والإيرادات العمومية ضمن نموذج VAR القانوني على توليفات خطية لثلاثة أنواع من الصدمات:[1]

- ✓ استجابات الإنفاق والإيرادات الآلية لكل من البواقي الخاصة بالنمو الاقتصادي، معدل التضخم ومعدل البطالة.
- ✓ الاستجابات التقديرية المنظمة لصناع القرار لتقلبات النمو الاقتصادي، معدل التضخم ومعدل البطالة.
- ✓ الصدمات التقديرية العشوائية والمستقلة للسياسة المالية التي يمكن اعتبارها كصدمات هيكلية ناتجة عن قرارات السلطات العمومية والشركاء الاجتماعيين (حكومات، جماعات محلية، صناديق التأمين الاجتماعية) التي من شأنها التأثير في حجم الإيرادات العمومية (التخفيض من الضريبة على الدخل أو الاشتراكات الاجتماعية...)، أو حجم الإنفاق الحكومي (الرفع من الاستثمار العمومي أو تخفيض الفاعلين في القطاع العام...).

على هذا النحو، ستمكننا النماذج SVAR من الانتقال من بواقي قانونية لنموذج VAR إلى صدمات هيكلية يمكن تفسيرها اقتصاديا، هذا مع ضرورة استقلالية البواقي القانونية بشكل يسمح لنا بالحصول على دوافع غير مرتبطة عند كل فترة و ذلك من خلال استخدام تقسيم Cholesky decomposition أو ما نسميه بعملية التثليث لتباين البواقي القانونية. غير أن هذه العملية الأخيرة قد لا تسمح بإعطاء تفسيرات اقتصادية للدوافع المستقلة المتحصل عليها، مما دفع إلى التعرف و تحديد صدمات هيكلية مفسرة اقتصاديا، إذ انه بالإضافة إلى قيود الاستقلالية الاعتيادية يجب تصميم نموذج بقيود أخرى تعكس السلوكات الاقتصادية.

نظرا لأن نتائج تقدير نموذج SVAR يتوقف على ترتيب المتغيرات المستخدمة في نموذج **VAR** المستخدم في تقديره، فأنه يجب مراعاة هذا الترتيب آخذا في الاعتبار أن التغير في المتغيرات ذات الترتيب الأعلى ستسبب تغيرات متزامنة في المتغيرات ذات الترتيب الأدنى، بينما المتغيرات ذات الترتيب الأدنى سوف تؤثر في المتغيرات ذات الترتيب الأعلى ولكن بعد فترة إبطاء معينة [2]. وقمنا بترتيب هذه المتغيرات من اليسار إلى اليمين كما يلي:

معدل البطالة ← الإيرادات العامة ← معدل التضخم ← النمو الاقتصادي ← النفقات العامة

---

[1] عبد الرحيم الشيبي وآخرون، **دراسة الآثار الاقتصادية الكلية لصدمات السياسة المالية بالجزائر** ،منتدى البحوث الاقتصادية، جامعة أبو بكر بالقايد تلمسان ،الجزائر ص 9.

[2] عبد الله قوري يحي، **آثار الصدمات المالية على النشاط الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1970– 2012 باستعمال نماذج SVAR**، ص 15.

المرتبة الأولى نجد فيها الإنفاق الحكومي بحيث لا يستجيب آنيا إلا لصدمة ذاتية، أي في الإنفاق الحكومي نفسه، والمتغير الثاني وهو النمو الاقتصادي يستجيب لصدمة آنية في الإنفاق الحكومي وفي النمو الاقتصادي إلى جانب الصدمة الذاتية، أما المتغير الثالث فهو التضخم حيث نفرض أنه يستجيب آنيا بالإضافة إلى الاستجابة الذاتية إلى كل من الإنفاق الحكومي والنمو، بالنسبة للمتغير الرابع وهو الإيرادات الحكومية فيفترض انه يستجيب آنيا لصدمات كل من التضخم ، النمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي إلى جانب الصدمة الذاتية. وأخيرا المتغير الخامس والأخير هو معدل البطالة يفترض انه يستجيب لصدمات كل المتغيرات السابقة إلى جانب الصدمة الذاتية.

إذن يمكن كتابة نموذج VAR القانوني بشكل مختزل على النحو التالي:[1]

$$X_t = \sum_{i=1}^{m} A_i X_{t-i} + U_t$$

حيث أن: $X_t = [dep; gdp; p; rec; ch]$ هو متجه المتغيرات الداخلية (يجب أن تكون المتغيرات مستقلة).

$U_t = \left[U_t^{dep}; U_t^{gdp}; U_t^{p}; U_t^{rec}; U_t^{CH}\right]$ هو متجه البواقي القانونية غير المرتبطة ذاتيا.

m: عدد فترات الإبطاء أو التأخيرات في النموذج.

ومن أجل تحديد الصدمات الهيكلية يجب تشكيل مصفوفة الانتقال p التي تحقق العلاقة التالية:

$p = B^{-1}.A$ حيث أن $A.U_t = B.e_t$.

ثم نقوم بما يلي:[2]

- ✓ نقوم بتثبيت بعض العناصر غي القطرية للمصفوفة p بالاعتماد على بعض الدلالات الاقتصادية بإعطائها القيمة 0.

ونحن قمنا بتثبيت العناصر التالية:

1- عدم وجود اثر دائم لصدمات في النمو الاقتصادي على النفقات العامة أي القيد $[a_{12=0}]$

2- عدم وجود أثر دائم لصدمات في التضخم على النفقات العامة أي القيد $[a_{13=0}]$

3- عدم وجود أثر دائم لصدمات في التضخم على النمو الاقتصادي أي القيد $[a_{23=0}]$

4- عدم وجود أثر دائم لصدمات في الإيرادات العامة على النفقات العامة أي القيد $[a_{14=0}]$

[1] عبد الرحيم الشيبي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص8.

[2] مجدي الشوربجي، آثار السياسات الاقتصادية الكلية على الناتج والأسعار في مصر، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 2013، ص 192.

5- عدم وجود أثر دائم لصدمات في الإيرادات العامة على النمو الاقتصادي أي القيد$[a_{24=0}]$

6- عدم وجود أثر دائم لصدمات في الإيرادات العامة على التضخم أي القيد$[a_{34=0}]$

7- عدم وجود أثر دائم لصدمات في البطالة على النفقات العامة أي القيد$[a_{15=0}]$

8- عدم وجود أثر دائم لصدمات في البطالة على النمو الاقتصادي أي القيد$[a_{25=0}]$

9- عدم وجود أثر دائم لصدمات في البطالة على التضخم أي القيد$[a_{35=0}]$

10- عدم وجود أثر دائم لصدمات في البطالة على الإيرادات العامة$[a_{45=0}]$

ومنه فإن القيود الصفرية 10 المطلوبة لتمييز الصدمات الهيكلية هي:

$c_{12} = c_{13} = c_{23} = c_{14} = c_{24} = c_{34} = c_{15} = c_{25} = c_{35} = c_{45} = 0$

✓ تثبيت العناصر القطرية بإعطائها القيمة 1 (قيود التوحيد).

وبالتالي الكتابة المصفوفية العامة للعلاقة بين التجديدات الهيكلية والقانونية تكون من الشكل:

$$U_t = A^{-1}Be_t \rightarrow A\varepsilon_t = Be_t$$

ويتم كتابة العلاقات بين التجديدات الهيكلية والقانونية بشكل مفصل كما يلي:[1]

$$U_t^{dep} = e_t^{dep}$$

$$U_t^{gdp} = \alpha_{gdp}^{dep} U_t^{dep} + e_t^{gdp}$$

$$U_t^{p} = \alpha_{p}^{dep} U_t^{dep} + \alpha_{p}^{gdp} U_t^{gdp} + e_t^{p}$$

$$U_t^{rec} = \alpha_{rec}^{dep} U_t^{dep} + \alpha_{rec}^{gdp} U_t^{gdp} + \alpha_{rec}^{p} U_t^{p} + e_t^{rec}$$

$$U_t^{CH} = \alpha_{CH}^{dep} U_t^{dep} + \alpha_{CH}^{gdp} U_t^{gdp} + \alpha_{CH}^{p} U_t^{p} + \alpha_{CH}^{rec} U_t^{rec} + e_t^{CH}$$

و أيضا بشكل صفوفي على الشكل التالي:

$$AU = Be \Leftrightarrow \begin{bmatrix} 1 & 0 & 0 & 0 & 0 \\ -\alpha_{gdp}^{dep} & 1 & 0 & 0 & 0 \\ -\alpha_{gdp}^{dep} & -\alpha_{p}^{gdp} & 1 & 0 & 0 \\ -\alpha_{gdp}^{dep} & -\alpha_{p}^{gdp} & -\alpha_{rec}^{p} & 1 & 0 \\ -\alpha_{gdp}^{dep} & -\alpha_{p}^{gdp} & -\alpha_{rec}^{p} & -\alpha_{ch}^{rec} & 1 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} U_t^{dep} \\ U_t^{gdp} \\ U_t^{p} \\ U_t^{rec} \\ U_t^{ch} \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} 1 & 0 & 0 & 0 & 0 \\ 0 & 1 & 0 & 0 & 0 \\ 0 & 0 & 1 & 0 & 0 \\ 0 & 0 & 0 & 1 & 0 \\ 0 & 0 & 0 & 0 & 1 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} e_t^{dep} \\ e_t^{gdp} \\ e_t^{p} \\ e_t^{rec} \\ e_t^{ch} \end{bmatrix}$$

[1] عبد الرحيم الشيبي، مرجع سبق ذكره، ص 9.

من وجهة نظر اقتصادية، نحن نبحث عن تقدير أثر صدمة هيكلية للنفقات والإيرادات الحكومية على كل من النمو، التضخم والبطالة، ولن يتسنى لنا ذلك إحصائيا إلا بتقييم دوال الاستجابة الدفعية. مثلا: سنحاكي صدمة في النفقات العامة التي ستنتقل في نفس اللحظة إلى متجه البواقي القانونية U_t بواسطة مصفوفة الانتقال P ، ونتيجة هذا التحول نكون قد تحصلنا على جميع الاستجابات الديناميكية لجميع المتغيرات نتيجة صدمة هيكلية مقدرة بوحدة نقدية واحدة(1٪). كما سيسمح لنا تحليل تباين الأخطاء بتوضيح دور كل صدمة في تفسير التقلبات الظرفية للمتغيرات المشمولة بالدراسة.

المبحث الثاني: بناء النموذج القياسي.

تناولنا في المبحث السابق كيفية تقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي الهيكلي نظريا فقط، أما من خلال هذا المبحث سوف نقوم بتقدير نموذج SVAR تطبيقيا، وذلك بالاعتماد على برنامج Eviews9 في عملية التقدير، من خلال تزويده بالمعطيات بعد إعدادها وبعد ذلك نقوم بمجموعة من الاختبارات وفي الأخير سوف نقوم بتحليل المخرجات المتحصل عليها.

المطلب الأول: إعداد المتغيرات ودراسة الاستقرارية.

تستخدم الدراسة بيانات سنوية للمتغيرات المستخدمة في التقدير تغطي من الفترة 1970 إلى غاية 2016 (47 مشاهدة) وقد تم اختيار هذه الفترة نتيجة للإصلاحات المطبقة خلال هذه الفترة من طرف الجزائر. وقد تم الحصول على البيانات من ثلاث مصادر وهي: الديوان الوطني للإحصاء، البنك العالمي، وزارة المالية، بنك الجزائر.

أولا: إعداد المتغيرات الاقتصادية الداخلة في النموذج

قمنا ببناء دراستنا على نموذج قاعدي مكون من خمسة متغيرات اقتصادية، وهي تتمثل في الإنفاق الحكومي والإيرادات الحكومية وهي تشكل لنا متغيرات السياسة المالية، إضافة إلى النمو الاقتصادي (قمنا باستخدام الناتج الداخلي الخام في النموذج تعبيرا عن النمو الاقتصادي)، معدل البطالة و معدل التضخم (قمنا باستخدام مكمش الناتج الداخلي الخام في النموذج تعبيرا عن التضخم). والهدف هو دراسة أثر كل من الإنفاق الحكومي والإيرادات الحكومية على النمو الاقتصادي، معدل البطالة، معدل التضخم حيث نرمز لهذه المتغيرات كما يلي:

- النمو الاقتصادي يرمز له بالرمز gdp.
- النفقات العامة يرمز لها بالرمز dep

- معدل التضخم يرمز له بالرمز p
- الإيرادات العامة يرمز لها بالرمز rec
- معدل البطالة يرمز له بالرمز ch

لقد قمنا بإجراء بعض العمليات على هذه المتغيرات وهي:

✓ القيام بتحويل المتغيرات من القيم الاسمية إلى القيمة الحقيقية ما عدا معدل البطالة، وذلك عن طريق قسمة المتغيرات ذات القيم الاسمية على مكمش الناتج الداخلي الخام الذي ينوب عن المستوى العام للأسعار، والهدف من هذا التحويل هو الحفاظ على نوع العلاقة الاقتصادية الموجودة بين المتغيرات.

✓ بعد الحصول على المتغيرات بالقيم الحقيقة نقوم بإدخال اللوغاريتم على هذه المتغيرات بهدف تخليص السلاسل الزمنية من مشكلة عدم ثبات التباين ومحاولة الحصول على علاقة خطية ثابتة، وتعرف فيها المقدرات على أنها مرونات اقتصادية.

بعد هذه العمليات يصبح الترميز كما يلي:

- لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يرمز له بالرمز lgdpr .
- لوغاريتم النفقات العامة الحقيقية يرمز لها بالرمز ldepr
- لوغاريتم مكمش الناتج الداخلي الخام الحقيقي يرمز له بالرمز l p
- لوغاريتم الإيرادات العامة الحقيقية يرمز لها بالرمز lrecr
- لوغاريتم معدل البطالة يرمز له بالرمز lch

ثانيا: دراسة الاستقرارية للمتغيرات الاقتصادية المكونة للنموذج

يقال عن سلسلة زمنية أنها مستقرة إذا تحققت فيها الشروط التالية:[1]

✓ ثبات الوسط الحسابي عبر الزمن. $E(y_t) = \mu$

✓ ثبات التباين عبر الزمن. $VAR(y_t) = E(y_t - \mu) = \sigma^2$

✓ ثبات التباين المشترك بين أي قيمتين لنفس المتغير عند النقطتين الزمنيتين t+k ,t وعلاقته من الشكل: $COV(y_t, y_{t-1}) = E\big((y_t - \mu)(y_t - \mu)\big) = \gamma_k$

هناك العديد من الاختبارات التي يمكن من خلالها فحص استقرارية السلسلة الزمنية من عدمها، لكن نقتصر على ذكر الاختبارات التالية:

[1] مولود حشمان، **السلاسل الزمنية وتقنيات التنبؤ القصير المدى**، ديوان المطبوعات الجامعية،ط03، الجزائر، 2010، ص140.

✓ **اختبارات جذر الوحدة Unit Root Tests**: اختبارات جذر الوحدة لا تسمح فقط بالكشف عن وجود عدم الاستقرارية، وإنما تسمح أيضا بتحديد نوع السلسلة الغير مستقرة ونميز نوعين:

– سلاسل زمنية من نوع TS: وتتمثل في السلاسل الزمنية التي تحتوي على الاتجاه العام أي تتغير بتغير الزمن، وهذا النوع من السلاسل يصبح مستقرا عن طريق حساب انحراف السلسلة الزمنية بالنسبة للاتجاه العام أو الميل. وهي تأخذ الشكل الرياضي التالي: $y_t = \mu + B_t + \varepsilon_t$

– سلاسل زمنية من نوع DS: وتعني السلسلة التي تحتوي على جذر الوحدة ولتخليص السلسة من جذر الوحدة نقوم بحساب الفروقات حتى نحصل على سلسلة مستقرة ومتكاملة من الدرجة I(n) وهي تأخذ الشكل لرياضي التالي: $y_t = \mu + \gamma_1 y_{t-1} + \varepsilon_t$

رغم تعدد اختبارات جذر الوحدة لفحص خصائص السلاسل الزمنية، إلا أننا سوف نستخدم اختبار ديكي فولر الموسعADF وفيما يلي سنتطرق إليه بجزء من التفصيل في كما يلي:[1]

❖ **اختبار ديكي فولر الموسع ADF**:

تم اختيار اختبار ديكي فولر الموسع بدلا من اختبار ديكي فولر البسيط لان هذا الأخير يفترض أن حد الخطأ العشوائي ε_t هو عبارة عن تشويش ابيض، وبشكل خاص يفترض أن الاخطاء ε_t هي غير مرتبطة ذاتيا، ولكن في حالة وجود مشكلة الارتباط الذاتي أو التسلسلي في الحد العشوائي ε_t، فانه لا يمكن استخدام هذا الاختبار(**DF**) لأنه يعطي نتائج غير دقيقة بشأن استقرار أو عدم استقرار السلسلة ، لهذا السبب تم استخدام اختبار **ADF** لأنه يأخذ بعين الاعتبار مشكلة الارتباط بين الأخطاء.

إن اختبار ديكي فولر الموسع ، يتكون من ثلاثة نماذج موضحة فيما يلي:

- النموذج الأول (M_1) $\Delta Y_t = \rho y_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \varphi_j \Delta Y_{t-j+1} + \varepsilon_t$
- النموذج الثاني (M_2) $\Delta Y_t = \rho y_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \varphi_j \Delta Y_{t-j+1} + c + \varepsilon_t$

النموذج الثالث (M_3) $\Delta Y_t = \rho y_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \varphi_j \Delta Y_{t-j+1} + c + b_t + \varepsilon_t$

يتم إجراء هذا الاختبار تحت الفرضيات التالية:

- الفرضية العديمة(وجود جذر الوحدة أي السلسلة غير مستقرة) $H_0 : \varphi_1 = 1$
- الفرضية البديلة (عدم وجود جذر الوحدة أي السلسلة مستقرة) $H_1 : \varphi_1 < 1$

[1] معط الله أمال، مرجع سبق ذكره، ص 326.

ويتم اختبار فرضية العدم المتمثلة في أن مستوى المتغير غير مستقر (بمعنى أن السلسلة الزمنية لهذا المتغير تحتوي على جذر الوحدة) بمقارنة القيمة المطلقة لإحصاءة t (قيمة ستودنت) المحسوبة لمعامل الانحدار المقدر، بالقيمة المطلقة الحرجة(المجدولة) عند مستويات معنوية معينة، فإذا كانت القيمة المطلقة لإحصاءة t المحسوبة أكبر من القيمة المطلقة للإحصاءة t الجدولية، يتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة، ومن ثم يكون المتغير محل الاختبار مستقر مما يعني خلو السلسلة الزمنية لهذا المتغير من جذر الوحدة، وفي هذه الحالة يقال أن هذه السلسلة متكاملة من الرتبة 0 أي $I(0)$. أما إذا كانت القيمة المطلقة لإحصاء t المحسوبة اقل من القيمة المطلقة لإحصاء الجدولية، يتم قبول فرضية العدم القائلة بأن المتغير محل الاختبار غير مستقر(تملك جذر الوحدة)، ويتم توضيحها كما يلي:

$T_t < T_c$ نرفض الفرضية العديمة H_0 أي أن االسلسلة الزمنية مستقرة.

$T_t > T_c$ نقبل الفرضية العديمة H_0. أي أن السلسلة غير مستقرة وذلك لوجود جذر الوحدة.

في النموذج الثالث إذا تم قبول الفرضية البديلة وكان المعامل b (معامل الاتجاه العام) يختلف معنويا عن الصفر ويكون أقل من 5٪، فان السلسلة تكون من نوع TS .

قمنا بتطبيق اختبار ديكي فولر الموسع على المتغيرات الاقتصادية ممثلة في لإيرادات العامة lrecr و النفقات العامة ldepr والنمو الاقتصادي lgdpr والتضخم lp والبطالة lch .

1- دراسة الاستقرارية لسلسلة الخاصة بالإيرادات lrecr:بعد تطبيق اختبار ADF على بيانات الإيرادات العامة عن طريق برنامج Eviews9 تحصلنا على النتائج التالية:

الجدول رقم(10): اختبار ديكي فولر الموسع لسلسلة الإيرادات العامة.

سلسلة الإيرادات العامة	Lrecr	النماذج		
		M1	M2	M3
القيم الحرجة لاختبار ديكي فولر.	٪1	-2.616203	-3.581152	-4.170583
	٪5	-1.948140	-2.926622	-3.510740
	٪10	-1.612320	-2.601424	-3.185512
القيمة المحسوبة		1.806120	-2.320323	-3.040515
الاحتمال		0.9815	0.1873	0.1382
المعامل.			معامل الثابت: Prob=0.0245<0.05	معامل الاتجاه العام: Prob=0.059>0.05

المصدر: مخرجات برنامج Eviews9.

تحليل نتائج الجدول:

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معامل الاتجاه العام غير معنوي لان قيمة احتمال معامل الاتجاه العام اكبر من الاحتمال 5٪ (0.05)، وبالتالي فالقرار يكون في النموذج الثاني لان معامل الثابت معنوي، وبما أن قيمة ديكي فولر المحسوبة المقدرة ب 2.320323 بالقيمة المطلقة اقل من القيم الحرجة (3.581152، 2.926622، 2.601424) بالقيمة المطلقة على الترتيب عند مستوى معنوية (1٪ ، 5٪ ، 10٪) أي ($T_t > T_c$)، إضافة إلى ذلك فإن مستويات المعنوية 1٪ ، 5٪ و10٪ اقل من قيمة الاحتمال الذي يساوي 0.1873، فإننا نقبل فرضية العدم H_0، وهذا يعني أن السلسلة غير مستقرة أي أنها تحتوي على جذر الوحدة.

ومن أجل جعل السلسلة مستقرة نقوم بإجراء الفروق من الدرجة الأولى لسلسة الإيرادات العامة. ثم نعيد اختبارها من جديد والنتائج المحصل عليها موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم(11):نتائج اختبار ديكي فولر لسلسلة الإيرادات العامة بعد إجراء الفروق من الدرجة الأولى

سلسلة الإيرادات العامة	Lrecr	النماذج		
		M1	M2	M3
القيم الحرجة لاختبار ديكي فولر.	٪1	-2.617364	-3.584743	-4.175640
	٪5	-1.948313	-2.928142	-3.513075
	٪10	-1.612229	-2.602225	-3.186854
القيمة المحسوبة		-7.0904339	-7.644192	-7.829814
الاحتمال		0.0000	0.0000	0.0000
المعامل.			معامل الثابت: Prob=0.0429<0.05	معامل الاتجاه العام: Prob=0.1868>0.05

المصدر : مخرجات برنامج Eviews9.

تحليل نتائج الجدول:

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معامل الاتجاه العام غير معنوي لان احتماله مقدر ب 0.1868 اكبر من0.05، وبالتالي فالقرار يكون في النموذج الثاني لان معامل الثابت معنوي، وبما أن قيمة ديكي فولر المحسوبة المقدرة ب 7.644192بالقيمة المطلقة أكبر من القيم الحرجة (3.584743، 2.928142، 2.602225) بالقيمة المطلقة على الترتيب عند مستويات معنوية (٪1 ، ٪5 ، ٪10)، كذلك نلاحظ أن مستويات المعنوية(٪1 ، ٪5 ، ٪10) اكبر من الاحتمال الذي هو معدوم، فإننا نرفض فرضية العدم H_0 ونقبل الفرضية البديلة وهذا يعني أن السلسلة مستقرة ومتكاملة من الدرجة الأولى I(1) .

2-دراسة الاستقرارية لسلسلة الخاصة بالنفقات العامة Ldepr :

قمنا بتطبيق اختبار ديكي فولر الموسع على السلسلة الخاصة بالنفقات العامة، وتحصلنا على النتائج الموضحة في الجدول التالي:

جدول رقم(12): اختبار ديكي فولر الموسع لسلسلة النفقات العامة.

سلسلة الإيرادات العامة	Ldepr	النماذج		
		M1	M2	M3
القيم الحرجة لاختبار ديكي فولر.	1٪	-2.616203	-3.581152	-4.170583
	5٪	-1.948140	-2.926622	-3.510740
	10٪	-1.612320	-2.601424	-3.185512
القيمة المحسوبة		2.436399	-1.196773	-2.857148
الاحتمال		0.9958	0.6681	0.1855
المعامل.			معامل الثابت: Prob=0.2197>0.05	معامل الاتجاه العام: Prob=0.056>0.05

المصدر: مخرجات برنامج Eviews9

تحليل نتائج الجدول:

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن النموذج الثالث والثاني غير معنويين لان معامل الثابت الذي يأخذ قيمة 0.2197 أكبر من مستوى معنوية 5٪، وكذلك معامل الاتجاه العام غير معنوي لان احتماله المقدر ب 0.056 أكبر من 5٪، وبالتالي فالقرار يكون في النموذج الأول حيث نلاحظ أن قيمة ديكي فولر المحسوبة المقدرة ب 2.436399 بالقيمة المطلقة اقل من القيم الحرجة (1.9448140،2.616203 1.612320) بالقيمة المطلقة على الترتيب عند مستوى معنوية (1٪، 5٪، 10٪)، كذلك قيمة الاحتمال المقدرة ب 0.9958 أكبر من مستويات المعنوية(1٪، 5٪، 10٪)، أي ($T_t > T_c$)، وعليه فإننا نقبل فرضية العدم H_0 وهذا يعني أن السلسلة غير مستقرة أي أنها تحتوي على جذر الوحدة.

ومن أجل جعل السلسلة مستقرة نقوم بإجراء الفروق من الدرجة الأولى لسلسة النفقات العامة. ثم نعيد اختبارها من جديد والنتائج المحصل عليها موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم(13): نتائج اختبار ديكي فولر ا لسلسلة النفقات العامة بعد إجراء الفروق من الدرجة الأولى

سلسلة النفقات العامة	Ldepr	النماذج		
		M1	M2	M3
القيم الحرجة لاختبار ديكي فولر.	٪1	-2.617364	-3.584743	-4.175640
	٪5	-1.948313	-2.928142	-3.513075
	٪10	-1.612229	-2.602225	-3.186854
القيمة المحسوبة		-6.378254	-7.202090	-7.143304
الاحتمال		0.0000	0.0000	0.0000
المعامل.			معامل الثابت: Prob=0.0160<0.05	معامل الاتجاه العام: Prob=0.6609>0.05

المصدر: مخرجات برنامج Eviews9

تحليل نتائج الجدول:

من معطيات الجدول نلاحظ أن النموذج الثالث غير معنوي، لان معامل الاتجاه العام أكبر من مستوى معنوية 5٪ والذي قدر ب0.6609، وبالتالي القرار يكون في النموذج الثاني فهو معنوي، لان معامل الثابت اقل من مستوى معنوية 5٪ والذي قدر ب 0.0160، حيث نلاحظ أن القيمة المحسوبة بالقيمة المطلقة (7.202090) أكبر من القيم الحرجة لاختبار ديكي فولر بالقيم المطلقة (3.584743، 2.928142 ،2.602225) على الترتيب عند مستوي معنوية (1٪، 5٪، 10٪) أي $T_t < T_C$ إضافة إلى أن الاحتمال والذي قدر ب 00000، اقل من مستويات المعنوية (1٪، 5٪، 10٪)، ومنه القرار يكون بقبول الفرضية البديلة ورفض الفرضية العديمة أي أن السلسلة مستقرة ومتكاملة من الدرجة الأولى.

3- اختبار ديكي فولر لسلسلة معدل التضخمLp :

قمنا بتطبيق اختبار ديكي فولر الموسع على السلسلة الخاصة بمعدلات التضخم، وتحصلنا على النتائج الموضحة في الجدول التالي:

جدول رقم(14):نتائج اختبار ديكي فولر الموسع لسلسلة معدل التضخم.

معدل التضخم Lp		النماذج		
		M1	M2	M3
القيم الحرجة لاختبار ديكي فولر.	٪1	-2.617364	-3.584743	-4.175640
	٪5	-1.948313	-2.928142	-3.513075
	٪10	-1.612229	-2.602225	-3.186854
القيمة المحسوبة		1.966961	-1.380934	-0.789166
الاحتمال		0.9870	0.5832	0.9591
المعامل.			معامل الثابت: Prob=0.0056<0.05	معامل الاتجاه العام: Prob=0.5523>0.05

المصدر: مخرجات برنامج Eviews9

تحليل نتائج الجدول:

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معامل الاتجاه العام غير معنوي لان احتماله مقدر ب 0.5523 اكبر من0.05 وبالتالي فالقرار يكون في النموذج الثاني لان معامل الثابت معنوي، وبما أن قيمة ديكي فولر المحسوبة المقدرة ب 1.380934 بالقيمة المطلقة اقل من القيم الحرجة (3.584746 ، 2.928142 ، 2.602225) بالقيمة المطلقة على الترتيب عند مستوى معنوية (٪1 ، ٪5 ، ٪10)، كما أن قيمة الاحتمال والتي قدرت ب 0.5832، اكبر من مستوى معنوية (٪1 ، ٪5 ، ٪10)، وبالتالي فإننا نقبل فرضية العدم H_0 وهذا يعني أن السلسلة غير مستقرة أي أنها تحتوي على جذر الوحدة.

ومن أجل جعل السلسلة مستقرة نقوم بإجراء الفروق من الدرجة الأولى لسلسة معدلات التضخم. ثم نعيد اختبارها من جديد والنتائج المحصل عليها موضحة في الجدول الموالي:

جدول رقم(15):نتائج اختبار ديكي فولر لسلسلة معدل التضخم بعد الفرق من الدرجة الأولى

معدل التضخم. Lp		النماذج		
		M1	M2	M3
القيم الحرجة لاختبار ديكي فولر.	٪1	-2.617364	-3.584743	-4.175640
	٪5	-1.948313	-2.928142	-3.513075
	٪10	-1.612229	-2.602225	-3.186854
القيمة المحسوبة		-3.127369	-4.740796	-4.941366
الاحتمال		0.0025	0.0004	0.0012
المعامل.			معامل الثابت: Prob=0.0022<0.05	معامل الاتجاه العام: Prob=0.2089>0.05

المصدر: مخرجات برنامج Eviews9

تحليل نتائج الجدول:

من معطيات الجدول نلاحظ أن النموذج الثالث غير معنوي لان معامل الاتجاه العام أقل من مستوى معنوي 5٪ والذي قدر ب 0.2089، وبالتالي القرار يكون في النموذج الثاني فهو معنوي لان معامل الثابت اقل من مستوى معنوية 5٪، حيث نلاحظ أن القيمة المحسوبة بالقيمة المطلقة (4.740796) أكبر من القيم الحرجة لاختبار ديكي فولر بالقيم المطلقة وهي (3.584743، 2.928142، 2.602225)، عند مستويات معنوية (1٪، 5٪، 10٪)، أي $T_t < T_C$ كما نلاحظ أن الاحتمال الذي قدر ب 0.0004 اصغر من مستويات المعنوية (1٪، 5٪، 10٪)، ومنه القرار يكون بقبول الفرضية البديلة ورفض الفرضية العديمة أي أن السلسلة مستقرة ومتكاملة من الدرجة الأولى.

4- اختبار ديكي فولر لسلسلة النمو الاقتصادي:

قمنا بتطبيق اختبار ديكي فولر الموسع على السلسلة الخاصة بالنمو الاقتصادي، حيث تحصلنا على النتائج الموضحة في الجدول التالي:

جدول رقم(16): نتائج تطبيق اختبار ديكي فولر الموسع لسلسلة النمو الاقتصادي.

النمو الاقتصادي lgdpr		النماذج		
		M1	M2	M3
القيم الحرجة لاختبار ديكي فولر.	٪1	-2.615093	-3.577723	-4.165756
	٪5	-1.947975	-2.925169	-3.508508
	٪10	-1.612408	-2.600658	-3.184230
القيمة المحسوبة		5.348401	-1.849225	-2.041234
الاحتمال		1.0000	0.3528	0.5641
المعامل.			معامل الثابت: Prob=0.0470<0.05	معامل الاتجاه العام: Prob=0.1016>0.05

المصدر: مخرجات برنامج Eviews9

تحليل نتائج الجدول:

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معامل الاتجاه العام غير معنوي لان احتماله مقدر ب 0.1016 وهو اكبر من مستوى معنوية ٪5 أي عدم وجود الاتجاه العام(السلسلة من نوع DS وليس TS). وبالتالي فالقرار يكون في النموذج الثاني فهو معنوي لان معامل الثابت اصغر من مستوى معنوية ٪5، نلاحظ أن قيمة ديكي فولر المحسوبة بالقيمة المطلقة المقدرة ب 1.849225 اقل من القيم الحرجة لاختبار ديكي فولر (3.584746، 2.928142، 2.602225) بالقيمة المطلقة على الترتيب عند مستوى معنوية (٪1 ، ٪5 ، ٪10). أي $T_t > T_C$، كما نلاظ كذلك ان قيمة الاحتمال والتي تساوي 1 أكبر من مستويات المعنوية، فإن القرار يكون بقبول فرضية العدم H_0 وهذا يعني أن السلسلة غير مستقرة أي أنها تحتوي على جذر الوحدة.

ومن أجل جعل السلسلة مستقرة نقوم بإجراء الفروق من الدرجة الأولى لسلسة النمو الاقتصادي. ثم نعيد اختبارها من جديد والنتائج المحصل عليها موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم(17): نتائج اختبار ديكي فولر لسلسلة النمو الاقتصادي بعد الفرق من الدرجة الأولى

النمو الاقتصادي lgdpr		النماذج		
		M1	M2	M3
القيم الحرجة لاختبار ديكي فولر.	٪1	-2.615093	-3.577723	-4.165756
	٪5	-1.947975	-2.925169	-3.508508
	٪10	-1.612408	-2.600658	-3.184230
القيمة المحسوبة		-5.644071	-8.976717	-9.190343
الاحتمال		0.0000	0.0000	0.0000
المعامل.			معامل الثابت: Prob=0.000<0.05	معامل الاتجاه العام: Prob=0.1599>0.05

المصدر: مخرجات برنامج Eviews9

تحليل نتائج الجدول:

من معطيات الجدول نلاحظ أن النموذج الثالث غير معنوي لان معامل الاتجاه العام أقل من مستوى معنوي 5٪ ومنه القرار يكون في النموذج الثاني فهو معنوي لان معامل الثابت اقل من مستوى معنوية 5٪، حيث نلاحظ أن القيمة المحسوبة بالقيمة المطلقة(8.76717) أكبر من القيم الحرجة لاختبار ديكي فولر بالقيم المطلقة (3.577723، 2.925169، 2.600658)، عند مستويات معنوية (1٪، 5٪، 10٪) على الترتيب، كما أن هذه مستويات المعنوية أكبر من قيمة الاحتمال الذي هو معدوم، أي أن $T_t < T_C$ ومنه القرار يكون بقبول الفرضية البديلة H_1 ورفض الفرضية العديمة H_0 أي أن السلسلة مستقرة ومتكاملة من الدرجة الأولى.

5- اختبار ديكي فورلر لسلسلة الزمنية لمعدل البطالة Lch :

قمنا بتطبيق اختبار ديكي فولر الموسع على السلسلة الخاصة بمعدلات البطالة وتحصلنا على النتائج الموضحة في الجدول التالي:

جدول رقم(18): نتائج اختبار ديكي فولر لسلسلة معدل البطالة.

سلسلة معدل البطالة Lch		النماذج		
		M1	M2	M3
القيم الحرجة لاختبار ديكي فولر.	٪1	-2.616203	-3.581152	-4.170583
	٪5	-1.948140	-2.926622	-3.510740
	٪10	-1.612320	-2.601424	-3.185512
القيمة المحسوبة		-0.787616	-1.456191	-1.591235
الاحتمال		0.3694	0.5466	0.7812
المعامل.			معامل الثابت: Prob=0.1805<0.05	معامل الاتجاه العام: Prob=0.4764<0.05

المصدر: مخرجات برنامجEviews9

تحليل نتائج الجدول:

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معامل الثابت ومعامل الاتجاه العام غير معنويين لان احتمالهما والمقدر ب (0.1805، 0.4764) على الترتيب اكبر من مستوى معنوية 5٪ أي عدم وجود الاتجاه العام والحد الثابت. ومنه القرار يكون في النموذج الأول، حيث نلاحظ أن قيمة ديكي فولر المحسوبة بالقيمة المطلقة والمقدرة ب 0.787616 اقل من القيم الحرجة لاختبار ديكي فولر (2.616203، 1.948140، 1.612320) بالقيمة المطلقة على الترتيب عند مستوى معنوية (1٪ ، 5٪ ، 10٪). أي $T_t > T_C$ إضافة إلى أن قيمة الاحتمال المقدرة ب 0.3694 اكبر من مستويات المعنوية (1٪ ، 5٪ ، 10٪). ومنه فإن القرار يكون بقبول فرضية العدم H_0 وهذا يعني أن السلسلة غير مستقرة أي أنها تحتوي على جذر الوحدة.

ومن أجل جعل السلسلة مستقرة نقوم بإجراء الفروق من الدرجة الأولى لسلسة معدلات البطالة. ثم نعيد اختبارها من جديد والنتائج المحصل عليها موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم(19): نتائج اختبار ديكي فولر لسلسلة معدلات البطالة بعد إجراء الفرق من الدرجةالأولى.

سلسلة معدلات البطالة	Lch	النماذج		
		M1	M2	M3
القيم الحرجة لاختبار ديكي فولر.	٪1	-2.617364	-3.584743	-4.173640
	٪5	-1.948313	-2.928142	-3.513075
	٪10	-1.612229	-2.602225	-3.186854
القيمة المحسوبة		-5.946138	-5.931465	-5.864551
الاحتمال		0.0000	0.0000	0.0000
المعامل.			معامل الثابت: Prob=0.5540<0.05	معامل الاتجاه العام: Prob=0.8938<0.05

المصدر : مخرجات برنامج Eviews9

تحليل نتائج الجدول:

من معطيات الجدول نلاحظ أن النموذج الثاني والنموذج الثالث غير معنويين لان معامل الثابت ومعامل الاتجاه العام أقل من مستوى معنوي 5٪ ومنه القرار يكون في النموذج الأول، حيث نلاحظ أن القيمة المحسوبة بالقيمة المطلقة (5.946138) أكبر من القيم الحرجة لاختبار ديكي فولر بالقيم المطلقة (2.617364، 1.948313،1.612229). عند مستوى معنوية(1٪، 5٪، 10٪).على الترتيب. أي $T_t > T_C$ كما أن قيمة الاحتمال معدومة وهي أقل من مستويات المعنوية، ومنه القرار يكون بقبول الفرضية البديلة H_0 ورفض الفرضية العديمة H_1 أي أن السلسلة مستقرة ومتكاملة من الدرجة الأولى.

مما سبق نستخلص أن كل السلاسل الزمنية المتعلقة بالمتغيرات الاقتصادية من نوع DS لأنها تحتوي على جذر الوحدة وقد تم تحويلها إلى سلاسل زمنية مستقرة عن طريق إجراء الفرق حيث من الفرق الأول أصبحت مستقرة لهذا يمكن القول أنها سلاسل زمنية مستقرة ومتكاملة من الدرجة الأولى وبالتالي يمكننا الانتقال إلى الخطوة التالية في تقدير نموذج SVAR

المطلب الثاني: نتائج تقدير نموذج SVAR

قمنا سابقا بتوضيح كيفية تقدير نموذج SVAR حيث أنه قبل تقدير نموذج SVAR يجب ملاحظة أمرين وهما:

- ✓ استقرارية جميع المتغيرات الداخلة في النموذج وهذا الشرط قمنا بتحقيقه في المطلب السابق حيث أن جميع المتغيرات أصبحت مستقرة ومتكاملة من الدرجة الأولى.وجميع سلاسلها من نوع DS
- ✓ **اختبار التكامل المشترك المتعدد المتغيرات:** يستلزم هذا الاختبار أن تكون السلاسل الزمنية مستقرة ومتكاملة من نفس الدرجة، ولهذا فإن الهدف من إجراء اختبار جذر الوحدة هو تحديد رتبة التكامل المشترك لكل متغير من المتغيرات المستخدمة في الدراسة، وذلك حتى يمكن تطبيق اختبار التكامل المشترك بين هذه المتغيرات، ومن ثم بعد معرفة هذه الرتبة، تتمثل الخطوة التالية في التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات محل الدراسة بواسطة اختبار التكامل المشترك متعدد المتغيرات. ونظرا لأن هذه الدراسة سوف تستخدم طريقة القيود طويلة الأجل لتمييز نموذج SVAR فإنه سوف لا يتم إجراء اختبار التكامل المشترك متعدد المتغيرات وذلك لاعتبار هذه الطريقة بديلا لهذا الاختبار، حيث تأخذ الطريقة المذكورة في الاعتبار العلاقات الاقتصادية طويلة الأجل بين المتغيرات محل الدراسة.[1]

نظرا لان كافة النتائج التجريبية للدراسة تعتمد على مدى جودة نتائج تقدير نموذج VAR المستخدم، فإنه من المهم اختبار جودة أداء هذا النموذج، من الناحية الإحصائية والقياسية قبل استخدامه في تقدير نموذج SVAR. وقبل تحقيق ذلك ينبغي تقدير نموذج *VAR* أولا، ولإجراء هذا التقدير يجب اختيار فترة الإبطاء المثلى التي يتم استخدامها في التقدير، وسوف يتم استخدام خمسة معايير مختلفة لتحديد هذه الفترة هي: معيار المعلومات Akaike(AIC)، معيار المعلومات *Schwarz(sc)*، معيار المعلومات *Hannan and Quinn(HQ)*، معيار خطأ التوقع النهائي *Final Prediction Error*، إحصاء اختبار *LR* نتائج هذا الاختبار موضحة في الجدول التالي:

[1] مجدي الشوربجي، مرجع سبق ذكره، ص 211.

ويوضح الجدول رقم (20) نتائج اختبار فترة الإبطاء المثلى في نموذج *VAR*

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	346.9536	NA	8.52e-14	-15.90482	-15.70003*	-15.82930*
1	373.5311	45.73801	7.99e-14	-15.97819	-14.74945	-15.52507
2	402.2868	42.79923*	7.04e-14*	-16.15288	-13.90018	-15.32215
3	428.8974	33.41794	7.44e-14	-16.22779*	-12.95114	-15.01946

المصدر: مخرجات Eviews9

يتضح من هذا الجدول الذي يوضح نتائج الاختبار أن فترة الإبطاء المثلى هي تساوي 0 طبقا لمعيار SC وHQ أما بالنسبة لمعيار AIC فترة الإبطاء المثلى هي 3، أما بالنسبة لمعياري LR وFPE فإن فترة الإبطاء المثلى تساوي 2. وقد تم اختيار الفترة 2 لتكون فترة الإبطاء المثلى لنموذج VAR مستخدما الفروق الأولى للمتغيرات محل التقدير، حيث أن استخدام هذه الفترة يكفل عدم وجود ارتباط تسلسلي بين البواقي على النحو الذي سوف يتم توضيحه فيما بعد.

وهناك عدة اختبارات تشخيصية للتعرف على جودة أداء نموذج VAR منها ما يلي:

- ✓ **اختبار الارتباط التسلسلي المشترك بين البواقي** : يتم توضيح نتائج هذا الاختبار في الجدول الموالي:

جدول رقم(21): نتائج اختبارLM للارتباط التسلسلي لبواقي متجه الانحدار الذاتي.

Lags	LM-Stat	Prob
1	42.55742	0.0156
2	31.33776	0.1781

المصدر: مخرجات برنامج Eviews9

يتضح من خلال هذا الجدول أن إحصاءة LM تشير إلى خلو النموذج المقدر من مشكلة الارتباط التسلسلي عند فترة الإبطاء المثلى والتي تساوي 2، حيث أن قيمة الاحتمال عند هذه الفترة هي 0.1781 وهي أكبر من 0.05 ومنه خلو النموذج من الارتباط التسلسلي بين المشترك بين البواقي.

- ✓ **اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج VAR المستخدم**: يتم توضيح نتائج هذا الاختبار في شكل بياني التالي:

الشكل رقم(13): نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج متجه الانحدار الذاتي

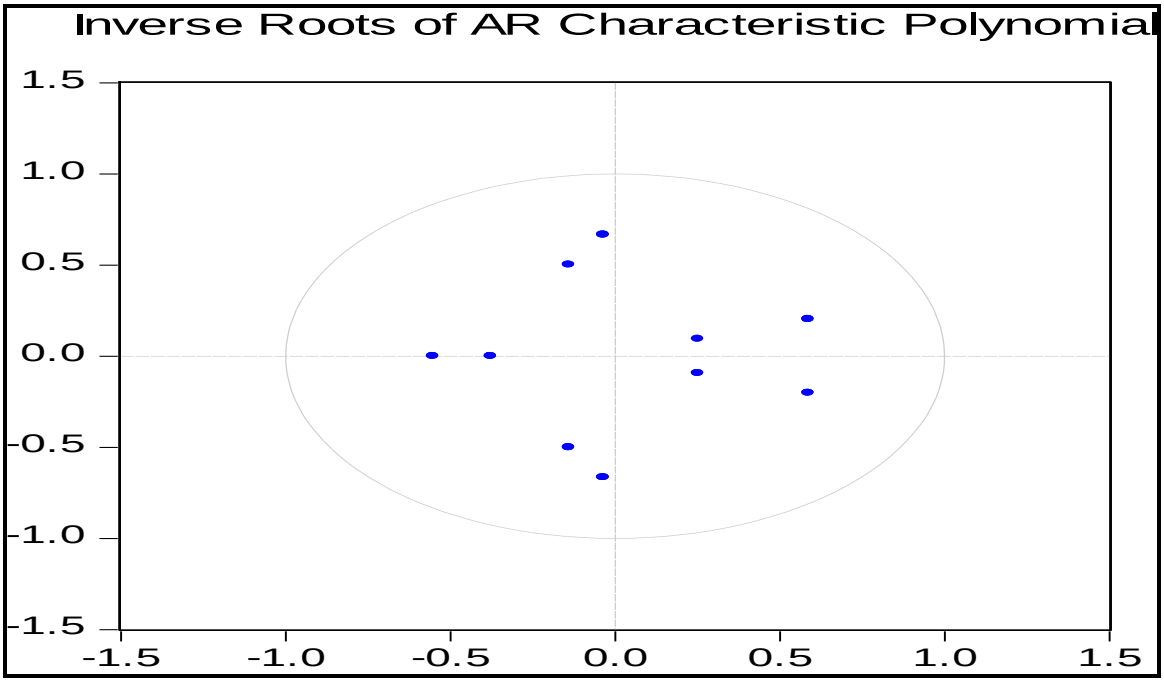

المصدر: مخرجات برنامج Eviews9

يعرف هذا الشكل بالدائرة الأحادية حيث إذا كانت جميع النقاط داخل الدائرة نقول أن النموذج مستقر، أما في حالة وجود نقاط خارج الدائرة ولو نقطة واحدة نقول أن النموذج غير مستقر. وكانت نتائج هذا الاختبار والموضحة في الشكل الموالي أن هذا النموذج يفي بشرط الاستقرار الهيكلي، حيث تقع كل قيمة مطلقة من القيم الذاتية داخل دائرة الواحد الصحيح.

- ✓ **اختبار مشكلة عدم ثبات التباين لنموذج VAR المستخدم**:تتمثل هذه المشكلة في تغير تباين الحد العشوائي مع تغير قيم المتغير المفسر، بعد القيام بهذا الاختبار تحصلنا على النتائج التالية.

جدول رقم(22): نتائج اختبار عدم ثبات التباين لنموذج VAR

Joint test:		
Chi-sq	Df	Prob.
283.7232	300	0.7420

المصدر: مخرجات برنامج Eviews9

بناء على نتائج الجدول (22) فإننا نقوم بمقارنة الاحتمال المتحصل عليه والذي يساوي 0.74 مع النسبة 5٪، حيث أن $0.74 > 0.05$، إذن القرار يكون بعدم وجود مشكلة عدم ثبات التباين،وبالتالي فإن النموذج يتصف بالكفاءة.

بناءا على النتائج المتحصل عليها من الاختبارات التشخيصية لنموذج VAR المستخدم، يمكن اتخاذ قرار بصلاحية استخدام نموذج VAR في تقدير نموذج SVAR.

وبعد تقديرنا لنموذج VAR القانوني، عملنا على استنتاج النظام الذي سيسمح لنا بالانتقال من البواقي القانونية إلى البواقي الهيكلية من خلال تحديد عناصر المصوفتين B وA.

$AU_t = Be_t$ وأيضا $c = A^{-1}B$ وبعد التقدير تحصلنا على النتائج التالية:

$$A = \begin{bmatrix} 1 & 0 & 0 & 0 & 0 \\ -0.027391 & 1 & 0 & 0 & 0 \\ 0.406366 & 0.383762 & 1 & 0 & 0 \\ 0.002440 & 0.007367 & -0.002888 & 1 & 0 \\ -0.119098 & 2.535657 & -0.127390 & -7.2562159 & 1 \end{bmatrix} \qquad B = \begin{bmatrix} 1 & 0 & 0 & 0 & 0 \\ 0 & 1 & 0 & 0 & 0 \\ 0 & 0 & 1 & 0 & 0 \\ 0 & 0 & 0 & 1 & 0 \\ 0 & 0 & 0 & 0 & 1 \end{bmatrix}$$

المطلب الثالث: قياس أثر السياسة المالية على متغيرات الدراسة

يتم قياس أثر السياسة المالية على متغيرات الدراسة والتي هي التضخم ، البطالة والنمو. من خلال دوال الاستجابة الدفعية، التي تقيس لنا هذا الأثر عن طريق ردود الأفعال التي تصدرها المتغيرات عن طريق إحداث صدمة في كل من النفقات والإيرادات باعتبارها أدوات لسياسة المالية. وكذلك من خلال دوال تجزئة التباين التي توضح أثر كل صدمة في تفسير التقلبات الظرفية للمتغيرات الأخرى.

أولا:دوال الاستجابة الدفعية Impluse Response Function

من بين مزايا النمذجة بواسطة VAR هو أن النموذج يمكن استخدامه لمحاكاة السياسة عن طريق الاستجابة الدفعية Impluse Response Analysis فمن الناحية العلمية تسمح دوال الاستجابة الدفعية بتتبع التأثير التدريجي لصدمة بمقدار وحدة واحدة في أحد المتغيرات على القيم المستقبلية للمتغيرات الداخلية الأخرى في نظام VAR مع الأخذ بعين الاعتبار جميع العوامل، وعادة يتم تمثيل دوال الاستجابة الدفعية بواسطة أشكال بيانية، للتوضيح نعتبر نموذج VAR(1)ذو متغيرين:

$$y_{1t} = a_{11}y_{1,t} + a_{12}y_{2,t-1} + \varepsilon_{1t}$$
$$y_{2t} = a_{21}y_{1,t} + a_{22}y_{2,t-1} + \varepsilon_{2t}$$

حدوث اضطراب أو تغير في الحد العشوائي ε_{1t} له تأثير فوري –واحد مقابل واحد – على y_{1t}، ولكن ليس له تأثير على y_{2t} في الفترة (t+1)، إن الاضطراب في y_{1t} يؤثر على $y_{1,t+1}$ من خلال المعادلة الاولى ويؤثر كذلك على $y_{2,t+1}$ من خلال المعادلة الثانية . تستمر أو تتواصل هذه الآثار خلال الفترة (t+2) وهكذا وبالتالي حدوث اضطراب في متغير واحد في نموذج VAR يضع سلسلة من ردود الفعل عبر الزمن على جميع المتغيرات في النموذج، وتقوم دوال الاستجابة الدفعية بحساب هذه السلسلة من ردود الفعل.[1]

طبقنا هذا الاختبار على النموذج حيث قمنا بإحداث صدمة في الإيرادات والنفقات (السياسة المالية) وتحصلنا على استجابات من باقي المتغيرات الداخلة في النموذج والموضحة في الأشكال البيانية التالية:

الشكل رقم(14): دوال الاستجابة الدفعية نتيجة إحداث صدمة في النفقات والإيرادات العامة

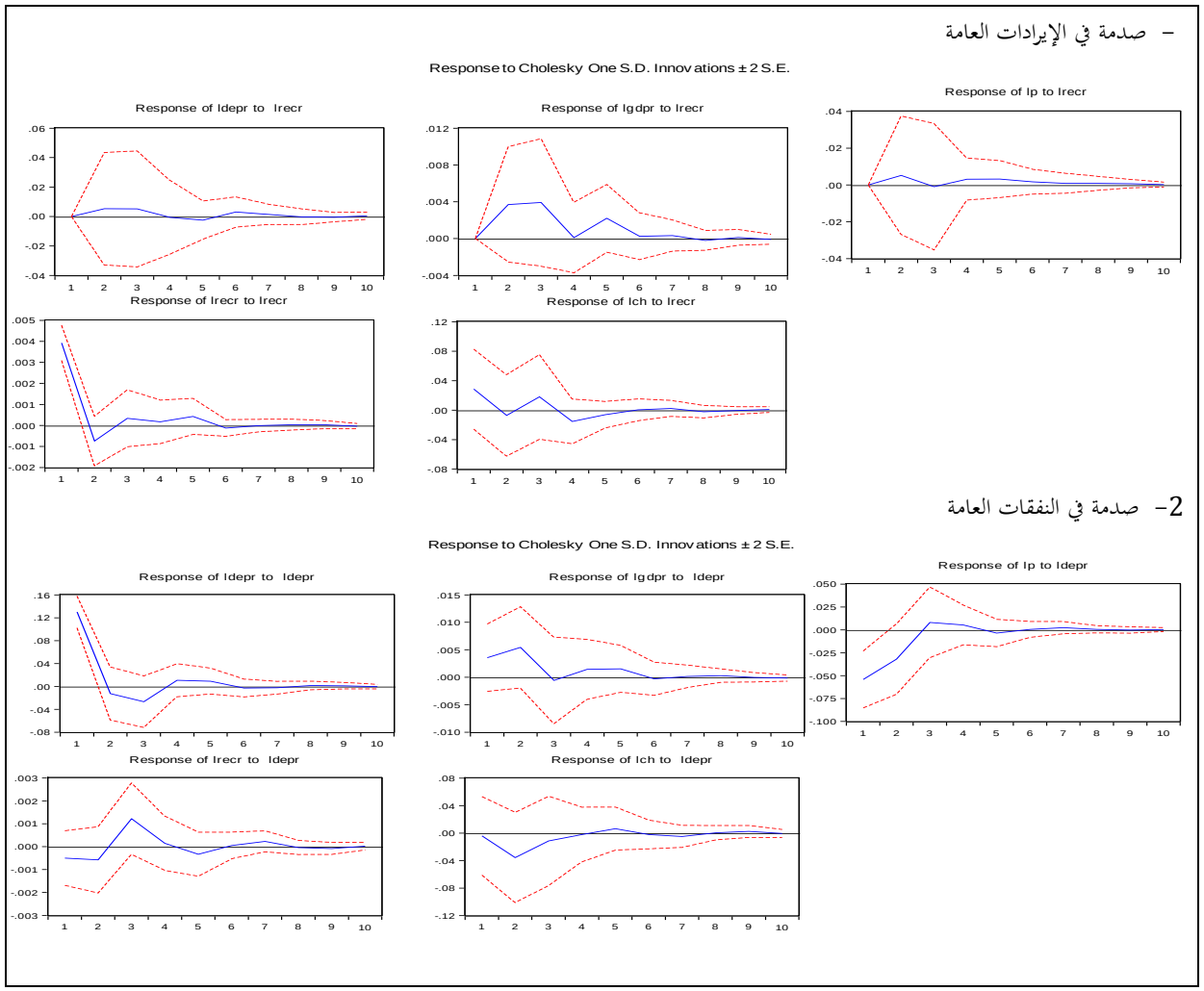

المصدر: مخرجات برنامج Eviews9

[1] معط الله أمال، مرجع سبق ذكره، ص 354.

يمكن تفسير الشكل السابق كما يلي:

1- صدمة في الإيرادات العامة: حسب تقديرات دوال الاستجابة الدفعية الممتدة على 10 سنوات والمبينة في الشكل رقم (14) فإن حدوث صدمة هيكلية ايجابية واحدة في الإيرادات الحكومية مقدرة ب 1٪ ستولد ما يلي:

- ✓ استجابة شبه معدومة من الناتج المحلي الإجمالي لصدمة الإيرادات العامة في المدى القصير حيث نسجل اثر معدوم خلال السنة الأولى، وأثر ضعيف خلال السنة الثانية التي تلي الصدمة بمضاعف قدره 0.0037٪. أما في المدى المتوسط نسجل ضعيف مقداره 0.0022٪. وفي المدى الطويل يختفي هذا الأثر تدريجيا.
- ✓ استجابة معدل التضخم لصدمة الإيرادات العامة تكون معدومة خلال العام الأول الذي يلي الصدمة، أما في العام الثاني نسجل أثر ضعيف وموجب بمضاعف قدره 0.005228٪، ويبقى هذا الأثر ضعيف في المدى المتوسط بمضاعف قدره 0.003٪ ويختفي هذا الأثر تدريجيا في المدى الطويل.
- ✓ استجابة النفقات العامة تكون في المدى القصير معدومة خلال العام الأول بعد الصدمة، أما في العام الثاني فنسجل أثر ضعيف بمضاعف قدره 0.005232٪، ويختفي هذا الأثر تدريجيا في المدى المتوسط والطويل.
- ✓ استجابة البطالة لصدمة الإيرادات العامة تكون في المدى القصير ضعيفة حيث نسجل في العام الأول بعد إحداث الصدمة مضاعف قدره 0.028486، وينقلب إلى اثر سلبي في السنة الثانية التي تلي الصدمة بمضاعف قدره 0.007108-٪، أما في المدى المتوسط نسجل أثر ضعيف وسالب مقداره 0.006-٪، ثم يختفي هذا الأثر في المدى الطويل.
- ✓ إن الاستجابة الذاتية للإيرادات العامة نتيجة تعرضها لصدمة هيكلية موجبة مقدرة ب 1٪، جاءت في المدى القصير ضعيفة، حيث سجلت في العام الأول بعد الصدمة أثر مقدر ب 0.003926٪، أما في المدى المتوسط سجلنا أثر ضعيف بمضاعف مقداره 0.0004٪، ثم يتلاشى هذا الأثر ويختفي تدريجا في المدى الطويل.

2- صدمة في النفقات العامة: حسب تقديرات دوال الاستجابة الدفعية الممتدة على 10 سنوات فإن حدوث صدمة هيكلية ايجابية واحدة في الإنفاق الحكومي مقدرة ب 1٪ سيكون لها:

- ✓ أثر معنوي ايجابي على النمو الاقتصادي في المدى القصير غير أن هذا المضاعف صغير جدا يقدر بحوالي 0.003565٪ في السنة الأولى التي تلي الصدمة، و 0.005423٪ في السنة الثانية التي تلي الصدمة. أما في المدى المتوسط تولد تأثير سلبي وضعيف جدا مقدر ب 0.0015٪، ثم يختفي هذا الأثر تدريجيا في المدى الطويل.
- ✓ تولد صدمة في الإنفاق الحكومي أثر معنوي سلبي على معدل التضخم في المدى القصير، حيث نسجل في السنتين الأولى والثانية التي تلي الصدمة مضاعف مقدر بحوالي 0.054-٪، 0.032052-٪، أما في المدى المتوسط نسجل أثر ضعيف وسالب مقدر ب 0.0036-٪، ثم ويختفي هذا الأثر تدريجيا في المدى الطويل.
- ✓ إن تأثير هذه الصدمة في الإيرادات العامة كان ضعيف وذو تأثير سلبي في المدى القصير حيث سجلنا ما قيمته 0.000561-٪ في السنة الأولى التي تلي الصدمة، وما قيمته 0.000577-٪ في السنة الثانية. أما في المدى المتوسط سجلنا تأثير معنوي سالب بمضاعف قدره 0.0003-٪، ثم يتلاشى هذا الأثر ويختفي تدريجيا في المدى الطويل.
- ✓ إن استجابة البطالة للصدمة الهيكلية الايجابية المقدرة ب 1٪ في الإنفاق الحكومي، ضعيفة وذات اثر سلبي في المدى القصير حيث نسجل مضاعف مقدر ب 0.004-٪ في السنة الأولى بعد الصدمة، وما قيمته 0.03563-٪، في السنة الثانية التي تلي الصدمة، أما في المدى المتوسط نسجل أثر موجب بمضاعف قدره 0.006٪، ويختفي هذا الأثر تدريجيا في المدى الطويل.
- ✓ إن الاستجابة الذاتية للإنفاق الحكومي نتيجة لتعرضه لصدمة هيكلية موجبة مقدرة ب 1٪، جاءت معنوية وذات اثر موجب في المدى القصير حيث نسجل في السنة الأولى التي تلي الصدمة مضاعف قدره 0.130147٪، أما في السنة الثانية نسجل مضاعف قدره 0.034٪، أما في المدى المتوسط نسجل أثر ضعيف بمضاعف قدره 0.009٪، ثم يختفي هذا الأثر تدريجيا في المدى والطويل.

ثانيا: تجزئة التباين Variance Decompositin

تقدم تجزئة التباين طريقة مختلفة قليلا لدراسة ديناميكيات نظام VAR، فهي تبين نسبة التحركات في المتغيرات التابعة والتي تنتج عن صدماتها مقابل الصدمات في المتغيرات الأخرى، بحيث أن حدوث صدمة في المتغير رقم i سيكون لها أثر مباشر على هذا المتغير أي صدمة ذاتية، ولكن هذا الأثر سيتم نقله كذلك إلى كافة المتغيرات الأخرى في النظام من خلال الهيكل الديناميكي لنموذج VAR،وبصفة عامة تهدف تجزئة تباين الخطأ التنبؤ إلى حساب مساهمة كل صدمة في تباين الخطأ. بواسطة تقنية رياضية. يمكن كتابة تباين خطأ التنبؤ للأفق h بدلالة تباين الخطأ الخاص بكل متغير، ثم بعد ذلك يتم إرجاع كل تباين إلى التباين الكلي للحصول على وزنه النسبي بالنسبة المئوية.[1]

ننتقل الآن إلى توضيح دور كل صدمة في تفسير التقلبات الظرفية التابعة، أي تفسير توقع خطأ كل متغير نتيجة إحداث صدمة في الإيرادات العامة والنفقات العامة.

1- تجزئة نباين الإيرادات العامة: نتيجة تطبيق هذا الاختبار تحصلنا على النتائج التالية من خلال إحداث صدمة في الإيرادات العامة وبعدها نسجل نسب تفسير الإيرادات العامة للتقلبات الواقعة فيها، وكذلك نسب تفسير المتغيرات الأخرى لتقلبات الإيرادات العامة وهذا على مدار 10 سنوات من إحداث الصدمة. والنتائج المتحصل عليها موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (23): تجزئة التباين لمتغير الإيرادات العامة على جميع المتغيرات الداخلة في النموذج

Period	S.E.	ldepr	lgdpr	Lp	Lrecr	Lch
1	0.020496	1.588962	0.185590	0.479404	97.74604	0.000000
2	0.022830	2.992830	6.149289	7.673988	81.82363	1.360265
3	0.024496	8.112864	5.556529	8.668624	62.82516	14.83682
4	0.025152	8.116195	5.507460	9.358354	62.32203	14.69596
5	0.025626	8.426536	5.429436	9.403272	62.13490	14.60585
6	0.025664	8.420557	5.489697	9.431529	62.07869	14.57953
7	0.025709	8.566694	5.456249	9.489461	61.69090	14.79669
8	0.025723	8.568132	5.467803	9.509328	61.66416	14.79058
9	0.025726	8.587841	5.467101	9.506641	61.63551	14.80291
10	0.025728	8.588931	5.467092	9.505938	61.63620	14.80184

المصدر: مخرجات برنامج Eviews9

حسب ما تشير إليه نتائج تحليل تباين الأخطاء للإيرادات العامة، يتضح بأن معظم التقلبات الظرفية في الإيرادات العامة، خلال السنة الأولى تتعلق بصدمات في المتغير نفسه بنسبة كبيرة جدا، حيث أن تباين الإيرادات

[1] معط الله أمال ، مرجع سبق ذكره، ص 355.

العامة في السنة الأولى يرجع بشكل كبير إلى الإيرادات العامة وذلك بنسبة 97.74٪، وتأتي بعدها النفقات العامة التي فسرت ما نسبته 1.58٪ من التقلبات الظرفية في الإيرادات العامة، أما المتغيرات الأخرى كانت نسبتها ضعيفة جدا، في حين أن معدل البطالة كانت نسبته معدومة. ونلاحظ من خلال الجدول أنه ابتداء من السنة الثانية تناقص تباين الإيرادات العامة حيث وصل إلى 81.82٪، مع ارتفاع تباين المتغيرات الأخرى ولكن بنسبة ضعيفة نوعا ما، حيث ساهم كل من معدل التضخم ومعدل النمو الاقتصادي في تفسير نسبة ضعيفة من تقلبات الإيرادات العامة قدرت ب 7.67٪، 6.14٪ على التوالي.

في المدى المتوسط الإيرادات العامة تساهم بحوالي 62.32٪ في تفسير تباين الخطأ الخاص بها (تفسير ذاتي)، في حين يقدر مجموع مساهمات المتغيرات الأخرى بحوالي 37.68٪، حيث ساهمت النفقات العامة بنسبة 8.42٪، أما معدل النمو فسر ما قيمته 5.50٪، من التقلبات الظرفية للإيرادات العامة، أما التضخم والبطالة فقد فسرا ما قيمته 9.40٪، 14.60٪ على التوالي من التقلبات الحاصلة في الإيرادات العامة.

نلاحظ في المدى الطويل احتفاظ المتغيرات في تفسيرها لتقلبات الظرفية للإيرادات العامة بنفس النسب المسجلة في المدى المتوسط تقريبا، ماعدا تباين الخطأ للإيرادات العامة حيت انخفض بنسبة صغيرة جدا وأصبحت نسبته 61.63٪.

2- **تجزئة التباين للنفقات العامة:** نتيجة تطبيق هذا الاختبار تحصلنا على النتائج التالية من خلال إحداث صدمة في النفقات العامة وبعدها نسجل نسب تفسير النفقات العامة للتقلبات الواقعة فيها، وكذلك نسب تفسير المتغيرات الأخرى لتقلبات النفقات العامة وهذا على مدار 10 سنوات من إحداث الصدمة. والنتائج المتحصل عليها موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (24):تجزئة التباين للنفقات العامة على جميع المتغيرات الداخلة في النموذج

Period	S.E.	ldepr	lgdpr	Lp	Lrecr	lch
1	0.130147	100.0000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
2	0.140460	86.66598	0.025753	12.42413	0.138776	0.745366
3	0.144027	85.91154	0.048996	11.86592	0.259610	1.913934
4	0.144838	85.49608	0.479667	11.80657	0.258199	1.959488
5	0.145372	85.25880	0.521753	11.76464	0.286774	2.168030
6	0.145482	85.16711	0.526457	11.75841	0.329992	2.218023
7	0.145566	85.09576	0.526150	11.76850	0.338303	2.271287
8	0.145579	85.09123	0.531577	11.76701	0.338457	2.271721
9	0.145595	85.07848	0.531516	11.76497	0.339488	2.285539
10	0.145599	85.07477	0.532316	11.76680	0.340635	2.285478

المصدر: مخرجات برنامج Eviews9

حسب ما تشير إليه نتائج تحليل تباين الأخطاء الموضحة في الجدول أعلاه، يتضح بأن كل التقلبات التي شاهدتها النفقات العامة خلال السنة الأولى بعد الصدمة، تتعلق بالصدمة الذاتية حيث أن تباين النفقات العامة في السنة الأولى يرجع بشكل تام إلى النفقات العامة وذلك بنسبة 100٪، إلا انه ابتداء من السنة الثانية نسجل تناقص تباين النفقات العامة ليصل إلى 86٪، بالمقابل نلاحظ ارتفاع تباين المتغيرات الأخرى بنسبة 14٪ حيث يساهم التضخم في تفسير ما نسبته 12٪، من تقلبات النفقات العامة، في حين المتغيرات الأخرى تكون مساهمتها ضعيفة جدا.

في المدى المتوسط والطويل تبقى معظم التقلبات في النفقات العامة مفسرة بواسطة تباينها الخاص وذلك بنسبة 85٪، في حين يقدر مجموع المساهمات من باقي المتغيرات الأخرى حوالي 15٪، وكانت أكبر مساهمة من التضخم حيث فسر حوالي 12٪ من تقلبات النفقات العامة، تأتي بعده البطالة بنسبة 2٪، في حين أن النمو الاقتصادي والإيرادات كانت نسبها ضعيفة جدا وهي حوالي 0.5٪، 0.3٪.على التوالي.

من خلال تحليلنا السابق لتجزئة التباين لكل من النفقات والإيرادات ولفترة 10 سنوات بعد الصدمة، يتضح بأن معظم التقلبات الظرفية للإيرادات العامة والنفقات العامة (السياسة المالية) تتعلق بصدماتها بنسبة كبيرة، أي أنها مفسرة بنسبة مرتفعة من قبل تباينها الخاص.

خلاصة:

من خلال هذا الفصل قمنا بقياس الآثار الاقتصادية الكلية لصدمات السياسة المالية بالجزائر باستخدام مقاربة نماذج الانحدار الذاتي الهيكلية SVAR، وباستعمال بيانات سنوية ممتدة من الفترة (1970-2016) جاءت نتائج الدراسة على النحو التالي:

حدوث صدمة هيكلية ايجابية واحدة في الإنفاق الحكومي مقدرة ب 1٪ سيكون لها أثر معدوم على النمو الاقتصادي في العام الأول بعد الصدمة ثم نسجل تأثير ضعيف وموجب في السنة الثانية وبعد ذلك يختفي هذا الأثر في المدى المتوسط ، أما تأثير هذه الصدمة على معدلات التضخم فقد جاءت سلبية وضعيفة في المدى القصير ثم تتلاشى تدريجيا في المدى المتوسط والطويل، أما بالنسبة لاستجابة البطالة لصدمة في الإنفاق الحكومي كانت ضعيفة وذات أثر سلبي في المدى القصير.

حدوث صدمة ايجابية في الإيرادات العامة مقدرة ب 1٪ سيكون لها أثر معنوي ايجابي على النمو الاقتصادي في المدى القصير فقط وبمضاعف صغير جدا، أما في المدى المتوسط يتولد تأثير سلبي ثم يختفي في المدى الطويل، أما بالنسبة لتأثير هذه الصدمة على التضخم فقد كانت ضعيفة جدا، فلم نسجل أي استجابة في العام الأول وضعيفة في المدى المتوسط ثم تتلاشى في المدى الطويل، أما فيما يخص متغير البطالة فقد كانت استجابتها ضعيفة ومتغيرة (سالبة، موجبة) في المدى القصير وفي المدى المتوسط يتولد تأثير سلبي وضعيف ثم يختفي في المدى الطويل.

بالنسبة لاختبار تجزئة التباين توصلنا إلى انه معظم التقلبا ت الظرفية الواقعة في الإيرادات العامة والنفقات العامة على طول 10 سنوات من حدوث الصدمة، مرتبط ة بشكل كبير أو كليا بتباينها الخاص هذا في المدى القصير، أي أن التقلبات التي تحدث في الإيرادات العامة والنفقات العامة ناتجة عن صدمتها الذاتية.

أما في المدى المتوسط والطويل تتدخل البطالة والتضخم والنمو في تفسير تقلبات الإيرادات العامة والنفقات العامة ولكن بنسب محتشمة، حيث ساهم التضخم في تفسير النفقات العامة بحوالي 12٪، والبطالة فكانت بحوالي 2٪، أما بالنسبة للنمو الاقتصادي فكانت نسبته ضعيفة جدا. وفيما يخص الإيرادات العامة فان التضخم و النمو الاقتصادي والبطالة فقد ساهمت في تفسير تقلبات الإيرادات العامة بالنسب التالية وعلى التوالي 9٪، 5٪، 14٪،

الخاتمة

الخاتمة

تمثل السياسة المالية أداة أساسية لا غنى عنها للمالية العامة الحديثة، فهي عبارة عن ذلك الجزء من السياسة الاقتصادية للدولة الذي يتعامل مع الضرائب والإنفاق الحكومي والقروض العامة في الاقتصاد، بهدف تحقيق آثار مرغوبة وتجنب آثار غير مرغوبة على الدخل، الإنتاج والعمالة، وقد شكلت العلاقة بين السياسة المالية وبعض المتغيرات الكمية الكلية قضية أساسية للعديد من الاقتصاديين، فالسياسة المالية تكون مفيدة في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام وضبط معدلات البطالة والتضخم من خلال تطوير برامج البحث والتطوير، الحفاظ على القانون وحالة النظام والتخفيض من حدة الفقر، في حين أن السياسة المالية غير الفعالة تؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة والتضخم وكذلك تكون عقبة أمام تحقيق نمو اقتصادي مستدام.

وقد سعت هذه الدراسة قدر الإمكان إلى الإحاطة بالجوانب الأساسية للسياسة المالية، وكذا تحديد أثرها على كل من النمو الاقتصادي، البطالة والتضخم، وبعد تحليلنا للموضوع وعرضه من خلال أربع فصول و انطلاقا من الإشكالية المطروحة في المقدمة لهذه الدراسة نقوم فيما يلي باختبار صدقيه فرضيات البحث الموضوعة في المقدمة، ثم بعد ذلك نقوم بعرض نتائج البحث المتوصل إليها من خلال الدراسة النظرية والتطبيقية وكذا جملة من التوصيات و أخيرا أفاق الدراسة.

1-اختبار الفرضيات :

انطلاقا من الإشكالية الرئيسة لهذه الدراسة والتي مفادها: **ما مدى تأثير متغيرات السياسة المالية على المتغيرات الكمية الكلية في الجزائر؟** وكمحاولة للإجابة عنها تم وضع مجموعة من الفرضيات التي سبق ذكرها في المقدمة، وفي ختام هذه الدراسة تم التوصل للنتائج الآتية المتعلقة بما تم افتراضه مسبقا:

بالنسبة **للفرضية الأولى**: تبين لنا من خلال دراسة هذا البحث صحة الفرضية الأولى، أن للسياسة المالية أهداف كبيرة في السياسة الاقتصادية المعاصرة لكونها أصبحت أداة تسيطر على توجيه النشاط الاقتصادي لتحقيق التوازن العام ومختلف التوازنات الاقتصادية و المالية، ومن ثم التحكم في النشاط الاقتصادي من خلال ضبط و ترشيد نفقاتها العامة وفقا لمواردها المالية المحدودة و مردودية النظام الاقتصادي السائد في البلاد.

بالنسبة **للفرضية الثانية**: أوضحت الدراسة صحة الفرضية الثانية، والتي مفادها أن السياسة المالية المتبعة في الجزائر يتم فيها تمويل النفقات عن طريق الإيرادات، وهذه الأخيرة ترتبط ارتباطا وثيقا بعوائد قطاع المحروقات مما

يؤدي إلى تبعية السياسة المالية للإيرادات النفطية، ونظرا لكون أن الإيرادات النفطية تخضع لمختلف التقلبات العالمية في سوق النفط فهذا مما يجعل الجزائر رهينة لهذه التقلبات.

بالنسبة **للفرضية الثالثة**: تم إثبات صحة الفرضية الثالثة، والتي مفادها أن السياسة المالية تلعب دور هام في الرفع من معدلات النمو الاقتصادي وخفض كل من معدلات البطالة والتضخم، باستخدام أدواتها المختلفة وذلك من خلال زيادة الإنفاق الحكومي لخفض معدلات البطالة وزيادة الضرائب للتخفيض من معدلات التضخم بالإضافة إلى تخطيط الإنفاق الحكومي والضرائب من أجل تحقيق معدلات نمو مرتفعة.

2- النتائج: جاءت نتائج البحث كما يلي:

أ-على المستوى النظري: نسجل النقاط التالية:

- ✓ للسياسة المالية أهمية كبيرة في صنع السياسات الاقتصادية الكلية، حيث شهدت السياسة المالية تطورات جوهرية من خلال تصورات المدارس الاقتصادية لها، فقد انتقلت من السياسة المالية المحايدة إلى السياسة المالية المتدخلة، وبالتالي أصبحت تمارس دورا هاما و ايجابيا في معظم جوانب عمل المجتمع والاقتصاد وأصبحت لها مكانة هامة في السياسة الاقتصادية المعاصرة، حيث أصبحت أداة الدولة للتوجيه والإشراف على النشاط الاقتصادي ودلك من خلال الأدوات التي تستخدمها من الإيرادات العامة والإنفاق العام ودورهم الكبير في التحكم في استقرار الهيكل الاقتصادي والاجتماعي داخل البلد.
- ✓ من خلال تطرقنا إلى بعض المتغيرات الكمية الكلية والتي هي النمو الاقتصادي البطالة والتضخم وعلاقتها بالسياسة المالية نستخلص ما يلي:

- يتضح لنا من خلال دور السياسة المالية في التأثير على النمو الاقتصادي، والذي يعرف على انه عبارة عن التغير النسبي في الناتج المحلي الإجمالي، يكون من خلال تخطيط الإنفاق الحكومي والضرائب من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية وعلى رأسها الاستقرار الاقتصادي والتوظيف وتوزيع الدخل، حيث يتم استخدام الإنفاق العام والضرائب في تحفيز النمو في الناتج الوطني في أوقات البطالة وانخفاض المستوى العام للأسعار وذلك من خلال تخفيض الضريبة وزيادة الإنفاق العام أو خفض الناتج الوطني في حالة ارتفاع معدل التضخم وانخفاض البطالة وذلك من خلال رفع الضريبة وخفض الإنفاق العام وفي حالة تغير كل من الإنفاق العام والضرائب في نفس الاتجاه.

- تؤثر السياسة المالية على معدلات التضخم، والذي يعرف على أنه الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار، وذلك من خلال استخدام أدواتها المختلفة، إذ تعتبر الضريبة إحدى الوسائل الجيدة لمواجهة التضخم لأنها تقلل من السيولة النقدية في أيدي الأفراد عن طريق تحولات في دخولهم أو عن طريق زيادة الأسعار وتقليل المسافة بين الحجم النقدي والأموال الحقيقية، وبما أن إجمالي الإنفاق العام هو السبب الأول للتضخم فإن التخفيض في الإنفاق الحكومي يؤدي إلى تقليل الضغوط التضخمية.
- يكون دور السياسة المالية في التأثير على معدلات البطالة، والتي تعرف هذه الأخيرة على أنها عبارة عن عدم الحصول على عمل أو وظيفة لكل قادر على العمل و محتاج إليه، من خلال خفض معدلات الضرائب أو زيادة النفقات الحكومية والتي بدورها تؤدي إلى رفع مستوى الإنفاق الإجمالي في الاقتصاد، ويكون الإنفاق في صور متعددة فيمكن توزيعها كمنح مباشرة لا تتضمن بذاتها شراء موارد بل تقدم كأموال للأفراد لإنفاقها وكذلك المعاشات وغيرها من أشكال الإعانات.

✓ بالنسبة لدراستنا حول السياسة المالية المطبقة في الجزائر ضمن هذا الجزء تبين أن هذه الأخيرة أخذت الطابع التوسعي، حيث جاء هذا بعد الإصلاحات الهيكلية المبرمة مع الهيئات الدولية مما مكن الدولة من وضع برنامج إنفاقي توسعي وبرنامج الإنعاش الاقتصادي الذي خصص له مبلغ مالي معتبر حيث استفادت منه جميع القطاعات، حيث نلخصها كما يلي:

- في هذا الإطار لاحظنا ارتفاع إجمالي النفقات العامة خلال فترة الدراسة حيث سجلت سنة 2012 رقما قياسيا في نسبة النفقات العامة وكان سبب ارتفاع النفقات العامة تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للبلاد وذلك من خلال إتباع سياسة توسعية، ومن جهة أخرى تتأثر النفقات العامة بالاقتصاد العالمي حيث تميزت فترة الدراسة باختلالات في الاقتصاد العالمي خاصة في أسعار النفط التي تؤثر في الجباية البترولية وبالتالي على الإيرادات العامة مما تتبعها النفقات العامة. وهذا ما جعل الحكومة الجزائرية تسعى للتخفيض من نفقاتها العامة وضبطها بسبب محدودية مواردها واعتمادها على الجباية البترولية كمصدر تمويل رئيسي، ورغم الإصلاحات الضريبية التي أدت بدورها إلى الزيادة في الإيرادات العامة لكن لم تتمكن من تعويض نقائص الجباية البترولية وتغطية النفقات العامة.

- أما الإيرادات العامة في الجزائر عرفت ارتفاعا متواصلا وذلك من خلال الجباية البترولية ومساهمتها الكبيرة في تمويل الإيراد، حيث بلغت أقصى نسبة لها سنة 2008، و التي ارتفعت فيها أسعار النفط مقارنة مع باقي السنوات، غير أن هذه الزيادة في الجباية البترولية لم تستمر بسبب الأوضاع الاقتصادية والأزمات التي تعرض إليها اقتصاد الدولة والتي نتج عنها انخفاض في أسعار النفط فكان حتميا انخفاض الإيرادات العامة للجزائر هذا ما لاحظناه خلال سنتي 2010، 2011 وبعد ذلك لاحظنا عودت ارتفاع أسعار النفط سرعان ما نتج عنها ارتفاع الإيرادات العامة خلال السنة الموالية، ومن المعتقد بعد انخفاض أسعار النفط مرة أخرى سنة 2014 فإنه حتما أدى إلى انخفاض الإيرادات العامة وهذا ما يجعلنا نقول أن الاقتصاد الوطني أصبح عرضة للمتغيرات الخارجية و خاصة المتعلقة بأسعار النفط، وهو يتأثر مع التفاعلات الاقتصادية العالمية.
- وكان من نتيجة ذلك أن الموازنة العامة للجزائر اتصفت بالعجز المزمن والمستمر خلال أغلب سنوات الدراسة ويرجع هذا العجز إلى عجز الإيرادات العامة عن ملاحقة الزيادة المستمرة في النفقات العامة وهذا راجع إلى اعتمادها على الجباية البترولية كمصدر تمويل رئيسي لإيراداتها العامة، وبالرغم من الإصلاحات الضريبية التي انتهجتها السياسة المالية، إلا أنها لم تتمكن من تعويض تلك النقائص في الموازنة العامة، وبالتالي تغطية عجز الميزانية العامة للبلاد.

✓ بالنسبة لتحليل أثر السياسة المالية على المتغيرات الكمية الكلية المتناولة في دراستنا هـ ذه، فقد توصلنا إلى ما يلي:

- لاحظنا بالنسبة لهدف تخفيض معدل التضخم كأحد أهداف السياسة المالية، الارتفاع الكبير في هذا المعدل الذي بلغ حوالي ٪ 30 سنة 1995، بسبب الانخفاض الكبير في قيمة العملة والتحرير المتدرج لأسعار السلع والخدمات وأسعار الفائدة، لكن يلاحظ أنه بعد تطبيق برنامج الإصلاح الهيكلي قد أثر بشكل كبير على معدلات التضخم ابتداء من سنة 1996 بحيث انخفض من ٪ 18.7 سنة 1996 إلى 0.3٪ سنة 2000، إلا أنه عرف ارتفاع طفيف في السنوات الموالية إذ وصل إلى حدود 3.2٪ سنة 2013 إلا أنه يعد معدل منخفض مقارنتا مع بعض الدول المجاورة.

- أوضحت الدراسة من جهة أخرى بخصوص مدى نجاح السياسة المالية في الرفع من معدلات النمو الاقتصادي مقاسا بتطور الناتج الخام بالأسعار الجارية ، سجلنا معدلات نمو موجبة ابتداء من سنة 1995، والتي كانت ناتجة عن حجم النمو في قطاع المحروقات والزراعة مما يعني أن محددات النمو تبقى خارج السيطرة، وهي عوامل خارجية مرتبطة بأسعار النفط وسعر الدولار، وارتباط الاقتصاد الوطني بالمحروقات دون غيرها من القطاعات الأخرى يجعلها عرضت للهزات المفاجئة، حيث أن تقلبات أسعار البترول لها تأثير مباشر على رصيد الميزانية العامة عن طريق الجباية البترولية، ورغم ذلك تظل معدلات النمو الحقيقية عادية ولا تتناسب مع طبيعة وحجم التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها الجزائر لتوفير فرص التوظيف لاستيعاب الأعداد المتزايدة من الوافدين الجدد إلى سوق العمل.
- أما بخصوص خفض معدل البطالة كأحد أهداف السياسة المالية في الجزائر واستنادا إلى الإحصاءات المتوفرة، لاحظنا أن هناك ارتفاع كبير لمعدل البطالة حيث بلغ حدود 30٪ سنة 2000 وه ذا راجع إلى طبيعة برامج الإصلاح الاقتصادي الانكماشية وتراجع الاستثمارات بالإضافة إلى عمليات إعادة هيكلة القطاع الصناعي العمومي وما نتج عنه من تسريح كبير للعمال، هذه الأمور تضع الحياة الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر في حالة حرجة خاصتا مع النمو المرتفع للقوة العاملة النشطة، وعدم استغلال الموارد الطبيعية المتاحة استغلالا كاملا، ف إن هذا الوضع الغير الاقتصادي ينبئ بمزيد من الضعف في مستوى المعيشة ونمو عدد من يقعون تحت خطر الفقر.

ب– على المستوى التطبيقي:

✓ من خلال كافة الاختبارات الخاصة بالدراسة القياسية لاحظنا أن السياسة المالية في الجزائر تمارس تأثيرها على كل من النمو الاقتصادي، البطالة والتضخم وهذا كالآتي:

- هناك أثر معنوي إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (النمو الاقتصادي) أي أن النفقات العمومية تؤثر في الناتج المحلي الإجمالي، وتحديدا إذا زادت النفقات العمومية بوحدة واحدة (1 مليار دينار) فإن النمو الاقتصادي يزيد بحوالي 0.0035 مليار دينار، وعليه نلاحظ وجود أثر

ضئيل لمعدل نمو النفقات العمومية على معدل النمو الاقتصادي، وتحديدا إذا زاد معدل نمو النفقات الحكومية بوحدة واحدة فإن معدل النمو الاقتصادي يزيد ب 0.0035٪.

- أما بالنسبة لأثر معدل النفقات الحكومية على نسبة مكمش الناتج الداخلي الخام (التضخم) فنلاحظ وجود أثر معنوي سالب، وتحديدا إذا زادت النفقات العمومية بوحدة واحدة (1 مليار دينار) فإن معدل التضخم ينقص ب 0.054٪.
- كما نلاحظ وجود أثر سالب معنوي لآثر معدل نمو النفقات العامة على معدل البطالة، وتحديدا إذا زادت النفقات العمومية بوحدة واحدة (1٪) فإن معدل البطالة ينخفض بمعدل 0.03563٪.

3-الاقتراحات

على ضوء النتائج التي توصلت إليها هـ ذه الدراسة، يقتضي تقديم جملة من الاقتراحات التي يمكن من خلالها للسياسة المالية أن تلعب دورا مهما في تعزيز النمو الاقتصادي للبلد وخفض كل من معدلات البطالة والتضخم حيث ينبغي على السلطات العامة أن تعمل على تحقيق ما يلي:

- ضرورة تحقيق الإدارة الجيدة للإيرادات النفطية على المدى الطويل، مما يسمح لها بتخفيض التعرض لتقلبات أسعار النفط، كما ينبغي على الدولة العمل على تنويع مصادر النمو الاقتصادي بتحفيز قطاعات إنتاجية خارج قطاع المحروقات كقطاع الزراعة، الصناعة ...

- بذل المزيد من الجهود لتحسين إدارة وتحصيل الضريبة على الأرباح الناتجة عن النشاطات البترولية والتي تمثل عنصرا مهما للإيرادات النفطية، ولكذا تحقيق الاستخدام الرشيد لثروات البلاد من الموارد الطبيعية.

- إعادة تخصيص الإنفاق العام مما يشجع المشاريع الاستثمارية التي تدعم القطاع الخاص والتي تسمح بتعزيز النمو الاقتصادي.

- يجب على الدولة أن تقوم بتخصيص إيراداتها لغرض تمويل النفقات المنتجة التي تساهم في تحسين مرافق الصحة، التعليم والبنية التحتية، وه ذا سيشجع المستثمرين الخواص، مما يساهم في زيادة الاستثمار وبالتالي سيوفر مناصب شغل للعاطلين عن العمل وبالتالي خفض معدلات البطالة وسيرفع أيضا معدلات النمو الاقتصادي في نهاية الأمر.

– ضرورة تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات وبالتالي التقليل من تبعية السياسة المالية للآثار الناتجة عن مورد وحيد وهو النفط.

– تفعيل أدوات الرقابة على النفقات العامة والمؤسسات الرقابية ومعايير تقييم أداء البرامج الانفاقية، حيث تساهم الرقابة على تنفيذ الميزانية العامة بشكل واضح في تحقيق الأهداف المرجوة من صرف النفقات العامة لتأثيرها الفعال في تجنب الإسراف والتبذير.

– خفض تكلفة الواردات عن طريق تشجيع الاستثمار المحلي وسياسة إحلال الواردات.

– ضرورة اهتمام الحكومة برفع كفاءة الإنفاق العام والقيام بالإصلاحات المالية لدعم آفاق النمو، ففي المدى القصير يتعين على الجزائر أن تعمل على ضبط أوضاع المالية العامة للحفاظ على استمرارية استخدام الإيرادات المحققة من قطاع المحروقات، مع تشجيع التنوع الاقتصادي واستثناء الوظائف، وتشمل التدابير الداعمة له ذه الأهداف إعادة توجيه الإنفاق نحو القطاعات المنتجة، أو لكذا تنويع قاعدة الإيرادات.

– ضرورة الإدارة الجيدة لعائدات المحروقات بمنظور بعيد المدى يشمل تخفيض تعرض الجزائر لتقلب أسعار البترول كون أن قطاع المحروقات هو جوهر الاقتصاد الجزائري.

– محاربة جميع أنواع الفساد الإداري والمالي الذي يعرقل جهود التنمية بالجزائر ويتسبب في ضياع الجهد البشري والمادي من خلال تصريف الأموال وإنفاقها في غير محلها.

كل هذه الحلول المقترحة تجعل وتسمح للسياسة المالية أن تكون سياسة مالية كآلية لتحقيق التوازن الاقتصادي.

4– آفاق الدراسة

بعد عرض أهم النتائج المتوصل إليها والتوصيات المقدمة بخصوص هذه الدراسة تشار أمامنا تساؤلات أخرى لها علاقة وثيقة بالموضوع والتي قد تكون بمثابة مفاتيح لبحوث مستقبلية:

- ✓ التركيز على تقلبات السياسة المالية والتي تؤثر سلبا على قرارات رجال الأعمال والأعوان الاقتصادية وهذا ما يتطلب تعميق البحث حول تحليل العلاقة بين متغيرات السياسة المالية وتقلباتها وأثرها على بعض المتغيرات الكمية الكلية.

- ✓ تحليل أثر السياسة النقدية المصاحبة للسياسة المالية على المتغيرات الكمية الكلية.
- ✓ اختبار أثر السياسة المالية على باقي المؤشرات الأخرى للأداء الاقتصادي الكلي مثل الاستقرار الاقتصادي، أسعار الفائدة، الميزان التجاري.
- ✓ إجراء دراسات مقارنة بين بعض المتغيرات الكمية الكلية في الدول النامية.
- ✓ تعميق الأبحاث والدراسات الأكاديمية العلمية حول المشكلة الحقيقية التي تقف وراء بقاء الاقتصاد الجزائري رهينة قطاع واحد وهو قطاع المحروقات والدي يبقى يتحكم في أي نمو أو توازن اقتصادي وك ذا اقتراح نماذج وحلول وبدائل لذلك.

المراجع

قائمة المراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية

I- الكتب:

1- احمد أبو السندس وعبد الناصر طلب نزال، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار تنسيم، الأردن، 2008.

2- أحمد الأشقر، **الاقتصاد الكلي**، دار الثقافة ، الأردن، 2002.

3- احمد هني، **اقتصاد الجزائر المستقلة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996.

4- أعاد القيسي، **المالية العامة والتشريع الضريبي**، دار الثقافة، الأردن، ط8،2011.

5- السعيد بريش، **الاقتصاد الكلي**، دار العلوم للنشر، الجزائر،2007.

6- المهر خضر عباس، **التقلبات الاقتصادية بين السياسة المالية و النقدية** ، عمادة شؤون المكتبات، الرياض، 1981.

7- السيد عطية عبد الواحد، **دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية التوزيع العادل لدخول التنمية الاجتماعية وضبط التضخم**، دار النهضة العربية، مصر،1993.

8- أسامة السيد محمد السميع، **مشكلة البطالة في المجتمعات العربية والإسلامية** ، دار الفكر الجامعي، مصر، 2008.

9- إسماعيل محمد هاشم، **النقود والبنوك**، المكتب العربي الحديث، مصر، 2005.

10- إياد عبد الفتاح النسور، **المفاهيم والنظم الاقتصادية الحديثة (التحليل الاقتصادي الجزئي)** ، دار صفاء، الأردن، ط3، 2013.

11- إيمان عطية ناصف، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2006.

12- بشير الدباغ وعبد الجبار الجرمود، **مقدمة في الاقتصاد الكلي**، دار المناهج، الأردن، 2003.

13- بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006،

14- ثابت محمد ناصر، **العلاقة بين الاقتصاد السياسي وتطور الفكر الاقتصادي** ، دار المناهج، الأردن ، 2001 .

15- حربي محمد موسى عريقات، **مبادئ الاقتصاد الكلي(التحليل الكلي)**، دار وائل، الأردن، 2006.

16- حسام علي داود، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار المسيرة، الأردن، ط2، 2013.

17- حسني خربوش وحسن اليحيى، **المالية العامة**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر، 2013.

18- حمدي أحمد العناني، **اقتصاديات المالية العامة ونضام السوق دراسة في اتجاهات الإصلاح المالي والاقتصادي**، الدار المصرية اللبنانية، مصر،1992.

19- خبابة عبد الله، **أساسيات في اقتصاديات المالية العامة**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2009.

20- خالد شحادة الخطيب وأحمد زهير نشامية، أسس المالية العامة، دار وائل ،الأردن، ط2، 2005.

21- زينب حسين عوض الله، **أساسيات المالية العامة، دار الجامعة الجديدة**، مصر، 2006.

22- سعيد على العبيدي، **اقتصاديات المالية العامة**، دار دجلة، مصر.

23- سوزي عدلي ناشد، **أساسيات المالية العامة**، منشورات المحلبي الحقوقية، مصر، 2009.

24- سيد عطية عبد الواحد، **مبادئ إقتصاديات المالية العامة،النفقات العامة – الإيرادات العامة – الموازنة العامة .دراسة مقارنة بالفكر الإسلامي** ، دار النهضة العربية ، مصر 2000.

25- ضياء مجيد الموسوي، **أسس علم الاقتصاد**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2011.

26- طارق الحاج ،**المالية العامة**، دار صفاء، الأردن، 2012.

27- طالب محمد عوض، **مدخل للاقتصاد الكلي**، معهد الدراسات المصرية، الأردن، 2004 .

28- عبد الحميد محمد القاضي، **مبادئ المالية** ، دار الجامعة المصرية، مصر، 1984.

29- عبد المجيد قدي، **مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.

30- عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية** ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009.

31- عبد الله إبراهيم نزال، **الإدارة العامة والمالية الدولية**، الوراق للنشر، بدون بلد نشر، 2014.

32- عبد المطلب عبد الحميد، **النظرية الاقتصادية (تحليل كلي وجزئي للمبادئ)**، الدار الجامعية،2001.

33- عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي** ، مجموعة النيل العربية، مصر، 2003.

34- عبد الهادي عبد النجار، **السياسة المالية في الفكر الاقتصادي المعاصر و الفكر الإسلامي** ، المكتبة العصرية، مصر، 2012.

35- عبد محمد عبد القادر عطية، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الدار الجامعية للكتاب، مصر، 1997.

36- علي زغدود، **المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، بدون بلد نشر، ط4 ، 2011.

37- عوف محمود الكفراوي، **السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي(دراسة تحليلية ومقارنة)**،مكتبة الإشعاع، مصر، 1997

38- غزلان محمد عزت، **اقتصاديات النقود والمصارف**، دار النهضة العربية، لبنان، 2002.

39- فليح حسن خلف، **المالية العامة**، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2008.

40- فوزي عطوا، **المالية العامة النظم الضريبية وموازنة الدولة**، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003.

41- كميل حبيب وحازم النبئ، **دراسات في الائتمان والتطور، المؤسسة**، الحدية للكتاب، لبنان، 1997.

42- كنعان علي، **المالية العامة والإصلاح المالي في سوريا**، دار الرضا، سوريا، 2003.

43- لؤي أديب العيسي، **الفساد الإداري والبطالة**، دار ومكتبة الكندي،لأردن، 2014.

44- لعمارة جمال، **منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر**، دار الفجر، مصر، 2004.

45- محمد بلقاسم حسن بهلول، **سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر** الجزء الأول،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1999.

46- محمد حلمي الطوابي ،**أثر السياسة المالية الشرعية في تحقيق التوازن المالي العام** ، دار الفكر الجامعي، مصر، 2007.

47- محمد دويدار، **مبادئ الاقتصاد السياسي**، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2009.

48- محمد عمر أبو عبيدة وعبد الحميد محمد شعبان، **تاريخ الفكر الاقتصادي** ، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات بالتعاون مع جامعة القدس المفتوحة، مصر، 2008.

49- مطر محمد، **إدارة الاستثمارات الإطار النظري والتطبيقات العلمية**، مؤسسة الوراق، الأردن،1999.

50- محمد مروان السمان، **مبادئ التحليل الاقتصادي(الجزئي والكلي)**، دار الثقافة، الأردن،ط1998،2

51- محمود الوادي وآخرون، **الأساس في علم الاقتصاد**، دار البازوري العلمية، الأردن، 2007.

52- محمد عوف الكفراوي، **الساسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي**، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، ط2، 2006 .

53- مدحت القريشي، **تطور الفكر الاقتصادي**، دار وائل، الأردن، 2008.

54- مصطفى الغار، **الإدارة المالية العامة**، دار أسامة للنشر بدون بلد نشر، 2008.

55- مولود حشمان، **السلاسل الزمنية وتقنيات التنبؤ القصير المدى** ، ديوان المطبوعات الجامعية،ط 03، الجزائر، 2010

56- ميشيل توادرو، **التنمية الاقتصادية**، دار المريخ، السعودية، 2006.

57- ناصر دادي عدون وعبد الرحمان العايب، **البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

58- نداء محمد الصوص، **الاقتصاد الكلي**، دار أجنا دين، الأردن، 2007.

59- نزار سعد الدين عيسي وإبراهيم سليمان قطف،**الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات**، دار حامد، 2007.

60- هشام مصطفى الجمل، **دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية (بين النظام المالي الإسلامي والنظام المعاصر دراسة مقارنة)**، دار الفكر الجامعي، بدون بلد نشر، 2006.

61- هوشيار معروف،**تحليل الاقتصاد الكلي**، دار صفاء، الأردن،ط 2، 2005.

62- هيثم الزغبي وحسن أبو الزيت، **أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي**، دار الفكر، الأردن،2000.

63- وحيد مهدي عامر، **السياسات الاقتصادية والمالية والاستقرار الاقتصادي** ، الدار الجامعية، بيروت، 2010.

64- وجدي حسين، **المالية الحكومية والاقتصاد العام** ،مصر،1988.

65- وديع طوروس، **مبادئ اقتصادية**، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2010.

66- وسام ملاك، **تطور الفكر الاقتصادي من المركنتيلية إلى الكلاسيكية** ، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2011.

67- وليد عبد الحميد عايب، **الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي** ، دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية، مكتبة حسن العصرية للطباعة، لبنان، 2010.

68- وليد عبد الحميد عايب، **الآثار الاقتصادية الكلية**، مكتبة حسين العصرية، لبنان، 2010.

69- يونس أحمد البطريق، **المالية العامة (الضرائب والنفقات العامة)**، الدار الجامعية، مصر،2004.

II- الأطروحات والرسائل

1- أمال أبو بكر أطبقية، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية في ليبيا منذ عام 1992**، أطروحة دكتوراه، معهد البحث والدراسات الإفريقية، قسم السياسة والاقتصاد، جامعة القاهرة، مصر، 2011.

2- بودخدخ كريم، **اثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2000-2009**، مذكرة ماجستير، تخصص نقود ومالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة دالي براهيم الجزائر، الجزائر، 2009/ 2010.

3- سعاد سالكي، **دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر –دراسة بعض دول المغرب العربي-** ،مذكرة ماجستير، مالية دولية، العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر، 2011/2010.

4- سمية زوويش، **السياسة المالية وأثرها في تحقيق التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر (2014/2000)**، مذكرة ماستر، جامعة البويرة، الجزائر، 2015/2014.

5- عاشور ثاني يامنة، **تحليل السياسة الضريبية في الجزائر**، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد كمي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2002/2001

6- محمد لامي، **دراسة تأثير النفقات العامة على معدل النمو الاقتصادي(دراسة حالة الجزائر)**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، الجزائر،2011/2010

7- مسعود درواسي، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر (1990-2004)**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006/2005

8- معط الله أمال، **آثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي" دراسة قياسية لحالة الجزائر 1970-2012"**، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد كمي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان أبي بكر بالقايد، الجزائر،

9- شلالي فارس، **دور سياسة التشغيل في معالجة مشكلة البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2004**، مذكرة ماجستير، قسم العلوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر، الجزائر، 2005/2004.

III- المجلات والملتقيات

1- خليلي أحمد وهاشمي بريقل، **واقع البطالة آثارها على الفرد والمجتمع**، ملتقى دولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، المسيلة، اليوم غير مذكور.

2- عبد المجيد قدي، **النظام الجبائي الجزائري وتحديات الألفية الثالثة**، الملتقى الوطني الأول حول: الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، البليدة:20-21 ماي 2002

3- علواش وردة، **دراسة قياسية لأثر الإصلاحات الاقتصادية على البطالة في الجزائر**، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 12، جامعة بومرداس، الجزائر، جوان 2014،

4- علي بوسفات، **عتبة التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1970-2009**. مجلة الباحث ، الجزائر عدد2012/11.

5- كربالي بغداد، **نظرة عامة عن التحولات الاقتصادية في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية- جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، العدد الثامن، جانفي 2005،

6- مبارك بوعشة، الاقتصاد الجزائري: من تقييم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج الاستثمارية-مقارنة نقدية-، أبحاث المؤتمر الدولي حول : تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف 1، الجزائر، 12/11 مارس 2013.

7- طاهر جليط، دراسة قياسية لمحددات البطالة في الجزائر للفترة (1980- 2014)، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية ، جامعة جيجل، الجزائر، العدد السادس،2016.

8- ناصر مراد، **الإصلاحات الضريبية في الجزائر**، مجلة الباحث، جامعة البليدة،الجزائر، العدد 02، 2003

IV- القوانين

1- الجزائر، وزارة المالية، **قانون رقم 80-11، متضمن أهداف المخطط الخماسي الأول**، المؤرخ في 13 ديسمبر 1980، الجريدة الرسمية، 16 ديسمبر 1980، العدد51، المادة 5.

2- الجزائر، **قانون رقم 84- 22، وزارة المالية، المتضمن أهداف المخطط الخماسي الثاني**، المؤرخ في 24 ديسمبر 1984، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2 جانفي 1985،العدد الأول، المادة 6.

3- الجزائر،وزارة المالية، **قانون رقم 84-17، يتعلق بقانون المالية، مؤرخ في 8 شوال عام 1404 الموافق ل 7جويلية 1984**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الصادرة بتاريخ 10 جويلية 1984، العدد 28، المادة 24.

4- الجزائر، وزارة المالية، القانون رقم 84-17، يتعلق بقانون المالية، المؤرخ في 08 شوال عام 1404 الموافق ل 07 يوليو سنة 1984، الجريدة الرسمية، الصادرة بتاريخ 10 يوليو 1984، العدد 28، المادة 37.

5 - الجزائر، **قانون رقم 88- 03، يتعلق بصناديق المساهمة** ، مؤرخ في جمادى الأول عام 1408 الموافق 12 جانفي 1988، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الصادرة بتاريخ 13 جانفي 1988، العدد 02 المادتين 1 و2.

6- الجزائر، **القانون رقم 90-10، يتعلق بالنقد والقرض**، المؤرخ في 14 افريل 1990، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الصادر بتاريخ 18 افريل 1990، العدد 16

- الأوامر والتقارير

1- الجزائر، **الأمر رقم 74-68، المتضمن المخطط الرباعي الثاني 1974-1977**، المؤرخ في 24- يونيو سنة 1974 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الصادر بتاريخ 28 يونيو 1974 العدد 52، المادة 06.

2- الجزائر، **الأمر رقم 74-68، المتضمن المخطط الرباعي الثاني 1974-1977**، المؤرخ في 24- **يونيو** سنة 1974 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الصادر بتاريخ 28 يونيو 1974 العدد 52، المادة 07.

3- ا الجزائر ، **تقرير، يتضمن تنفيذ العمل الوطني في مجال الحكومة**، نوفمبر 2008.

4- الجزائر، **بنك الجزائر، التقرير السنوي، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، سبتمبر 2009.

5- الجزائر، **مجلس الوزراء ،بيان اجتماع، المتضمن الموافقة على برنامج التنمية الخماسي2010-2014**، الصادر بتاريخ 24 ماي 2010.

6- الجزائر، رئيس الحكومة، **مشروع برنامج الحكومة**، ماي 2003.

7- الجزائر، **مصالح الوزير الأول، ملحق بيان، السياسة العامة**، أكتوبر 2010.

ثانيا: المراجع بالغة الفرنسية

1 -Arrous.J. **les théories de la croissance**, éditon seuil , 1999,

2 -L'office national des statistique, l'emploi et le chomage(donnés statistiques n'226 ,éditions oris), Algérie, 1995,.

3-WordBank;worlddevelopmentindicators http://data. worldbonk.org/)

4-Ons;retrospective statistique1970-2016;(http://www.ons.dz/)

الملاحق

الملحق رقم 01: تطور السياسة في الجزائر خلال الفترة (1970– 1989)

الشكل رقم (01): تطور الإيرادات العامة الإجمالية في الجزائر خلال الفترة (1970– 1989)

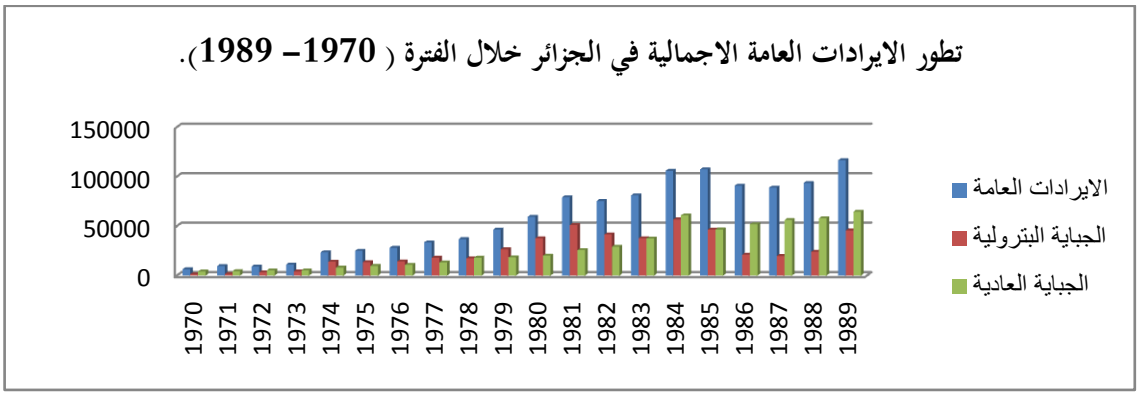

الشكل رقم (02): تطور هيكل النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة(1970– 1989)

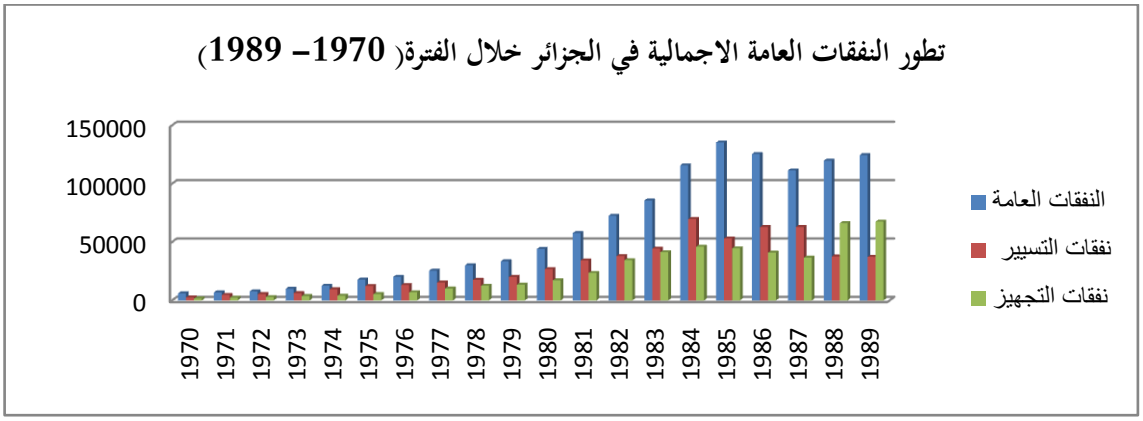

الشكل رقم (03):الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (1970– 1989).

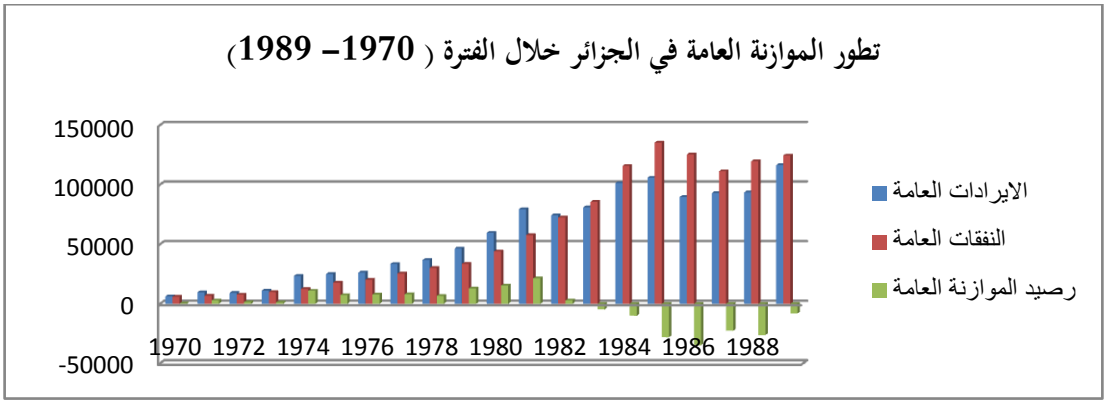

الملحق رقم 2: تطور السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة (1990– 2000)

الشكل رقم (01): تطور الإيرادات العامة الإجمالية في الجزائر خلال الفترة (1990– 2000)

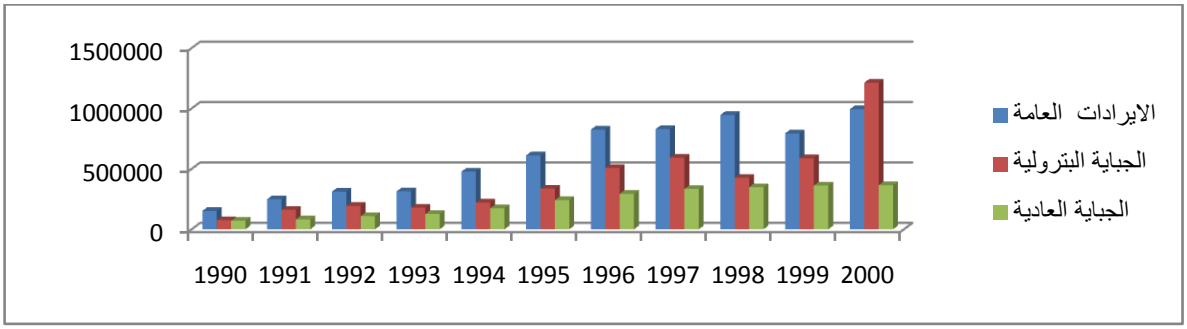

الشكل رقم (02): تطور النفقات العامة الإجمالية في الجزائر خلال الفترة (1990– 2000)

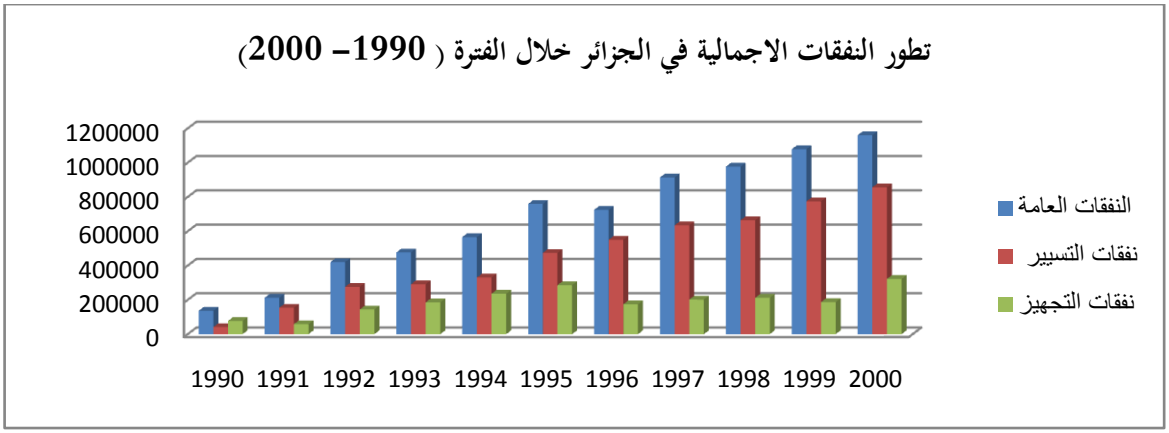

الشكل رقم (03): تطور الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (1990– 2000)

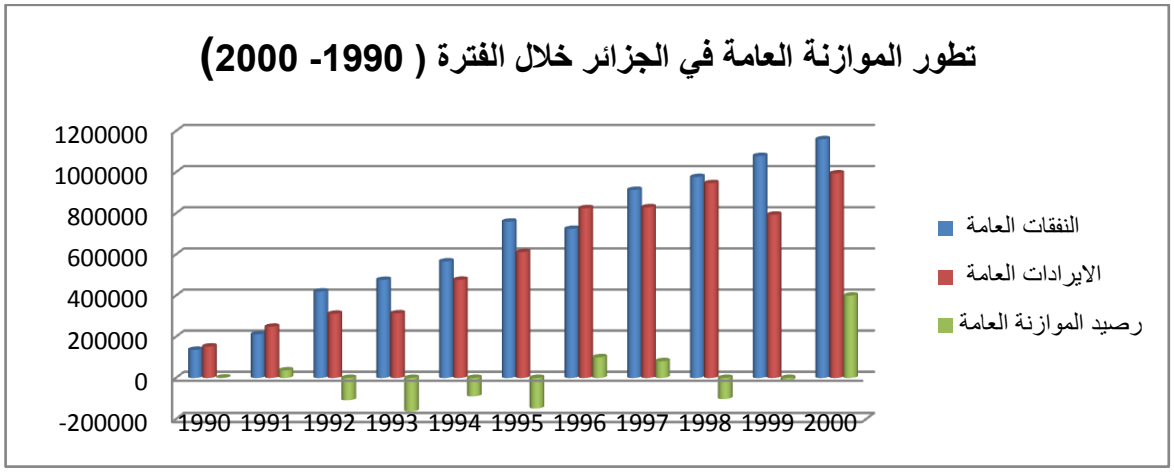

الملحق رقم 03: تطور السياسة المالية خلال الفترة (2001– 2016)

الشكل رقم (01): تطور الإيرادات العامة الإجمالية في الجزائر خلال الفترة من (2001– 2014)

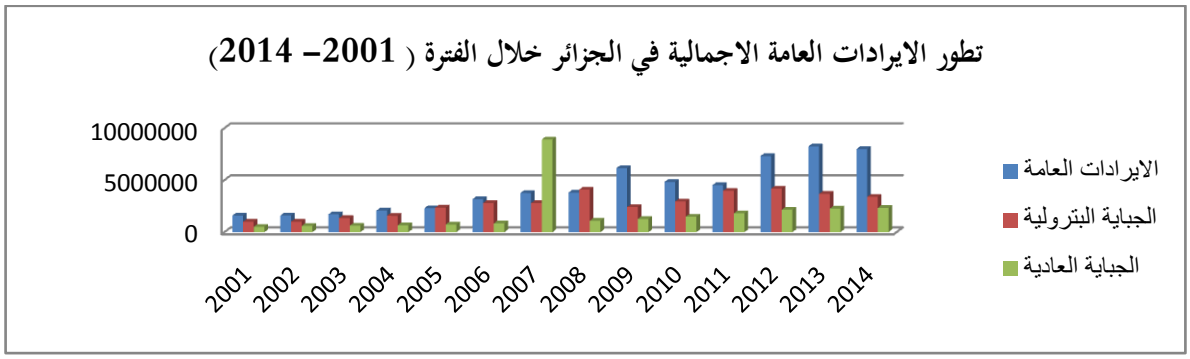

الشكل رقم (02): تطور النفقات العامة الإجمالية في الجزائر خلال الفترة (2001– 2014)

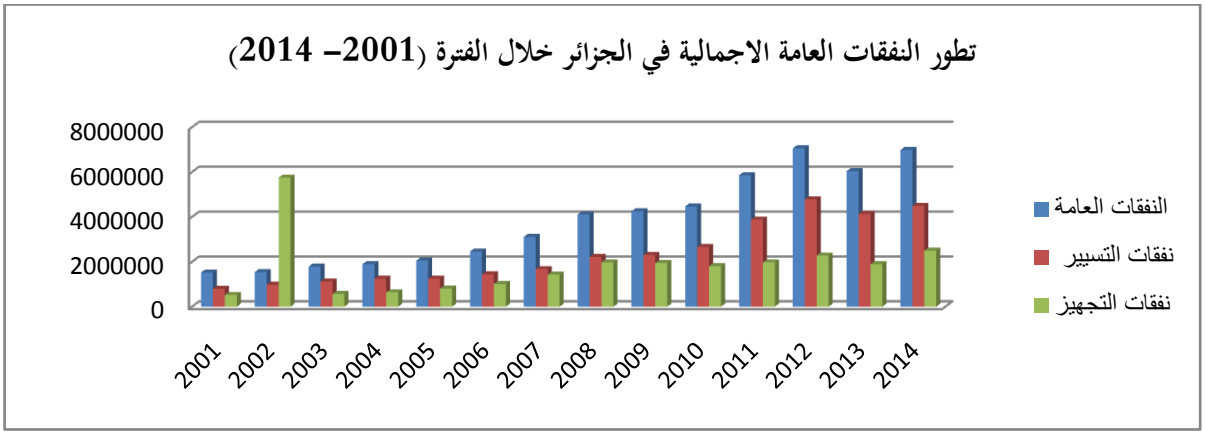

الشكل رقم (03): تطور الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة(2001– 2014).

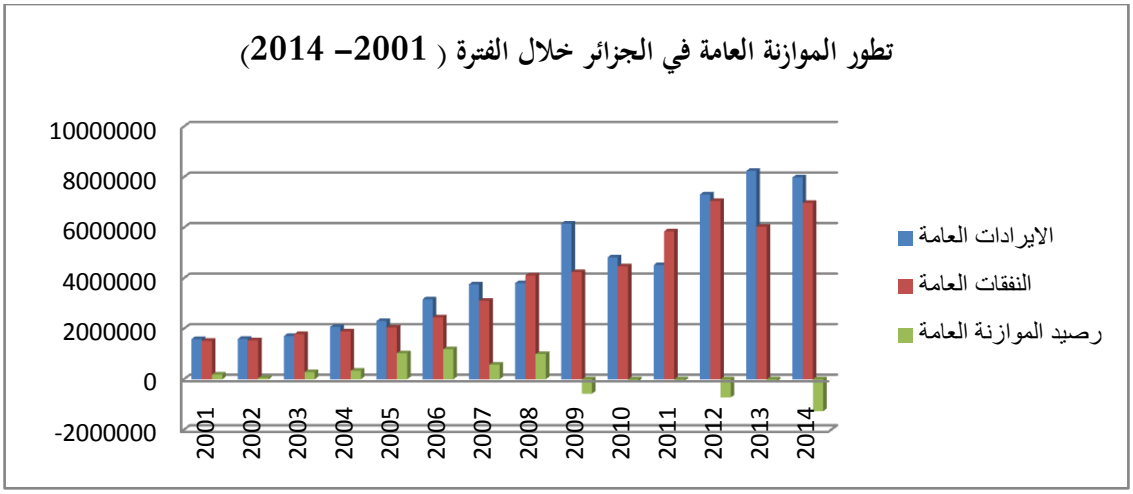

الملحق رقم 04: تطور معدلات البطالة والتضخم والنمو في الجزائر خلال الفترة (1970 – 2016)

السنوات	معدل البطالة	معدل التضخم	معدل النمو
1970	22.4	6.59	8,86
1971	24.2	2.62	-11,33
1972	24.82	3.65	27,42
1973	20	6.17	3,81
1974	22.7	4.69	7,49
1975	20.95	8.23	5,04
1976	21.64	9.4	8,38
1977	22.3	11.98	5,25
1978	11.2	17.52	9,21
1979	11.1	11.34	7,47
1980	11.99	9.51	0,79
1981	13.23	14.65	2,99
1982	10.3	6.54	6,402
1983	13.1	5.96	5,40
1984	8.69	8.11	5,59
1985	13.59	10.48	3,69
1986	16.14	12.4	0,40
1987	21.4	7.44	-0,69
1988	20.5	5.91	-1
1989	20.68	9.30	4,4
1990	19.76	16.65	0.80
1991	20.26	25.88	-1.20
1992	21.37	31.66	1.80
1993	23.15	20.54	-2.10
1994	24.36	29.04	-0.90
1995	28.11	29.77	3.80
1996	27.99	18.67	4.10
1997	27.96	5.73	1.10
1998	28.02	4.95	5.10
1999	29.29	2.64	3.20
2000	29.50	0.33	2.20
2001	27.3	4.2	4.6
2002	25.66	1.4	4.7
2003	23.72	4.3	6.9
2004	17.65	4	5.2
2005	15.3	1.4	5.1
2006	12.3	1.7	2
2007	13.8	3.7	3
2008	11.3	4.9	2.4
2009	10.2	5.7	1.6
2010	10	3.9	3.6
2011	10	4.5	2.9
2012	11	8.9	3.4
2013	9.8	2.8	2.8
2014	10.6	2.9	3.8
2015	11.2	3.42	3.9
2016	10.5	6.4	3.6

الملحق رقم 05: اختبار ديكي فولر الموسع لجذر الوحدة لسلاسل المتغيرات الأصلية.

✓ اختبار ديكي فولر الموسع سلسلة الإيرادات العامة (lrecr) :

Null Hypothesis: lrecr has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.320323	0.1701
Test critical values:	1% level	-3.581152	
	5% level	-2.926622	
	10% level	-2.601424	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: lrecr has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.040515	0.1328
Test critical values:	1% level	-4.170583	
	5% level	-3.510740	
	10% level	-3.185512	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: lrecr has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		1.806120	0.9815
Test critical values:	1% level	-2.616203	
	5% level	-1.948140	
	10% level	-1.612320	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

✓ اختبار ديكي فولر الموسع سلسلة النفقات العامة (ldepr) :

Null Hypothesis: ldepr has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)			
		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.196773	0.6681
Test critical values:	1% level	-3.581152	
	5% level	-2.926622	
	10% level	-2.601424	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.			

Null Hypothesis: ldepr has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)			
		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.857148	0.1855
Test critical values:	1% level	-4.170583	
	5% level	-3.510740	
	10% level	-3.185512	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.			

Null Hypothesis: ldepr has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)			
		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.857148	0.1855
Test critical values:	1% level	-4.170583	
	5% level	-3.510740	
	10% level	-3.185512	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.			

✓ اختبار ديكي فولر الموسع سلسلة البطالة (lch)

Null Hypothesis: lch has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)			
		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.456191	0.5466
Test critical values:	1% level	-3.581152	
	5% level	-2.926622	
	10% level	-2.601424	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.			

Null Hypothesis: lch has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)			
		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.591235	0.7812
Test critical values:	1% level	-4.170583	
	5% level	-3.510740	
	10% level	-3.185512	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.			

Null Hypothesis: lch has a unit root Exogenous: None Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)			
		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.787616	0.3694
Test critical values:	1% level	-2.616203	
	5% level	-1.948140	
	10% level	-1.612320	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.			

✓ اختبار ديكي فولر الموسع سلسلة معدل التضخم (lp)

Null Hypothesis: lp has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)			
		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.380934	0.5832
Test critical values:	1% level	-3.584743	
	5% level	-2.928142	
	10% level	-2.602225	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.			

Null Hypothesis: lp has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)			
		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.789166	0.9591
Test critical values:	1% level	-4.175640	
	5% level	-3.513075	
	10% level	-3.186854	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.			

Null Hypothesis: lp has a unit root Exogenous: None Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)			
		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		1.966961	0.9870
Test critical values:	1% level	-2.617364	
	5% level	-1.948313	
	10% level	-1.612229	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.			

✓ اختبار ديكي فولر الموسع سلسلة النمو الاقتصادي (lgdpr)

Null Hypothesis: lgdpr has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)			
		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.849225	0.3528
Test critical values:	1% level	-3.577723	
	5% level	-2.925169	
	10% level	-2.600658	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.			

Null Hypothesis: lgdpr has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)			
		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.041234	0.5641
Test critical values:	1% level	-4.165756	
	5% level	-3.508508	
	10% level	-3.184230	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.			

Null Hypothesis: lgdpr has a unit root Exogenous: None Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)			
		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		5.348401	1.0000
Test critical values:	1% level	-2.615093	
	5% level	-1.947975	
	10% level	-1.612408	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.			

الملحق رقم 06: اختبار ديكي فولر الموسع لسلاسل المتغيرات بعد إجراء الفروقات من الدرجة الأولى.

✓ اختبار ديكي فولر لسلسلة الإيرادات العامة بعد إجراء الفرق من الدرجة الأولى D(lrecr):

Null Hypothesis: D(lrecr) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-7.644192	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.584743	
	5% level	-2.928142	
	10% level	-2.602225	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(lrecr) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-7.829814	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.175640	
	5% level	-3.513075	
	10% level	-3.186854	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(lrecr) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-7.090439	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.617364	
	5% level	-1.948313	
	10% level	-1.612229	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

✓ اختبار ديكي فولر الموسع سلسلة النفقات العامة بعد إجراء الفرق من الدرجة الأولى D(ldepr) :

Null Hypothesis: D(ldepr) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-7.202090	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.584743	
	5% level	-2.928142	
	10% level	-2.602225	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(ldepr) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-7.143304	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.175640	
	5% level	-3.513075	
	10% level	-3.186854	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(ldepr) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.378254	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.617364	
	5% level	-1.948313	
	10% level	-1.612229	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

✓ اختبار ديكي فولر الموسع سلسلة معدلات البطالة بعد إجراء الفرق من الدرجة الأولى D(lch) :

Null Hypothesis: D(lch) has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)			
		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.931465	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.584743	
	5% level	-2.928142	
	10% level	-2.602225	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.			

Null Hypothesis: D(lch) has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)			
		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.864551	0.0001
Test critical values:	1% level	-4.175640	
	5% level	-3.513075	
	10% level	-3.186854	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.			

Null Hypothesis: D(lch) has a unit root Exogenous: None Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)			
		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.946138	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.617364	
	5% level	-1.948313	
	10% level	-1.612229	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.			

✓ اختبار ديكي فولر الموسع سلسلة معدل التضخم بعد إجراء الفرق من الدرجة الأولى D(lp) :

Null Hypothesis: D(lp) has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)			
		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.740796	0.0004
Test critical values:	1% level	-3.584743	
	5% level	-2.928142	
	10% level	-2.602225	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.			

Null Hypothesis: D(lp) has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)			
		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.941366	0.0012
Test critical values:	1% level	-4.175640	
	5% level	-3.513075	
	10% level	-3.186854	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.			

Null Hypothesis: D(lp) has a unit root Exogenous: None Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)			
		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.127369	0.0025
Test critical values:	1% level	-2.617364	
	5% level	-1.948313	
	10% level	-1.612229	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.			

✓ اختبار ديكي فولر الموسع سلسلة النمو الاقتصادي بعد إجراء الفرق من الدرجة الأولى D(lgdpr) :

Null Hypothesis: D(lgdpr) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-8.976717	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.577723	
	5% level	-2.925169	
	10% level	-2.600658	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(lgdpr) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-9.190343	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.165756	
	5% level	-3.508508	
	10% level	-3.184230	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(lgdpr) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.644071	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.615093	
	5% level	-1.947975	
	10% level	-1.612408	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.